سلسلة كتاب العميد

(٢٠)

المرجعية الدينية

قيادة رائدة ودور وطني

المرجعية الدينية قيادة رائدة ودور وطني.- كربلاء، العراق : العتبة العباسية المقدسة، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، قسم النشر، ١٤٤٦ هـ = ٢٠٢٤.
١٣٦ صفحة ؛ ٢٤ سم.- (سلسلة كتاب العميد ؛ ٢٠)
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية
النص باللغة العربية ؛ ومستخلصات باللغة الانجليزية.
١. الحسيني السيستاني، علي، ١٣٤٩ هجري- --نشاط سياسي. ٢-الشيعة--النشاط سياسي--العراق. ألف. العنوان.

LCC : BP80.S68 M37 2024

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الفهرسة اثناء النشر

٩٥٦
م ٤٣٦ المرجعية الدينية قيادة رائدة ودور وطني / مجموعة من المؤلفين.- ط ١.-كربلاء: مركز العميد، ٢٠٢٤
١٣٦ص ، ٢٤سم
١- تاريخ اسلامي -آ-العنوان

رقم الايداع
٣٤٨٧ / ٢٠٢٤

المكتبة الوطنية/ الفهرسة اثناء النشر

ISBN: 978-9922-680-79-8

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٤٨٧) لسنة ٢٠٢٤

العنوان:(المرجعية الدينية قيادة رائدة ودور وطني)

سلسلة كتاب العميد (٢٠)

النَّاشر: العتبة العبَّاسية المقدَّسة – مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات – قسم النشر

الإشراف العام : أ.د. شوقي مصطفى الموسوي

المتابعة والتنفيذ: م.م.ضياء محمد حسن

الادارة الفنية: م.م. علي رزاق خضير

الإخراج الطباعي: احمد هاشم الحلو

تصميم الغلاف: احمد محسن الحسيني

عدد النّسخ: ٢٥٠

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ – ٢٠٢٤م

حقوق النَّشر والتَّوزيع محفوظة للعتبة العبَّاسية المقدَّسة

مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات.

الرمز البريدي للعتبة العباسية المقدسة: ٥٦٠٠١

رقم صندوق البريد (ص.ب): ٢٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَاسْتَعِينُواْ
بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ
عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة، الآية: ٤٥.

المحتويات

كلمة المركز ٩

دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق، خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤ انموذجا – قراءة تحليلية ١١

ملخص البحث ١٢

المقدمة.....١٤

المبحث الاول.....١٥

المبحث الثاني :دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق ووحدته.....٣١

الخاتمة.....٤٨

الهوامش.....٥٠

المصادر والمراجع.....٥٥

السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها. ٥٧

ملخص البحث ٥٨

أولا: السيد السيستاني والاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.....٦٠

ثانيا: السيد السيستاني وكتابة الدستور.....٦٢

ثالثا: السيد السيستاني والحكومة العراقية المؤقتة.....٦٦

رابعا: موقف السيد السيستاني من اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق عام ٢٠٠٨.....٦٩

خامسا: أهم معالم سياسة السيد السيستاني في مرحلة ما قبل فتوى الدفاع الكفائي.....٧٠

سادسا: السيد السيستاني في مراكز البحث الامريكية.....٧١

السيستاني ونهاية السلطة الدينية الشيعية.....٧٢

السيستاني والسياسة / النظرية والتطبيق.....٧٥
السيستاني والسلطة المطلقة التي يتمتع بها الفقيه الشيعي..... ٧٥
فتوى الدفاع الكفائي مقدمات أو مبررات صدور فتوى الدفاع الكفائي..... ٧٧
السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني بعد صدور فتوى الدفاع الكفائي.....٨٣
الهوامش.....٨٩
مصادر ومراجع.....٩٨
موقف المرجعية الدينية العليا من الاحداث السياسية في كربلاء ١٩٠٠-١٩٢٠.....١٠٢
ملخص البحث.....١٠٣
المقدمة.....١٠٦
المحور الأول اولا : مفهوم المرجعية الدينية ١٠٧
ثانيا : موقف علماء كربلاء من الاحداث السياسية في العراق ١٩٠٠-١٩١٨ .....١٠٩
المحور الثاني : الاثر الديني والسياسي للمرجعية الدينية في الاحداث السياسية لكربلاء ١٩١٨ -١٩٢٠ .....١١٢
اولا : موقف المرجعية الدينية في كربلاء من الاستفتاء البريطاني عام ١٩١٨.....١١٢
ثانيا :اعلان المرجعية العليا في كربلاء الثورة على بريطانيا عام ١٩٢٠.....١٢٠
الخاتمة.....١٢٦
الهوامش.....١٢٧
مصادر ومراجع.....١٣٣

كلمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا ونبينا مُحمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى حجة الله في أرضه وسمائه الامام المهدي عجل الله فرجه الشريف .. وبعد

عني قسم النشر بجمع الدراسات والأوراق البحثية ذات الجنبة الفكرية والثقافية لتضمينها في كتاب ، ضمن مشروع سلسلة كتاب العميد ، وفي إصدارنا الحالي سلطنا الضوء على دور المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في الحفاظ على الوحدة الوطنية للمجتمع الإنساني والإسلامي ، وقد جمع ثلاث أوراق بحثية أكاديمية توحدت بعنوان موسوم بـ : (المرجعيةُ الدينيةُ قيادةٌ رائدةٌ ودورٌ وطني) .

فقد أكدت الورقة الأولى دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق والتي تمثلت بقراءة تحليلية لخطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤ م التي أُلقيت من على منابر العتبات المقدسة ، التي أكدت ضرورة توحيد الصف للدفاع عن كل مكونات الشعب العراقي وأطيافه وعن البلاد ووحدته وسيادته وسلامة شعبه ... من خلال عرض أبرز القضايا الاجتماعية التي منحتها المرجعية الدينية في النجف الاشرف عناية كبيرة ، فأصدرت وأعلنت فتواها (فتوى الدفاع الجهادي) الفتوى المباركة في ١٣ حزيران ٢٠١٤ م لمواجهة المجاميع التكفيرية ، والتي استشرفت خطر الإرهاب المتطرف على المنطقة والعالم ودعت الى موقف دولي موحّد .

بينما تناولت الورقة البحثية الثانية، السياسة الأمريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني دام ظله قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها . إذ حاولت أمريكا الدولة المحتلة منذ عام ٢٠٠٣ م أن تمسك زمام الأمور السياسية في العراق نتيجة الفراغ السياسي لحظة سقوط النظام البائد متجاهلين أهمية وجود المرجعية الدينية في النجف الاشرف لدى المجتمع العراقي والعالم الإسلامي . وعليه بدأت الإدارة الامريكية بتأسيس مراكز ومؤسسات تقوم بدراسة المرجعية من أجل رسم سياساتها التوسعية ولكن وجدنا أن المرجعية بإصدارها الفتوى قد غيّرت البوصلة لمصلحة البلد فخرجت الحشود لقتال الإرهاب فانتصرت بالفتوى .

في حين سلطت الورقة البحثية الأخيرة الضوء على موقف المرجعية العليا من الأحداث السياسية في كربلاء ١٩٠٠-١٩٢٠ م عندما أصدرت الفتوى ضد الاحتلال البريطاني وأصبحت تمتلك دوراً محورياً في صياغة أحداث العراق من خلال الدعوة الى الاستقلال والتحرر من قيود المحتل .

وختاماً لا يسعنا إلا أن نجدد دعوة الأقلام الاكاديمية للمساهمة في رفدنا بكتاباتهم المبدعة .. ومن الله التوفيق.

أ.د. شوقي مصطفى الموسوي
رئيس قسم النشر

دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق، خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤ انموذجا – قراءة تحليلية

أ.م.د. مجيد حميد عباس الحدراوي

جامعة الكوفة

كلية الآداب / قسم التاريخ

ملخص البحث

تعرض العراق في عام ٢٠١٤ الى هجمة ارهابية شرسة قادتها مجاميع (داعش) الارهابية المدعومة من جهات اقليمية ودولية ، وكان هدفها اسقاط الدولة العراقية وقتل واستعباد مواطنيها بعد استباحت اعراضهم ومقدساتهم ، وقد نجحت اول الامر في احتلال عدد من المدن العراقية وارتكاب المجازر الدامية فيها بحق المواطنين، جرى كل ذلك وسط تراجع خطير اصاب المؤسسة الامنية وجعلها عاجزة عن الاضطلاع بدورها في صد هذه الهجمة الارهابية وفي ظل تلك الظروف الصعبة والعسيرة اشرق دور المرجعية في الدفاع عن العراق ، وقد اختصت هذه الدراسة التحليلية في خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤ بتوضيح وإبراز الدور الحاسم للمرجعية ، وبعد ان عرضنا ما جاء في الخطب من مواقف ونصائح وإرشادات يمكن القول بموضوعية تامة ان المرجعية شكلت صمام الامان لوحدة العراق وتماسك نسيجه الاجتماعي ، لذا فإن دورها في الدفاع عن وحدة العراق وسلامة شعبه والمطالبة بحقوقه الدستورية شكل اولوية وثابتاً محورياً وأساسياً لجميع الخطب السياسية التي القاها ممثلا المرجعية في كربلاء من على منبر الجمعة .

وتبين من خطب المرجعية ان الدفاع عن وحدة العراق وسيادته وسلامة شعبه وتماسك نسيجه الاجتماعي كان الهدف الاساس من اعلان فتوى الدفاع المقدس في ١٣ حزيران ٢٠١٤ . ولم يرد في خطب المرجعية اي دعوة ذات منطلق طائفي ، وان المرجعية الدينية قد برهنت في السنوات الماضية وفي اشد الظروف قساوة انها بعيدة كل البعد عن اي ممارسة طائفية ، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن اهل السنة وانها عبرت في مناسبات كثيرة عن وقوفها، ((لا تقولوا اخواننا بل قولوا انفسنا)) :ودفاعها عن المسيحيين والايزيديين والشبك والتركمان والصابئة وعن كل مكونات الشعب العراقي الاخرى من دون استثناء.

ABSTRACT

In 2014 Iraq was under heavy ferocious attack led by bloody violent militia known later as(ISIS) .Supported by regional and international governments and governmental bodies ،ISIS aimed to sieze the Iraqi soil ،kill and enslave its people .At the beginning ISIS managed to take control of several Iraqi cities and provinces utilizing the terrorizing ways and horrible vandalizing techniques that put the iraqi security forces under high pressure and serious chaotic circumstances of failure and fluctuations Despite this complicated situation ،The Grand Marjjiyah asdumed its leading protective roleUnifying and unity -seeking speeches have been delivered in Karbala and Najaf.

the keeping in part active an played speeches Jumaah political Those sword the be to proved Marjjiyah Grand The ،Thus spirit national Iraqi has that speech unbiased of means by land Iraqi whole the protects that .situations critical different in produced been

sup- and lands Iraqi of unity the confirmed Speeches s'Marjjiyah All Shi- or Suni muslim were they whether Iraqis of brotherhood the ported .Iraq of sects religous other or Turkmen ،Shabbak ،s'Izadi ،Christians ،ite .Brotherhood Iraqi The the to sticking on insisted always They.

المقدمة

مثّل عام ٢٠١٤ المرحلة الأخطر التي عاشها العراق ، اذ كان وجود الدولة مهددًا بالخطر ، بعد أن اجتاحت القوى الظلامية التي لا تعرف الا القتل والدمار اراضيه ، واستولت على ثلاث محافظات هي نينوى وصلاح الدين والانبار وأجزاء من محافظة ديالى وأسست دولتها المزعومة بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام) والمعروفة اختصارا بداعش ، التي تعاظم خطرها الى حد التهديد باستهداف المحافظات العراقية جميعها ، لاسيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف . حدث كل ذلك في ظل تراجع خطير أصاب أداء الأجهزة الأمنية ، فضلا عن تقاطع مواقف القوى السياسية وتباينها ازاء تلك الاحداث الخطيرة ، الامر الذي أضعف ثقة المواطنين في قدرة تلك الاجهزة على حماية العراق وشعبه .

ومن هذا المنطلق ونظرا لحراجة الأوضاع السياسية الداخلية والإقليمية والدولية وتباينها بل تقاطعها في الموقف من الاجتياح الداعشي لمدن العراق الغربية ، وما رافق ذلك من التضليل الاعلامي العربي الذي عدّ داعش أول الامر (ثوار عشائر) ، و(انتفاضة أهل السنة) ،أشرق دور المرجعية الدينية في انقاذ الدولة العراقية من الانهيار ، وهنا يبرز السؤال الآتي : هل كانت المرجعية الدينية وقتذاك مستوعبة الظروف السياسية واختلاف المواقف الداخلية والإقليمية والدولية ؟ وكيف استطاعت المرجعية الدينية اجهاض المراهنات التكفيرية الداعشية القائمة على مقولات طائفية متمثلة بـ (الدفاع عن أهل السنة في العراق) والرامية لخلق حرب أهلية طائفية وكسب التأييد والشرعية في العالمين العربي والإسلامي لأعمالها العسكرية في العراق ؟ .

تكون البحث من هذه مقدمة ومبحثين وخاتمة ، حمل الاول عنوان:(موقف المرجعية الدينية من الاوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في العراق قبل فتوى الجهاد الكفائي) بيَّنا فيه أبرز القضايا الاجتماعية التي أولتها المرجعية عناية فائقة فضلا عن مواقف المرجعية من الملفين السياسي والأمني ، فيما جاء المبحث الثاني بعنوان : (

دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق ووحدته) ، وتضمن عرضاً مفصلاً لمواقف المرجعية في مختلف القضايا ونصائحها ومطالبها وارشاداتها وحتى انتقاداتها ، التي كان الهدف الاول والأخير منها هو مصلحة العراق والحفاظ على وحدته والدفاع عن حقوق شعبه . فيما تضمنت الخاتمة اهم النتائج التي توصل اليها البحث .

اعتمد البحث اعتمادًا أساسيًا في مصادره على خطب الجمعة للمرجعية الدينية العليا من على منبر الجمعة في مدينة كربلاء المقدسة التي بلغ عددها في عام ٢٠١٤ (٥٢) خطبة .

المبحث الاول : موقف المرجعية الدينية من الاوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في العراق قبل فتوى الجهاد الكفائي

تمثل خطبة الجمعة في كربلاء المقدسة إحدى الشعائر العبادية التي يحرص المؤمنون على ادائها هذا من جانب، ومن جانب آخر تعد إحدى أبرز قنوات التواصل بين المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف والمجتمع العراقي على وجه الخصوص ، وفيها ينقل ممثل المرجعية الى المجتمع توصيات المرجع الاعلى السيد السيستاني وإرشاداته ونصائحه ، وينقل الى الرأي العام والحكومة معاناة الفئات المحرومة في المجتمع وما يستجد من مشاكل وتحديات على مختلف الاصعدة الاجتماعية والسياسية والأمنية ، وبعد الاطلاع على خطب الجمعة في مدة البحث تبين أن منبر الجمعة صار اشبه ما يكون بحلقة الوصل بين المجتمع من جهة والحكومة من جهة اخرى ، فكثير من الناس يَفِدون على ممثلي المرجعية في كربلاء لغرض عرض مشاكلهم على امل السعي لإيجاد الحلول المناسبة لها ، ومن هذا المنطلق فقد حظيت خطبة الجمعة باهتمام بالغ من الجهات الرسمية والشعبية في العراق وخارجه ، اذ ان المرجعية تهدف في بيان موقفها من الاوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في خطب الجمعة الى ارساء ما يمكن تسميته بالثوابت الوطنية الراسخة التي لا تحيد عنها ، والتي تحاول تكرارها باستمرار لخلق حالة من الوعي بأهمية تلك الثوابت التي يأتي في مقدمتها حفظ كيان العراق ووحدته وسلامة ابنائه وتعايشهم بسلام ووئام .

تضمنت خطب الجمعة عرضًا لأبرز القضايا الاجتماعية التي اولتها المرجعية عناية فائقة الا وهي ظاهرة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، فقد اكد ممثل المرجعية ان بعض المحافظات العراقية بحسب الاحصاءات الرسمية تعاني من ارتفاع نسبة الحرمان فيها اكثر من غيرها ، اذ لا تتوفر في هذه المحافظات خطة سياسية تنموية يمكن من خلالها توظيف واستثمار ما تمتلكه تلك المحافظات من قدرات زراعية او جغرافية او صناعية يمكن من خلالها توفير المشاريع التي تغطي بعض النقص الحاصل وما تعانيه من نسبة الحرمان المرتفعة ، ومن باب التحذير للحكومة بين ممثل المرجعية النتائج التي يمكن ان تترتب على ارتفاع نسبة الحرمان في تلك المحافظات وشعور ابنائها بالغبن والتمييز ، وان ذلك قد يقود الى شعور بالظلم الاجتماعي ، وهذا الشعور الاجتماعي والنفسي عند مواطني هذه المحافظات له تأثير وتداعيات سلبية فلابد من وضع معالجات [١] ، وهذه المعالجات تتمثل بضرورة توفر سياسة اقتصادية تنموية لتشخيص ما تتميز به هذه المحافظات من قدرات وإمكانات زراعية ، فبعض المدن لها امكانيات زراعية اكثر ، وتكون هناك سياسة تنموية توظف هذه القدرات في توفير شيء من الموارد المالية لهذه المحافظات أو مشاريع تجارية بحسب موقعها الجغرافي[٢]

وقد أشارت المرجعية الى أن العراق بلد غني بموارده إلا ان الكثير من اهله يعيشون معيشة الفقراء ، وأوضحت أسباب هذا التناقض وأبرزها : التعثر في القطاعين الاقتصادي والزراعي بما نصه : « الصناعات اصبحت شبه ميتة وهناك كم هائل من المعامل اغلقت ...والجانب الزراعي يعاني من مشكلة ايضا لا أتحدث عن موسم او موسمين ...» [٣] تعتقد المرجعية أن مقومات التطور الاقتصادي في العراق متوفرة ولكن المشكلة من وجهة نظر المرجعية تكمن في انه « ينقصنا حالة التنمية التي لا نرى في الافق حلا حقيقياً لها ، والاعتماد على عنصر النفط فقط هذا خطأ اقتصادي ...» [٤] ولكن ما الحل الذي تطرحه المرجعية لمعالجة هذه المشكلة ؟ « الحل أن نبني اقتصادًا متعدد المداخيل لان العراق بلد

يحتوي هذه الامكانات »[٥] ، وبهذه الحالة يمكن امتصاص البطالة وتشغيل الشباب من خريجي الكليات والمعاهد وغيرهم الذين يبحثون عن فرصة عمل .

ونظرا لأهمية التعليم والعملية التربوية لأي بلد، ولكونها من المقومات الاساسية لتطور الشعب وازدهاره ورقيه، ولكونها من المعايير التي يقاس بها مدى تقدم الشعب وتطوره ، عبرت المرجعية عن الحاجة الى وضع دراسة تربوية شاملة يشخّص بها الخلل في العملية التربوية من الجوانب جميعها ، وتوضع في هذا التشخيص المعالجات الجذرية للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية في العراق[٦] . وشددت المرجعية في خطبة الجمعة ليوم ٢١ شباط ٢٠١٤ على لسان ممثلها الشيخ الكربلائي على مشكلة الامية في العراق لاسيما أن العراق يمر بتحدٍ كبير مع الارهاب ويمر بتحد كبير مع الجهل والفقر فهي كالمعركة مع الارهاب لها تداعيات خطيرة إن أهملت، ولابد من وضع حلول ومعالجات لها ؛وذلك لأهميتها في بناء العراق والمواطن العراقي[٧]

عبرت المرجعية عن إدانتها ورفضها واستنكارها لبعض العادات السيئة الدخيلة على المجتمع العراقي من خلال ممثلها في كربلاء السيد احمد الصافي في خطبة يوم ١٤ شباط ٢٠١٤ كظاهرة الاعتداء على الاطباء ، وعدها مشكلة خطرة إذ يتهم الطبيب فورا إذا توفي الشخص الذي يعالجه « ويهدد بالسلاح من بعض الاقزام لان لديه منصبا او عنده مكانا او يمكنه الدخول الى اي مكان ولا يمكن ان يتكلم مع احد متهما الطبيب بقوله اننت قتلت والدي او اخي او قتلت والدتي ...» [٨] وقد دعا المؤسسة الصحية أن تحمي أطباءها حتى يشعر الطبيب أن مؤسسته تحميه ، فاذا أخطأ فالمؤسسة هي التي تحاسبه اما ترك هذه الامور لشريعة الغاب، فهذا أمر في منتهى الخطورة بحسب تعبير ممثل المرجعية .

اما عن موقف المرجعية في الشأن السياسي فقد واكبت باهتمام بالغ تطورات الاوضاع السياسية في العراق، وعبرت باستمرار عن موقفها بالنصح والإرشاد تارة ، وبالنقد تارة اخرى داعية الاطراف السياسية الى أن تجعل من خدمة العراق وأبنائه والحفاظ على وحدة

كيانه خيارها الاول ، وفي الوقت الذي كانت فيه الاوضاع السياسية في البلد متأزمة عبّر ممثل المرجعية السيد أحمد الصافي في خطبة ٣١ كانون الثاني ٢٠١٤ عن امتعاضه الشديد من سوء الاوضاع العامة في البلاد التي يعاني ابناءها من هموم كثيرة ،« ولعل الهم الاكبر هو أننا لا نعلم اين يسير العراق ، واين ستنتهي بنا الامور في البلد ، وسأتكلم بشكل واضح وصريح وليفتح لي المسؤولون آذانهم ومن الجهات جميعها اقول انا بوصفي مواطنا، يوميا افتح عيني على مشكلة وأنام على مشكلات في العراق، وأصبحت حالة المشكلات أن المشكلة تولد مشكلات ، ولا نرى اي افق لحل المشكلات »[٩] وازاء هذا الوضع دعا ممثل المرجعية المسؤولين الى السعي للتخفيف من معاناة المواطنين وإنهاء المشاكل بالجلوس الى طاولة الحوار وإيجاد حلول للمشاكل « اجلسوا وتباحثوا وتكلموا فيما بينكم وحلوا المشكلة داخليا ، افرزوا من يريد سوءا ومن يريد خيرا »[١٠]

وقد وجدت المرجعية أن الانتخابات النيابية في ٣٠ نيسان ٢٠١٤ يمكن ان تكون حلاً لمشاكل العراق وأزماته السياسية؛ لذا أولتها اهتماما كبيرا ومنذ وقت مبكر من موعد اجرائها ، فقد اكدت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٤ وعلى لسان ممثلها في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي ما نصه : « لابد من اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ،ولا يقبل اي تأجيل لها وعلى المفوضية ان تقوم بتوفير المقومات جميعها اللوجستية والفنية من اجل ان تجري الانتخابات في موعدها المحدد والمقرر »[١١] ، وحثت المرجعية المواطنين على ضرورة الحصول على بطاقة الناخب الالكترونية ودعتهم « الا يتوانوا ولا يتهاونوا في الحصول على هذه البطاقة الذكية ؛لان هذا التهاون والتواني يؤدي الى التضييع والتفريط من قبل المواطن في ممارسة حقه الدستوري بانتخاب من يمثله في مجلس النواب ، ولذلك تحث المرجعية الدينية العليا المواطنين جميعهم على أن يقوموا بتحصيل هذه البطاقة الذكية »[١٢] ، فيما طالبت المفوضية بتوفير الآليات التي تسهل وتيسر للمواطنين الحصول على البطاقة الذكية .

وفي الخطبة نفسها تطرقت المرجعية الى توتر الاوضاع السياسية والأمنية في العراق، وقد وصف الشيخ الكربلائي الاحداث التي مر بها العراق آنذاك بالمؤلمة مشددا على ان لا تكون « سببا وموجبا لضعف المعنويات لدى المواطنين وحصول حالة من اليأس لدى البعض ؛فإن الكثير من الشعوب مرت بمخاضات عسيرة وظروف أصعب من ذلك ومع هذه الظروف الصعبة فقد انقضت تلك السنين العجاف وعاشت تلك الشعوب في ضوء صمودها وصبرها حياة مستقرة ومتطورة ولا بد ان يكون الانسان متمسكا بالأمل في زوال هذه الظروف الصعبة وأن نتحلى بالصبر والصمود والتضحيات للوصول الى مستقبل جيد وامن لهذا البلد والشعب الجريح ... »[١٣] .

وفي الوقت الذي انشغل فيه اعضاء مجلس النواب بتضمين قانون التقاعد الموحد فقرات تضمن لهم امتيازاتهم الشخصية، ربطت المرجعية بين هذا السلوك السياسي والانتخابات ، ووجدت فيه فرصة مناسبة للناخب العراقي لئن يدقق النظر في اختياراته في الانتخابات القادمة ، فقد انتقد ممثل المرجعية الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة بتاريخ ٧ شباط ٢٠١٤ مجلس النواب بشدة ، وذلك بسبب الامتيازات التي تضمنها قانون التقاعد الموحد إذ إن مجلس النواب « اخفق مرة اخرى في ان يلبي مطالب المواطنين فقرر لأعضائه ولكبار المسئولين وذوي الدرجات الخاصة امتيازات واستثناءات بغير وجه حق[١٤] ، وقد كان المواطنون ومنذ سنوات يطالبون بإقرار قانون التقاعد الموحد بما يحقق العدالة الاجتماعية وطالبت بذلك المرجعية الدينية العليا التي تعبر عن ارادة الشعب مرارا وتكرارا حيث طالبت بذلك ... ودعت الى اتخاذ اجراءات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة ولكن نجد ان اغلب الاعضاء الحاضرين في جلسة مجلس النواب أَبَوا أن يحترموا الارادة الشعبية ، وهذا الامر ينبغي ان يلفت نظر المواطنين وهم على ابواب الانتخابات ان يجددوا النظر في من سينتخبونه ويدققوا في اختياراتهم وينبغي لهم ان لا ينتخبوا الا من يتعهد لهم مسبقا بإلغاء هذه الامتيازات غير المنطقية كما يفترض بالمحكمة الاتحادية ان لا تمرر هذه المادة من القانون التي تخالف روح الدستور[١٥] .

ودعت المرجعية المواطنين الى المشاركة الفاعلة والواسعة في الانتخابات ، فالمسار الافضل للتغيير يأتي بالمشاركة الواسعة في الانتخابات ، داعية في الوقت نفسه المفوضية والحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات باتخاذ اجراءات واسعة لإيصال البطاقات الانتخابية الى اكبر عدد بل الى جميع المواطنين الذين يحق لهم التصويت [١٦] .

كررت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٨ شباط عبر ممثلها في كربلاء السيد الصافي تأكيد ضرورة مساهمة المواطنين في الانتخابات مساهمة جادة وفاعلة من اجل تغيير الحال نحو الاحسن، وهذا التغيير لا يتحقق بالامتعاض او الانكفاء او بحالة القادم مثل الماضي او تسويغات اخرى يستسلم المواطن لها ، واكد في الوقت نفسه اهمية البطاقة الالكترونية الانتخابية لأنها وثيقة رسمية ، فهي وثيقة معتبرة بوصفها حقًا من حقوق المواطن العراقي ،وقال في هذا الصدد ما نصه :« فلا بد ان أسعى لها اولا وثانيا ، ولا بد ان لا أهملها ولا أبيعها ، تستغربون من قضية البيع نعم ممكن هذه الحالة عندما يكون الانسان اساسا منكفئًا وليس له رغبة في ذلك ...» [١٧]

وضح ممثل المرجعية الشيخ الكربلائي في خطبة الجمعة بتاريخ ٧ اذار ٢٠١٤ بشيء من التفصيل جواب مكتب السيد السيستاني على السؤال الموجّه من بعض المواطنين حول الانتخابات ، وقد جاء في السؤال : (لقد اكدت المرجعية الدينية وقوفها على مسافة واحدة من الجميع ، هل هذا يعني انها على المسافة نفسها بين من صوت للفقرة ٣٨ سيئة الصيت من قانون التقاعد الموحد وبين من لم يصوت عليه ، ومن ادى واجبه كنائب ولم يؤده ؟ وهل تقف المرجعية الدينية على نفس المسافة بين المسؤول الذي فشل في ادارة الملفات المنوطة به من الملف الامني او الاقتصادي او الخدمي او السياسي وبين من لم يثبت بحقه اي تقصير ولم يقصر في واجبه ؟ علما ان موقف المسافة الواحدة من الجميع الذي تتبناه المرجعية الدينية العليا يحاول الانتهازيون والفاشلون والمقصرون خداع الناس بأنها راضية عنهم ...) [١٨]

وكان جواب مكتب السيد السيستاني على السؤال : ان سماحة السيد يحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح الكفء، ولا يدعم اية قائمة او مرشح بخصوصه ، وشدد ممثل المرجعية على ان سماحة السيد يحث على امرين : الاول : هو اصل المشاركة في الانتخابات لمجلس المحافظات ومجلس النواب ، والغرض من ذلك هو الحفاظ على مبدأ الانتقال والتداول السلمي للسلطة ، وترسيخ اشتراك مكونات الشعب العراقي جميعها في ادارة شؤون البلاد مما يعزز شعورها بتحقيق ركن اساسي من اركان العدالة الاجتماعية وعدم شعورها بالتهميش والاقصاء ، وان ذلك يؤدي بالنتيجة الى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي .

واكد ان احد المطالب الجوهرية من الانتخابات هو التغيير نحو الافضل الذي يمكن أن يتحقق بالمشاركة اولا ، وحسن الاختيار ثانيا ومعنى ذلك بحسب تعبير ممثل المرجعية أن الانتخابات هي الآلية الاساسية لتكوين حكومة رشيدة وصالحة ومجلس نيابي يقوم بدوره كما يفترض وفق الدستور ومصالح الناس وان التغيير المطلوب هو ذلك التغيير الذي يكون شيئا صحيحا ومناسبا ومفيدا للمجتمع بصورة عامة .

اما الامر الثاني : فبيّن ممثل المرجعية الشيخ الكربلائي أن السيد السيستاني لم يترك بيان معايير حُسن الاختيار مجهولة او غامضة بل أوضح الالية الموصلة لذلك فوضع اساسين للاختيار الحسن والصحيح : الاساس الاول هو توافر عنصر الكفاءة – في المرشح- لنضمن حسن الادارة وحسن الاداء من النائب او المسؤول للمهمة المكلف بها كل منهما، اما الاساس الثاني فهو توافر عنصر الصلاح لنضمن نزاهة النائب والمسؤول وعدم استغلال المنصب لأغراض شخصية مادية او معنوية او حزبية او فئوية ضيقة .

بعد ذلك وضح الشيخ الكربلائي المعنى المراد من وقوف سماحة السيد على مسافة واحدة من المرشحين والقوائم جميعهم ، وهو أن سماحته لا يدعم أي واحد من هؤلاء المرشحين او القوائم ، ولا يتوهم احد أن معنى ذلك هو أنه يساوي بين الصالح الذي خدم الناس وكافح الفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة ، وبين الذي لم يعمل الا لمصلحة نفسه

وجماعته وحزبه وكيانه ، ومعنى ما ذكر في جواب مكتب السيد ، أن مسؤولية الاختيار إنما تقع على الناخب نفسه ، إذ إن المرجعية ترى أن الناس أحرار في اختيارهم ، وأكدت المرجعية مرات عدة حرية المواطن في الاختيار ، وان حسن الاختيار مسؤولية المواطنين جميعا من دون استثناء لا يقوم به بعض دون بعض آخر ،فالمسؤولية تضامنية والجميع يتحملون مسؤولية بلدهم وكيف يدار بلدهم نحو الافضل وهذه ليست مسؤولية المرجعية ، بل مسؤولية المواطنين فأن المرجعية تمارس دورها بالإرشاد في المسارات الاساسية والمهمة وتبدي وجهة نظرها من هذه المسارات الحساسة والجوهرية [١٩]

ونبه ممثل المرجعية على نقطة مهمة وهي أن الناس كيفما انتخبوا ومن انتخبوا يُوَلَّ عليهم من سينتخبونه ومن يختارونه ، فإن انتخبوا الاصلح والكفوء وُلِّيَ عليهم من يُصلح بلدهم وأحوالهم ومعاشهم ، وإن انتخبوا غير هؤلاء وُلِّيَ عليهم من هو خلاف مصالحهم وخيرهم، فالمواطنون هم من يجب أن يتحملوا المسؤولية في ذلك ،وهذه ليست مسؤولية المرجعية .

وفي السياق نفسه توقّف ممثل المرجعية في توضيح النقطة التي تضمنها جواب مكتب السيد السيستاني وهي (فليحسن الاختيار لكي لا يندم لاحقاً) فقد اكد أن المرجعية حينما وضعت المواطنين على الطريق الصحيح ، وبعد أن أوضح السيد معايير حسن الاختيار ولم يترك المواطن متحيرا في ذلك ، وان على المواطن بعد أن توافرت له معايير حسن الاختيار أن يكون دقيقا وحسنا في الاختيار ؛ لكي يسد الطريق على العناصر السيئة وغير الكفوءة وغير النزيهة للوصول الى مواقع ادارة البلاد ، ولكي لا يُولى امثال هؤلاء على رقاب الناس، ومن ثم لا يحصل له الندم لاحقا حينما يُسيء الاختيار [٢٠].

وأجاب ممثل المرجعية في الخطبة نفسها على بعض المسائل الاخرى المهمة المتعلقة بالانتخابات ، منها ان بعض المواطنين يبيعون بطاقاتهم الانتخابية اما لحاجة الى المال او لعزوف عن الانتخابات، فما حكم ذلك شرعا ؟ فكان جواب مكتب سماحة السيد أن هذا غير جائز شرعًا مهما كانت الاسباب ، وبعض المرشحين يقوم بتوزيع الهدايا على المواطنين

او تقديم بعض الخدمات ويشترط عليهم او يقوم بتحليفهم للتصويت له في الانتخابات، والسؤال هل يجوز للمواطن شرعًا ان يقبل منه تلك الهدية ؟ الجواب : لا يجوز شرعا،وهذا الحلف والقسم لا قيمة له [٢١].

وفي خطبة ١٤ اذار ٢٠١٤ وجّه ممثل المرجعية خطابه الى المرشحين الى نيل العضوية في مجلس النواب موضحا لهم خطورة هذا الموقع (مجلس النواب) كونه المؤسسة التي تُنشئ وتُهيئ سياسة الدولة ،وتُعد العصب التشريعي الاول الذي يفترض أن ينهض بهذه المسؤولية الكبيرة ، وان المرشح قد اقدم على مسؤولية جسيمة وهي نيابته عن مجموعة من الناس ،وهي اشبه بالتعاقد الضمني والتخويل والنيابة في الحفاظ على مصالح البلد بالدرجة الاساس، وتوفير الخدمات والمحافظة على سيادة البلد وسمعته وثرواته والمحافظة على التكوين الاجتماعي للبلد ، وبعد هذا العرض لخطورة المهمة تساءل ممثل المرجعية بما نصه : « هل عندك قدرة ايها المرشح ان تغير قناعات شخص او شخصين قد يتحكمون في الكتلة ؟ وهل عندك قدرة على أن تجعل هيبة البلد هي في مجلس النواب او لا ؟ » داعيا المرشحين الذين لا يستطيعون الاحتفاظ بالأمانة فينبغي لهم ان يعتذروا ؛ لان المجلس لا يحتاج الى من يطلب منه ان يرفع يده او لا يرفعها ، ثم يقول : هم قالوا لي ارفع يدك وانا لم اعرف شيئا اصلا !! ، بل يحتاج الى ملكات اخرى اقوى ويحتاج الى وعي سياسي واداري ورقابي كبير ، ويحتاج الى فهم لما يدور حتى يكون قبول القرار او رفضه ناشئًا عن راحة ضمير[٢٢]

وتابعت المرجعية في خطبة ٢١ اذار ٢٠١٤ بعض القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية ، ومنها الحملات الانتخابية ،فقد انتقدت بشدة توسل بعض المرشحين بوسائل غير مقبولة شرعا ولا اخلاقا لكسب اصوات الناخبين بحسب تعبير ممثل المرجعية ، ومنها الوعود بتقديم خدمات معينة او تعيين في دوائر الدولة او توزيع مواد غذائية ، او الاستعانة ببعض المقاولين الكبار بتمويل حملاتهم الانتخابية مقابل وعود بمنحهم مشاريع مقاولات في الدولة ، وعدَّ ممثل المرجعية هذه الاساليب كاشفة ومؤشرة على كونهم غير مؤهلين لان

يؤتمنوا على المسؤولية في البلد ، والمرشح الذي يستعمل هذه الوسائل يؤشر على انه ليس نزيها ولا مؤهلا لان يتولى اي مسؤولية كانت ، وعلى المواطن ان يكون منبها على عدم صلاحية هؤلاء ولا يعطي لهم صوته ويمنحهم الثقة ، وان من الشروط والمعايير الاساسية في المرشح ان يكون صالحا ونزيها ، ومن ثم فالمرشح الذي يستخدم هذه الوسائل لكسب الاصوات لا يستحق ان يعطى له هذا الصوت الثمين[٢٣] .

وكثيرا ما اكدت المرجعية في خطب الجمعة على لسان ممثليها في كربلاء ضرورة الحضور الفاعل والمشاركة الكبيرة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤، لأنها بحسب رأي المرجعية الطريق القانوني والدستوري المهم من اجل تغيير الاوضاع السيئة ، والانتخابات حق للمواطن يجب أن يمارسه ، والمسوغات التي تحول دون الذهاب الى الانتخابات غير مقبولة ، لان بعض الحقوق اذا ذهبت لا تعود[٢٤] ، ورد ممثل المرجعية في الخطبة نفسها على الدعاوى التي ادعت ان المرجعية تدعم قائمة معينة نافيا بشكل قاطع دعم المرجعية المتمثلة بسماحة السيد السيستاني لأية قائمة من القوائم ، وكل شيء خلاف ذلك فهو اما اشتباه او وهم او كذب ، وهذا اعلان واضح وصريح من المرجعية لا يقبل التأويل ، واي شخص يتكلم خلاف ذلك فكلامه لا اعتبار له[٢٥]

وكلما اقترب موعد الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤ ازداد اهتمام المرجعية واتضح موقفها وضوحًا اكبر ، فهي فضلا عن تأكيدها الاهمية البالغة للانتخابات في رسم مستقبل البلد الا انها ذكرت العراقيين في خطبة الجمعة بتاريخ ٤ نيسان ٢٠١٤ بما تشهده العديد من مناطق البلاد من اشتباكات مسلحة وتفجيرات دامية واعمال عنف تذهب ضحيتها المئات من الابرياء ، فضلا عن الصبغة الطائفية الخطيرة للكثير من اعمال العنف تلك والتي تهدد النسيج الوطني للعراق ، ومن الناحية السياسية رأت المرجعية أن مواقف القوى السياسية متباعدة كثيرا على خلفيات اثنية وطائفية وغيرها ، والمهاترات بينهم تملأ وسائل الاعلام والاحتقان السائد يقف عائقا يمنع الاستقرار السياسي في البلد ، اما من الناحية

الاقتصادية لاحظت المرجعية انه على الرغم من توافر الموارد المالية الكبيرة من عوائد بيع النفط الا انه لا توجد خطط تنموية حقيقية تنهض بالاقتصاد وتوفر للمواطنين حياة كريمة ، فهناك الملايين ممن يعيشون تحت خط الفقر ، والنشاط الزراعي والصناعي في أدنى المستويات ، ومن ناحية استشراء الفساد المالي والإداري فحدث ولا حرج – بحسب تعبير ممثل المرجعية – حتى عُدَّ العراق من الدول الاكثر فسادا في العالم ، وخلص ممثل المرجعية الى نتيجة مفادها اننا في ظل هذه الاوضاع نحتاج حاجة ماسة الى التغيير نحو الافضل وهو لا يتحقق الا بأيدينا نحن المواطنون [٢٦] وعاد ممثل المرجعية ليوضح في خطبة الجمعة بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٤ كيف يتحقق هذا التغيير ؟ يتحقق بالمشاركة الواسعة الواعية في الانتخابات والمبنية على المعايير الصحيحة التي وجهت بها المرجعية التي اساسها عنصرا الكفاءة والنزاهة ثم تحاول المرجعية تبديد حالة الاحباط لدى قسم من فئات المجتمع التي تعتقد بعدم جدوى الانتخابات في تحقيق التغيير ، فتوضح أن التغيير نحو الافضل يمكن تحقيقه ، ولكن نحتاج الى الارادة نحو التغيير ، وهذه الاخيرة يجب أن تبنى على وجود أمل ، ومن هذا الامل يتحقق التغيير ، وهذا الامر ممكن وليس ببعيد لوجود الكثير من المرشحين الصالحين ، وبناء على اختيارنا سيتشكل مجلس النواب والحكومة ، وهنا يخاطب ممثل المرجعية جمهور الناخبين بقوله : صلاح مجلس النواب القادم والحكومة مبني على كيفية اختياركم ، فكيفما ستنتخبون سيولى عليكم ، تنتخبون الصالحين سيكون هناك الصلاح في السلطات القادمة ، وتنتخبون الطالحين فلا يتحقق الصلاح [٢٧] وفي الخطبة الاخيرة قبل موعد اجراء الانتخابات في ٣٠ نيسان ٢٠١٤ تضمنت الخطبة الثانية ليوم الجمعة المصادف ٢٥ نيسان موضوعا واحدا فقط الا وهو موضوع الانتخابات الذي يمثل (فرصة عظيمة للتغير نحو الافضل) بحسب تعبير ممثل المرجعية ، وأضاف على الجميع ان يستغلوا هذه الفرصة باختيار قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد، مع تكرار التأكيد الذي سبق أوضحته المرجعية في خطب سابقة كما بينا ان موقفها من القوائم

الانتخابية والمرشحين واضح لا لبس فيه ، فليس لها موقف معلن وآخر يتم الايحاء به لبعض الناس فهي « لا تحدد للناس من ينتخبون وهي تريد منهم ان يتحملوا بأنفسهم هذه المسؤولية ، وهي لا تقول لهم انتخبوا هذا ولا تنتخبوا ذاك وهي لا تفعل ذلك .. ليس لأنها تساوي بين الصالح وغيره ولا تتنصل من مسؤوليتها الشرعية ، بل لأنها ترى ان مصلحة العراقيين حاضرا ومستقبلا انما هي في ان يختاروا من يمثلهم في مجلس النواب استنادا الى قناعاتهم الشخصية لا اتكالا على قناعاتها »[٢٨] .

عبرت المرجعية في أول خطبة جمعة جاءت بعد الانتخابات في ٢ ايار ٢٠١٤ عن شكرها الوافر لجميع المواطنين الذين شاركوا بالتصويت -على الرغم من التحديات الأمنية- وهبوا باندفاع وهمة عالية لأداء هذه المسؤولية الوطنية ، وثمن ممثل المرجعية جهود القوات الامنية التي وفرت الأمن للمواطنين في يوم الانتخاب وحيَّت مفوضية الانتخابات لجهودها في « جريان العملية الانتخابية بسلاسة وانسيابية وبأساليب متطورة تعكس ارتقاء مهنيا في الاداء » بحسب وصف ممثل المرجعية ، ومع ذلك طالب المفوضية بـ « أن تراعي كامل المهنية والحرفية والأمانة في احتساب النتائج نتائج التصويت فان أصوات الناس أمانة في أعناق من يتصدى لهذه المسؤولية ... ونرجو والأمل معقود في المحافظة على الدقة والشفافية في عملية العد والفرز للأصوات والإسراع في اعلان نتائجها النهائية اختزالا للوقت ومنعا لاحتمالات اقدام البعض على محاولة تغيير النتائج ، ودفعا لما يمكن ان يحصل من تشكيك البعض بهذه النتائج ، فإن الجميع يترقب هذه النتائج – كما هي – أملًا بحصول التغيير نحو الافضل الذي هو محط انظار المواطنين »[٢٩]

دعت المرجعية في خطبة يوم ٩ ايار ٢٠١٤ السلطتين التشريعية والتنفيذية الى البدء بمراجعة ما حصل لغرض إصلاح الاخفاقات وتقوية بعض الامور الايجابية ، فالمنهج السابق الذي اعتمدته السلطتان التشريعية والتنفيذية لا بد ان يتغير ويتبدل ويبدأ بداية جديدة ، وهذا يحتم أن نقف وننظر الى الماضي ونقرأ التجربة قراءة جيدة للوقوف على

الاشكالات التي حصلت ، وهنا قدمت المرجعية ما يمكن تسميته ببرنامج عمل للمرحلة القادمة ، أما المطلوب من البرلمان ، فقد اكد ممثل المرجعية ضرورة سعي الاعضاء لإصدار القوانين المهمة ، وبين ضرورة وجود المعارضة في البرلمان باعتبارها شأنا حسنًا ، ولكن لابد ان تكون هذه المعارضة معارضة موضوعية ، بمعنى انها تعارض هذا القرار او الاداء؛ لأنه لا يخدم الناس ، لا ان تكون معارضة بهدف التعطيل ؛ لأنه خلاف مصلحة الناس ، وعلى البرلمان ان يقوي ويعزز الدور الرقابي ، والمقصود من الدور الرقابي من وجهة نظر ممثل المرجعية يتمثل بمتابعة القوانين التي أقرها المجلس السابق ولم تطبق اصلا وبعضها طُبّق تطبيقًا غير صحيح ، داعيا المشرعين الى الابتعاد عن الصياغات غير المفهومة او غير الواضحة مما يجعل هناك اكثر من تفسير . وتحدث ممثل المرجعية عن السلطة التنفيذية ، داعيا اياها للسعي لتحسين الخدمات التي يعاني البلد من تدهورها ، فهناك مشاريع خدمية حصلت لكنها فشلت ، وعلى السلطة التنفيذية أن تدقق وتبحث عن أسباب الفشل ، ولا بد للحكومة من مراجعة صناعة الامن بحسب وصف ممثل المرجعية الذي شدد على ان هذه الصناعة ليست مشكلة معقدة ولكنها تحتاج الى حل « قلنا قبل سنين ونكرر معنى صناعة الامن أن يكون رجل الامن هو أقوى رجل في الشارع من خلال ما يحمل من قانون ، ويجب ان يحمي عموم المواطنين من المشاكل » ، ودعا الى إنهاء مشكلة العاطلين عن العمل ، فهناك بطالة حقيقية لأشخاص في قمة العطاء يمتلكون المؤهلات العلمية والبدنية ويجب ان يشتغلوا لصالح البلد ، اما فيما يخص موضوع الاستيزار فأكد ممثل المرجعية لزم اعتماد المهنية في الاستئزار ،اي اعطاء الوزارات للأشخاص المهنيين وأن يكون الوزير مهنيا ملتفتا واعيا للمهمة التي أوكلت اليه [٣٠].

انتقد ممثل المرجعية بشدة في خطبة الجمعة ليوم ١٦ ايار ٢٠١٤ الكتل والأحزاب السياسية التي اعتمدت نهج الاتكاء على المصالح العامة واستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية ، فهذا النهج من وجهة نظر المرجعية نهج خاطئ « لن يقود الى تكوين دولة

المؤسسات التي يمكن من خلالها تحقيق التغيير والتقدم المطلوب نحو الافضل ، ولن نستطيع من خلال هذه المؤسسات تقديم الخدمة المطلوبة للمواطنين بصورة عامة وللبلد، هذا النهج وهو الاتكاء على المصالح العامة واستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية لهذه الكتلة او لهذا الطرف وقد تكون هذه المكاسب ذات طبيعة حزبية او فئوية او مناطقية وهذا نهج خاطئ ، لابد ان يتغير وهذه إحدى مفردات التغيير المطلوبة لكي نصل الى الحالة المنشودة »[٣١] وبعد اعلان نتائج الانتخابات دعت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٣ ايار ٢٠١٤ المرشحين الفائزين بعضوية مجلس النواب الى الابتعاد عن المكاسب والامتيازات الشخصية والسعي الحثيث الى المصالح العامة ، وعليه ان يتعامل مع هذا الموقع على انه موقع خدمة ومسؤولية ، وعلى النواب تفعيل دورهم في مجلس النواب من خلال معرفتهم الكاملة بمسؤوليتهم والحضور المستمر في المجلس ، وطالب ممثل المرجعية النواب الجدد بتفعيل المكاتب الشخصية لكل عضو سواء في محافظته التي ترشح عنها او في عمله والمقصود من التفعيل بحسب ممثل المرجعية هو ان يستعين النائب بخبراء وكفاءات حتى يتبين له حقيقة الموقف وتكون مواقفه ناتجة عن قناعة حقيقية[٣٢] ودعا ممثل المرجعية النواب أن يسعوا سعيًا حثيثًا من اجل احداث مشاريع تربوية، وهذه المشاريع بحسب ممثل المرجعية ليس المقصود منها التعليم فقط ، وانما هي تلك المشاريع التي تعود الناس في المؤسسات والمجتمع على النظام واحترام القوانين والمحافظة على النظافة العامة [٣٣]

في الوقت الذي انشغلت فيه القوى السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٤ بالمفاوضات وإقامة التحالفات لتشكيل الحكومة أعلنت المرجعية موقفها من هذه القضية في خطبة الجمعة بتاريخ ٣٠ ايار ٢٠١٤ فقد حدد ممثل المرجعية أسسًا عامة ينبغي اعتمادها في تشكيل الحكومة اولها : اشراك مكونات الشعب العراقي جميعها في ادارة شؤون البلاد من اجل طمأنتها بإنها غير مهمشة ولا يمارس بحقها الاقصاء ، ومع ذلك لابد من اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة والقدرة على تقديم الخدمة ، اما الاساس الثاني فتمثل باعتماد مبدأ

المشاورة وإشراك الاخرين في الرأي ومن ثم الحسم وسط الاراء المختلفة واتخاذ ما يصب في تحقيق المصالح العامة للشعب العراقي ، وتضمن الاساس الثالث اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة والقدرة على الخدمة في اختيار المسؤولين والوزراء ومعاونيهم من دون التركيز على الولاءات الحزبية والكتلوية والمناطقية[٣٤]

اما عن موقف المرجعية من الاوضاع الامنية في العراق، فقد اكدت باستمرار وقوفها الى جانب القوات الامنية في مواجهتها للقوى الارهابية الظلامية داعية المجتمع العراقي بكل مكوناته الى الوقوف خلف الاجهزة الامنية في معركتها ضد الارهاب ، وفي هذا الصدد اكدت المرجعية بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٤ ان مكافحة القوى الظلامية التي لا تعرف الا القتل والدمار مهمة وطنية لا تختص بطائفة من دون اخرى ولا تختص بفئة من دون اخرين ، ودعت في الوقت نفسه مكونات الشعب العراقي جميعها الى الوقوف خلف القوات المسلحة وأبناء العشائر في مواجهة المجموعات الارهابية المنحرفة ، اما المبدأ الثابت الثاني فتمثل بتأكيدها ضرورة ابتعاد الجميع عن اي ممارسة طائفية او اي مساس بحقوق المواطنين التي كفلها الدستور ، وبينت المرجعية ان تحقيق الاستقرار السياسي في البلد مرهون باحترام المواطنين بعضهم بعضًا واحترام الحقوق المشروعة وعدم التجاوز على القانون تحت اية ذريعة[٣٥]

ولعل الهاجس الامني شكل الثابت الابرز لخطب الجمعة ؛ لما له من اثار خطيرة على حياة المواطنين ليس في العراق حسب وإنما في عموم منطقة الشرق الاوسط المتمثل بانتشار ظاهرة الارهاب والفكر المتطرف المبني على استعمال العنف وعدم القبول بالتعايش مع الاخر تعايشًا سلميًا ، وما تبع ذلك من تصرفات شوهت سمعة الاسلام وسببت اراقة الكثير من دماء المسلمين وعدم الاستقرار في المنطقة ، وقدمت المرجعية رؤية استشرافية لمستقبل ظاهرة الارهاب في خطبة يوم الجمعة الموافق ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤ عبرت فيها عن اسفها على اتساع هذه الظاهرة اكثر في المستقبل لتشمل دولاً وشعوبًا اخرى ، ودعت في الوقت نفسه الى ضرورة تكاتف الجميع في سبيل مكافحة هذه الافكار ، واعتماد الفكر الوسطي المعتدل ، الذي

بني ﷺ والديانات السماوية أساسًا في التعايش السلمي بين مكونات اي مجتمع ، ومن دون ذلك فإن المرجعية تعتقد أن ظاهرة الارهاب لا يمكن الحد من تأثيراتها السيئة على الاسلام ودول المنطقة ، بل ستتسع لتشمل المزيد من الدول الاسلامية ودول المنطقة [٣٦]

وعاد ممثل المرجعية ليؤكد في خطبة الجمعة ليوم ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤ ان مشكلة الارهاب اصبحت عالمية؛ اذ بدأ المجتمع الدولي يعاني من خطورتها ، موضحا الركائز الاساسية التي يقوم عليها الفكر الارهابي التي تشكل بمجموعها خطرًا يستهدف الانسانية بأجمعها ، فالإنسان الذي يعتنق هذا الفكر الارهابي المتطرف يعتقد انه هو الصحيح فقط والآخر خطأ ، ولا يتورع عن استعمال اي طريقة لإصلاح خطأ الاخر المختلف معه ، بما فيها العنف ،وهنا تكمن المشكلة في الفكر الارهابي الذي يؤسس لمفهوم عنيف ويستعمل الوسائل الممكنة جميعها من أجل اثبات هذه الفكرة او تلك من طريق القتل والإرهاب ومن طريق الوسائل غير المشروعة ، وهنا تكمن المصيبة بحسب تعبير ممثل المرجعية ، وأضاف ان العراق عانى من هذه المشكلة ، وما زالت هناك عمليات لا تصنف الا في هذه الخانة ، كتفجير السيارات المفخخة ، والقتل ، والعبوات ، وما اشبه ذلك واستهداف الابرياء ، والمجالس الحسينية ، ومجالس العزاء الخاصة ، وأكد ان هؤلاء الارهابيين ليس لهم وازع ؛لأنهم يعتقدون أن جزءًا من افكارهم هي مسألة العنف ، وجزءًا من معتقداتهم هو أن يقتلوا الآخرين ؛ لذلك حذرت المرجعية من مشكلة الارهاب بانها لا تنحصر في العراق الذي دفع ثمنا كبيرا ، وقد لا تنحصر في المحيط الاقليمي فقط ، وانما القضية اصبحت دولية بحسب تشخيص المرجعية ، لذلك فلابد من ((حلول جذرية لمسألة الارهاب وهذه الحلول لا تقف عند حدود دولة وأخرى لان الجميع سيعاني ان لم تحل هذه المشكلة ولذلك لا بد من وجود قناعات حقيقية لمعالجة الارهاب ، ولابد من وجود قناعات حقيقية لمكافحة كل ما يتعلق بهذه الآفة المسمومة سواء بحواضن او دعم او توجهات ، لابد أن يكون هناك حالة حقيقية جادة لمكافحة هذا النهج ...فإذا لم يجد المجتمع الدولي حلا حقيقيا وجذريا ستكون النتائج وخيمة لا تستهدف جهة ، او كيانا ، او دولة ، وإنما سينتشر كثيرا كما

هو فعلا الان موجود ، في شرق الارض تجد هناك عمليات، وفي العراق تجد عمليات وفي غير العراق ، وتجد ان الطريقة هي واحدة والمتبنى هو واحد . اعتقد ان مسالة الارهاب ، كما ان المجتمع الدولي يهتم بامور كثيرة ويبذل لها امكانيات وتتدخل دول كثيرة من اجل حل مشكلة بيئية مثلا ، ولابد ان يهتم اهتماما خاصا في هذه المسالة ويبذل قصارى الجهود من اجل مكافحة الارهاب والا ستكون النتائج سيئة لا يحمد عقباها ليس في العراق فحسب نحن نعيش حالات كثيرة ونعيش حالات استهداف للأبرياء ، لا شك ان هناك من يحتضن ذلك ومن يمول ومن يشجع وهذه المسالة تحتاج الى جهد كبير من المجتمع الدولي))[٣٧]

يتضح مما تقدم ان المرجعية كانت واعية ومدركة ومستوعبة الظروف السياسية والأمنية واختلاف المواقف الداخلية والإقليمية والدولية ، فالخطر الذي تشكله ظاهرة الارهاب لا ينحصر على العراق فحسب وإنما يتجاوزه الى العالم اجمع ؛ لذلك دعت الى تشكيل تحالف عالمي لمواجهة خطر الارهاب فضلا عن ذلك استطاعت المرجعية الدينية اجهاض مراهنات القوى الارهابية القائمة على مقولات طائفية والرامية لخلق حرب اهلية طائفية وكسب التأييد والشرعية في العالمين العربي والإسلامي لإعمالها العسكرية في العراق .

المبحث الثاني :دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق ووحدته

بلغ التهديد الارهابي ذروته في يوم العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ عندما استطاعت المجاميع الارهابية من السيطرة على مدينة الموصل وتمددت في أوقات لاحقة الى باقي مدن محافظة نينوى وقصباتها ، وقد شكل هذا الحدث صدمة كبيرة للعراقيين وعاش بسببه العراق أيامًا عصيبة ، اذ كان وجود الدولة مهددًا بالخطر ، لاسيما بعد ان تمددت القوى الظلامية التي لا تعرف الا القتل والدمار واستولت بعد محافظة نينوى على محافظتي صلاح الدين والانبار وأجزاء من محافظة ديالى وأسست دولتها المزعومة بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام) المعروفة اختصارا بداعش ، التي تعاظم خطرها الى حد التهديد باستهداف المحافظات العراقية جميعها ، لاسيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف

الاشرف . حدث كل ذلك في ظل تراجع خطير أصاب اداء الاجهزة الامنية ، فضلا عن تقاطع مواقف القوى السياسية وتباينها ازاء تلك الاحداث الخطيرة ، الامر الذي أضعف ثقة المواطنين في قدرة تلك المؤسسات والأجهزة على حماية العراق وشعبه ، وتدنت الروح المعنوية الى أدنى مستوياتها لدى كثير من فئات المجتمع العراقي وبات الخوف من سيطرة المجاميع الارهابية على مزيد من المدن العراقية بما فيها العاصمة بغداد الهاجس الذي يؤرق المواطن العراقي بسبب الحرب النفسية والتضليل الاعلامي العربي الذي عدّ ما حصل في العراق أول الامر (ثورة عشائر) ، و (انتفاضة اهل السنة) ، فضلا عن ذلك فقد كانت الاوضاع السياسية الداخلية والإقليمية والدولية حرجة ومعقدة ؛وذلك لتباينها بل تقاطعها في الموقف من الاجتياح الداعشي لمدن العراق الغربية ، في ظل تلك الاوضاع الخطيرة والمعقدة أشرق دور المرجعية الدينية في انقاذ الدولة العراقية من الانهيار .

لم تتأخر المرجعية في إعلان موقفها الحاسم من الاوضاع التي مرّ بها العراق اذ وصفتها في خطبة الجمعة بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠١٤ اي بعد ثلاثة ايام من سقوط الموصل بـ (الخطيرة جدا) ، ولابد من الوعي بعمق المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع؛ لأنها مسؤولية شرعية ووطنية كبيرة ، ثم بيّن ممثل المرجعية في هذه الخطبة التاريخية المهمة عدة نقاط مهّدت لإعلان فتوى الجهاد الكفائي ، وهذه النقاط التي سنبينها فيما يلي تدل دلالة واضحة على أن المرجعية كانت مستوعبة للظروف السياسية الداخلية والخارجية ومدركة تمام الادراك حجم الخطر الارهابي وأهدافه ، وقد بينت ذلك في النقطة الاولى من الخطبة التي جاء فيها تأكيد أن العراق وشعبه يواجه تحديًا كبيرًا وخطرًا عظيمًا ، وان الارهابيين لا يستهدفون السيطرة على بعض المحافظات وإنما يستهدفون المحافظات جميعها ، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي مناطقهم جميعها ، ومن هنا اكدت المرجعية ان مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا تختص بطائفة دون اخرى او بطرف دون آخر [٣٨] وفي هذه النقطة تحديدًا حسمت المرجعية العليا موقفها من الجدل الدائر وقتذاك إعلاميا وسياسيا حول وصف المجاميع

التي أسقطت مدينة الموصل وأهدافها فهي مجاميع ارهابية اجرامية تستهدف السيطرة على محافظات العراق جميعها، وعلى العراقيين جميعا تقع مسؤولية التصدي لهم .

وفي النقطة الثانية استنهضت المرجعية الهمم وبثت في النفوس روح التحدي والإصرار والشجاعة لمواجهة الارهاب ، فبينت أن التحدي وإن كان كبيرًا الا ان الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والإقدام وتحمل المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة اكبر من هذه التحديات والمخاطر ، وان المسؤولية هي حفظ العراق ومقدساته من هذه المخاطر وخاطبت المرجعية الشعب العراقي بأنه لا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدبَّ الخوف والإحباط في نفس أي واحد منهم ، بل لابد أن يكون ذلك حافزًا لنا لمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا [٣٩] ومما تقدم يتضح ان المرجعية استشرفت قدرة العراقيين على الانتصار في مواجهة الارهاب في وقت كانت فيه مشاعر الهزيمة والانكسار تسيطر على الاجواء ، وبذلك أسهمت إسهامًا فاعلاً في تعزيز الروح المعنوية التي تعد من المقدمات الضرورية جدا لتحقيق الصمود والانتصار.

وطالبت المرجعية في النقطة الثالثة القيادات السياسية في العراق بتحمل مسؤولياتها وترك الخلافات والتناحر في هذه الحقبة العصيبة ،وتوحيد موقفها وكلمتها ودعمها وإسنادها للقوات المسلحة ليكون ذلك قوة اضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات ، وفي النقطة الرابعة توجهت المرجعية بخطابها الى أفراد القوات الامنية وبينت فيه جملة أمور بالغة الاهمية تصبُّ في تعزيز الروح المعنوية لدى المقاتلين ، وتغرس فيهم روح المقاومة والصمود مؤكدة أن دفاع ابناء القوات المسلحة وسائر الاجهزة الامنية هو « دفاع مقدس ويتأكد ذلك حينما يتضح ان منهج هؤلاء الارهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام ويرفض التعايش مع الاخر بسلام ، ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مناطق العراق المختلفة والدول الاخرى ، يا ابناءنا في القوات المسلحة ، أنتم امام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية واجعلوا قصدكم ونيتكم

ودافعكم هي الدفاع عن حرمات العراق ووحدته وحفظ الامن للمواطنين، وصيانة المقدسات من الهتك ،ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح ، وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمها وإسنادها لكم تحثكم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر ، وان من يضحي منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم فأنه يكون شهيدا – ان شاء الله تعالى – "[٤٠] وفي السياق نفسه طلبت المرجعية من ذوي المقاتلين دعم ابنائهم وتشجيعهم على القتال بما نصه : « والمطلوب أن يحث الأب ابنه والأم ابنها والزوج زوجها على الصمود والثبات دفاعا عن حرمات هذا البلد ومواطنيه » [٤١]

يظهر مما تقدم أن النقاط التي أكدتها المرجعية في خطبتها التاريخية شكلت الاساس الراسخ للصمود بوجه الهجمة الارهابية ،وانها كانت تمهيدا منطقيا وأسبابا بالغة الاهمية لإعلان فتوى الدفاع المقدس التي جاءت في النقطة الخامسة من الخطبة ، ونصت على « ان طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه ، وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي ... ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الامنية لتحقيق هذا الغرض المقدس » [٤٢] .

يتبين مما تقدم من النقاط الواردة اعلاه أن صورة الاحداث كانت واضحة امام المرجعية، وحجم الخطر الداهم والمستهدف لوحدة العراق وشعبه مشخص لديها ، لذا فإنها ، وعلى الرغم من التضليل الاعلامي الكبير الذي قامت به المجاميع الارهابية والذي صاحب عمليات اجتياح مدينة الموصل ، وأضفى ضبابية كبيرة على حقيقة الواقع الا ان ذلك لم يؤثر بشيء في تشخيص المرجعية ورؤيتها الاستشرافية لخطورة الاوضاع التي دعتها لتؤسس في خطبة ١٣ حزيران ٢٠١٤ الاطار العام لحركة الجهاد في العراق بعد أن بينت الأسباب الموجبة لهذا التأسيس ، ونظرا لسوء الاوضاع العامة وكثرة الاعداء المتربصين بالعراق، وخشيتها من ان يفسر موقفها هذا من الاحداث تفسيرًا طائفيا ،عادت المرجعية

في خطبة ٢٠ حزيران ٢٠١٤ لتكرر توضيح الاسباب التي دعتها لإعلان فتوى الجهاد الكفائي واهمها : هو الحفاظ على العراق وشعبه بكل اطيافه ومكوناته لتقطع الطريق على الطائفيين ممن لم يَرُق لهم اعلان المرجعية فتوى الجهاد الكفائي واعتبروا صدروها نتيجة لدوافع طائفية ، فكان جواب المرجعية على تلك الاتهامات ان دعوتها للعراقيين للانخراط في القوات الامنية للدفاع عن العراق « كانت موجهة الى العراقيين جميعا من غير اختصاص بطائفة دون اخرى ، اذ كان الهدف منها هو الاستعداد والتهيؤ لمواجهة الجماعة التكفيرية المسماة بـ (داعش) ، التي اصبح لها اليد العليا والحضور الاقوى فيما يجري في محافظات عدة ، وقد اعلنت بكل صراحة ووضوح انها تستهدف بقية المحافظات العراقية حتى النجف وكربلاء المقدسة ، كما انها اعلنت بكل صراحة انها تستهدف كل ما تصل اليه يدها من مراقد الانبياء والأئمة والصحابة والصالحين ، فضلا عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها »[٤٣] وبهذا فإن داعش تستهدف مقدسات العراقيين جميعا من دون تمييز بين أديانهم ومذاهبهم ، و تستهدف بالقتل والتنكيل كل من لا يوافقها في الرأي ولا يخضع لسلطتها ، حتى من يشترك معها في الدين والمذهب[٤٤] لذا فالدعوة التي اطلقتها المرجعية الى التطوع كانت بهدف حثَ الشعب العراقي ومكوناته وطوائفه جميعا على مقابلة هذه الجماعة « التي ان لم تواجه اليوم وتطرد من العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غدا ولا ينفع الندم عندئذ ، ولم يكن للدعوة الى التطوع اي منطلق طائفي ، ولا يمكن ان تكون كذلك فان المرجعية الدينية قد برهنت في السنوات الماضية وفي اشد الظروف قساوة أنها بعيدة كل البعد عن اي ممارسة طائفية ، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة : لا تقولوا أخواننا بل قولوا أنفسنا »[٤٥]

ومن ثم فمن الظلم اتهام المرجعية العليا بالطائفية وهي التي اكدت مرارا وتكرارا على السياسيين جميعا ومن بيدهم الامر ضرورة ان تراعي حقوق العراقيين كافة ومن الطوائف والمكونات جميعها على قدم المساواة ، ومن الدلائل المتقدمة الذكر تؤكد المرجعية أنها لا يمكن

في حال من الاحوال أن تحرض على الاحتراب بين أبناء الشعب الواحد ، بل هي تحث الجميع على العمل لشدِّ أواصر الألفة والمحبة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء[٤٦]

وفي سبيل الدفاع عن وحدة العراق وقفت المرجعية بقوة بوجه التداعيات الخطيرة التي أعقبت سقوط الموصل، التي كانت تستهدف وحدة العراق ،فقد حذرت في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٧ حزيران من المخططات المبيتة لتفتيت العراق وتفكيكه وتقسيمه « ونسمع اليوم أن رئيس الكيان الاسرائيلي[٤٧] يجاهر بتأييده لذلك »[٤٨] وبينت ان الازمة التي يمر بها العراق ، وان كانت كبيرة الا ان الشعب العراقي اكبر منها وقادر على تجاوزها لذا « لا ينبغي ان يفكر البعض بالتقسيم حلا للازمة الراهنة بل الحل الذي يحفظ وحدة العراق وحقوق مكوناته جميعا وفق الدستور موجود ويمكن التوافق عليه اذا خلصت النوايا من الاطراف جميعها »[٤٩] .

وفي الخطبة نفسها اكدت المرجعية ضرورة الوعي بالمخططات المرسومة للعراق ويجري تنفيذها الان فالمسألة ليست مسألة تنظيم ارهابي يدخل العراق ويهدد ويتمدد ويتوسع في الاراضي العراقية، وانما المخطط يهدف إلى أبعد من ذلك ؛اذ يهدف الى تفكيك البلد وتقسيمه؛ لذلك يجب أن يكون لدينا الحذر والوعي ونفوت الفرصة على اعداء العراق للوصول الى هدفهم[٥٠] وفي ظل الظروف الحساسة التي مر بها العراق وفي سبيل عدم تمكين الاعداء من تحقيق مخططهم التقسيمي للعراق دعت المرجعية مرارا وتكرارا الاطراف السياسية جميعها «ولاسيما القيادات السياسية الابتعاد عن اي خطاب متشدد يؤدي الى مزيد من التأزم والتشنج »[٥١] ، ولتعلم كلُّ الاطراف السياسية أن التنازع والتناحر والاختلاف بينها الذي لا أساس له في كثير من الاحيان الا بعض المصالح الشخصية او الطائفية او القومية قد تسبب في إضعاف الجميع وفسح المجال للإرهابيين لئن يطمعوا في العراق وشعبه[٥٢] ، فالمطلوب من العراقيين جميعا هو وحدة الصف ونبذ الفرقة والاختلاف ؛ لذا طالبت المرجعية السياسيين الذين يظهرون في وسائل الاعلام الكف عن المواقف الخطابية المتشددة والمهاترات الاعلامية التي لا تزيد الوضع الا تعقيدا وإرباكا[٥٣] ومن هنا فإن التحديات

والمخاطر التي تحدق بالعراق وتهدد السلم الاهلي ووحدة النسيج الاجتماعي للشعب العراقي وتنذر بواقع مقسم ومتناحر لعراق المستقبل تتطلب من وجهة نظر المرجعية وقفة شجاعة وجريئة ووطنية من الكتل السياسية والقادة السياسيين تتجاوز فيها البحث عن المصالح الضيقة الشخصية والفئوية والطائفية والقومية وتغليب مصلحة العراق اولا[٥٤]

اما فيما يخص طبيعة انخراط المتطوعين في التشكيلات العسكرية المختلفة فكان موقف المرجعية مبدئيا وواضحا ، ويظهر من توجيهاتها بهذا الشأن انها كانت رافضة ومنذ البداية استغلال دعوتها للتطوع وإخراجها خارج الاطار القانوني الذي ارادته ؛ لذا نجد المرجعية تؤكد بعد اسبوع واحد من اعلان الفتوى ما نصه : «ان دعوة المرجعية الدينية انما كانت للانخراط في القوات الامنية الرسمية وليس لتشكيل مليشيات مسلحة خارج اطار القانون »[٥٥] لذا فإن موقف المرجعية المبدئي والواضح يتمثل بضرورة حصر السلاح بيد الدولة ومنذ سقوط النظام الصدامي في العام ٢٠٠٣ فلا يتوهم احد أنها تؤيد أي تنظيم مسلح غير مرخص به بموجب القانون بحسب تعبير ممثل المرجعية الشيخ الكربلائي ، وأضاف انه على الجهات ذات العلاقة أن تمنع المظاهر المسلحة وأن تبادر الى تنظيم عملية التطوع وتعلن عن ضوابط محددة لمن تحتاج اليهم القوات المسلحة والأجهزة الامنية الاخرى حتى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوع[٥٦]، وفي خطبة لاحقة اكدت المرجعية مرة أخرى ضرورة تنظيم عملية التطوع وإدراج المتطوعين ضمن تشكيلات الجيش والقوات الرسمية، وعدم السماح بحمل السلاح بصورة غير قانونية[٥٧] .

وطالبت المرجعية المقاتلين جميعهم في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين بضرورة الالتزام التام والصارم برعاية حقوق المواطنين جميعا وعدم التجاوز على اي مواطن بريء مهما كان انتماؤه المذهبي او العرقي ، وأيًا كان موقفه السياسي [٥٨] ، وتابعت المرجعية باهتمام بالغ تطور الاوضاع في جبهات القتال ضد داعش ، فقد عبرت عن شكرها وتقديرها البالغ لأبناء القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين وباركت جهودهم في

منازلة الارهابيين في الجبهات المختلفة ، وأكدت في الوقت نفسه « ضرورة الالتزام الصارم بالتجنب عن الحاق الاذى بالمواطنين الابرياء مهما كانت توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الدينية والمذهبية ، ونؤكد ضرورة أن يكون العلم العراقي هو الراية التي يرفعونها في قطعاتهم ووحداتهم ، وليتجنبوا أية صور او رموز اخرى »[٥٩]، وجددت المرجعية توصيتها للمقاتلين بالحفاظ على ارواح المواطنين الابرياء وحفظ اموالهم وممتلكاتهم مهما كانت انتماءاتهم المذهبية « فإنها أمانة في أعناقكم فأشعروهم بالأمن والاطمئنان وأنكم تقاتلون من أجل تخليصهم من هذه العصابات ، وحذار حذار أن تُمَدّ يد الى شيء من ممتلكاتهم او تصيب أحدًا منهم بسوء فإنه حرام حرام فاتقوا الله يرحمكم ألله»[٦٠] ، ومع هذا التحذير للمقاتلين في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين الا ان المرجعية لا تتردد في انتقاد واستنكار الممارسات الخاطئة التي يقوم بها عدد قليل ممن يحملون السلاح ويعتدون على اموال المواطنين وهتك حرمتهم وكرامتهم ،اذ قال ممثل المرجعية بهذا الشأن ما نصه : « وإننا اذ نكرر ادانتنا الشديدة لأية ممارسات من هذا النوع ، ونؤكد ان الدفاع عن الوطن ومقدساته لا ينسجم مع الاعتداء على اي مواطن مهما كان انتماؤه القومي او المذهبي او السياسي ، ونطالب الاجهزة الحكومية المعنية ان تضرب بيد من حديد على اي متجاوز على أموال المواطنين وحقوقهم ، ولاسيما اذا كان يظهر بلباس الدفاع عن الوطن والمقدسات، وان التسامح والمساهلة في القضاء على هذه التجاوزات حتى وان كانت محدودة تستتبع عواقب غير محمودة بل بالغة الخطورة »[٦١]

وطالبت المرجعية الجهات الحكومية بتحمل مسؤوليتها تجاه المتطوعين الذين هبوا للدفاع عن البلد منذ أشهر ، وأن توفر لهم ما يحتاجونه من خلال القنوات القانونية الرسمية وعدم بخس حق كل من قاتل ويقاتل في سبيل الدفاع عن البلد وأضاف ممثل المرجعية بهذا الشأن ما نصه : « اننا نعلم أن أعدادًا كبيرة من الإخوة المتطوعين لم تنظَّم أمورهم الى الان من الجهات المعنية بشكل يحفظ حقوقهم وحقوق عوائلهم ، فضلا عن تأخر المساعدات

العسكرية والمادية لهم ، وهذا التأخر لا نجد له مبررًا اصلا فهؤلاء الإخوة أعطوا كل ما عندهم وبذلوا الغالي والنفيس وتركوا عوائلهم وهبوا للدفاع عن حياض العراق ...لذا كان واجبًا على الدولة ان تنهض برعاية امورهم ...»[٦٢]

أكدت المرجعية مرات عديدة أهمية إدامة الزخم الشعبي للمواطنين المتطوعين والحفاظ على ما أبدوه من روح معنوية عالية واندفاع خالص للدفاع والمشاركة في القتال لدحر اعداء العراق ، وفي هذا الصدد شددت المرجعية على ضرورة تنظيم عملية التطوع وتطبيق آليات صارمة في اختيار من يسمح لهم بالالتحاق في القوات المسلحة والحضور في جبهات القتال، وذلك لاستبعاد القليل من العناصر غير المنضبطة التي تسيء بتصرفاتها غير المسؤولة الى سمعة المتطوعين ، وتقديم الدعم المالي للمتطوعين الذين لا يملك اكثرهم مصدرًا ثابتا لمعاشه وتوفير ما يحتاجون اليه من السلاح والعتاد[٦٣] ومن جانب آخر طالبت المرجعية القوات الامنية بالتزام الحيطة والحذر وعدم الاطمئنان التام ، « فإن آفة النصر الغرور »[٦٤] وان الغفلة قد تسبب مشاكل كثيرة ؛لأن العدو يستغل أي فرصة لإعادة الكَرَّة وعلى الجيش العراقي أن يمسك جميع الاراضي المتحررة[٦٥] ،وطالبت الجهات الحكومية المعنية بوضع خطط مدروسة لاستعادة المناطق التي تحت سيطرة داعش ،ودفع الخطر عن المناطق التي تهددها عصابات داعش بأسلوب يحقق الاستقرار لجميع المناطق والأمن والطمأنينة لجميع العراقيين على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم[٦٦] وخاطبت المرجعية ابطال الجيش ومن التحق بهم من المتطوعين بقولها : ان المؤمول منكم عدم اعطاء اية فرصة للعصابات الارهابية لتعود مرة اخرى للمناطق المحررة من إجرامها فإنكم بشجاعتكم وبسالتكم قادرون على الحفاظ على النصر وادامته والتقدم نحو بقية المناطق لتحريرها من العصابات الارهابية[٦٧]

وشددت المرجعية على أهمية الدعم المادي والمعنوي في شدّ عزيمة المقاتلين لذلك دعت المواطنين الميسورين الى مواصلة الدعم بكل أشكاله، وتسيير قوافل الدعم الى جبهات القتال لدعم المقاتلين[٦٨] ، وبينت أن التضحيات العظيمة التي يقدمها مقاتلو القوات

المسلحة والمتطوعون بصورة عامة في ميادين القتال يجب أن يحاكيها كبار المسؤولين وأصحاب الدرجات الخاصة وغيرهم في التضحية ببعض امتيازاتهم المالية وغيرها ، وتقتضي من موظفي الدولة من أطباء ومهندسين وفنيين وأساتذة جامعات وغيرهم ومن عموم المواطنين بذل تضحيات وجهود في ميادين العمل والبناء، واستثمار الطاقات والوقت لتوفير المال وتقديم الخدمات بما يعين البلد على تجاوز الظروف المالية الصعبة[٦٩]

ثمنت المرجعية الانتصارات الكبيرة التي تحققها القوات المسلحة العراقية بكل صنوفها ومن يساندهم من المتطوعين الغيارى من أبناء العراق كافة واكدت قدرتها بدرجة اساسية على تخليص العراق وشعبه من العصابات الارهابية متى ما توفرت مقومات النجاح من خطط عسكرية رصينة ووجود ارادة وطنية خالصة ،ومعنويات عالية ،ووجود قيادات ميدانية تحمل همَّ الحفاظ على العراق ومقدساته وشعبه، ولا تبحث عن مكاسب شخصية، وهذا لا يعني التخلي عن دعم الدول الشقيقة والصديقة ومساندتها بل يكون دورها دور المساند والداعم للقوات المسلحة والمتطوعين[٧٠]

وطالما وقفت المرجعية الى جانب المواطنين النازحين والمهجرين من ديارهم بسبب سيطرة الارهابيين على مناطقهم، ونظرا لقسوة الظروف التي يعيشونها ولتقصير المؤسسات الرسمية ،وعدم قدرتها على النهوض بمسؤوليتها، دعت المرجعية المنظمات الدولية والمحلية والخيّرين من ابناء الشعب العراقي أن يهبوا لنجدة إخوانهم وبذل ما أمكن من ملبس ومأكل ومسكن لتوفير الحد الادنى من احتياجاتهم والتخفيف من معاناتهم[٧١] واستنكرت المرجعية وأدانت بشدة جرائم الارهابيين بحق المواطنين المسيحيين في محافظة نينوى وذلك بإجبارهم على ترك منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم جميعها « حتى أخذوا من النساء مصوغاتهن الذهبية وهن بصدد الخروج من مدينة الموصل » وذكر ممثل المرجعية تعليقًا على هذه الجريمة بحق المسيحيين حديثًا للإمام علي عليه السلام هذا نصه : « لو ان مسلمًا مات من بعد هذا أسفًا ما كان به ملوما بل كان عندي جديرا » وأضاف ممثل المرجعية

أن هذا هو حقيقة الاسلام لا ما يدعيه ويمارسه المتطرفون والتكفيريون ، مطالبا المجتمع الدولي بمساعدة الحكومة العراقية [٧٢] .

وعندما تمدد تنظيم داعش الإرهابي، وسيطر على المناطق التي غالبية سكانها من المواطنين الايزيديين والمسيحيين والشبك ارتكب بحقهم جرائم منكرة؛ اذ سبوا عددًا من نسائهم ، وتسببوا في نزوح عشرات الالاف من العوائل في مشاهد مروعة تقرح القلوب وتجري الدموع ، وازاء ذلك ادانت وشجبت المرجعية بأشد العبارات كل ما ارتكبته عصابة داعش من أعمال إرهابية من قتل وسبي وتهجير وترويع بحق المواطنين العراقيين ولاسيما من الاقليات الدينية والقومية ، وقد حملت المرجعية الحكومة مسؤولية وضع حلول جدية لهذه المشكلة الانسانية ، وبهذه المناسبة كررت المرجعية تحذيرها وتأكيدها ان هذه العصابة الارهابية تستهدف محافظات العراق ومدنه جميعها وقومياته وأديانه ومذاهبه جميعها ، ولا يقف خطرها وإجرامها عند طائفة او قومية معينة ، فلا يتوهم بعضٌ انه سيكون بمنأى من اعتداءاتها وتجاوزاتها اذا لم تتعرض له اليوم فإنها تريد ان تقضم الجميع ولكن على مراحل[٧٣] ورأت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ١ اب ٢٠١٤ بعد ان أقدمت عصابات داعش بهدم العديد من المساجد والمقامات والمراقد الدينية ومنها مسجد النبي يونس عليه السلام أن هذه العصابات بعيدة كل البعد عن المعايير الانسانية والإسلامية ، وأن هذه الممارسات المستنكرة تؤكد الحاجة الضرورية لتعاون المجتمع الدولي مع الحكومة العراقية لمواجهة هذه العصابات التي تشكل خطرا ليس على العراق والمنطقة فحسب بل العالم اجمع [٧٤] .

وجهت المرجعية ارشاداتها وتوصياتها الى الجهات المعنية عقب الاخفاقات الامنية والعسكرية التي تسببت باستشهاد وجرح العشرات من افراد القوات الامنية الذين يقاتلون العصابات الارهابية ، وجاء بهذا الصدد إن خطر الارهاب والإرهابيين مما لا يجوز التهاون تجاهه ، ولا بد من رصِّ الصفوف وتكاتف القوى الخيرة لغرض صدِّ هذا الخطر ودفعه وتوفير كل الامكانيات المتاحة ، وتذليل العقبات من أجل تحقيق هذا الهدف ، وأكد

ممثل المرجعية ان المعركة تتطلب رباطة جأش وثبات قدم من افراد الجيش والقوات الامنية والحشد الشعبي والتحلي بروح الشجاعة والصبر على مقاتلة المجرمين، وعدم ترك المواقع مهما كانت الظروف بل القتال بقوة وبسالة في الدفاع عن العراق العزيز وعن العراقيين جميعا بلا فرق بين قومياتهم وطوائفهم [٧٥] وطالب ممثل المرجعية في الخطبة نفسها الضباط بشكل خاص ومن الاصناف والرتب جميعا أن يكونوا ميدانيين يعيشون معاناة إخوتهم الجنود والمراتب ويحملون همومهم ويدافعون معهم ويعززون معنوياتهم موضحًا أن القائد كلما كان ميدانيا كان اقدر على اتخاذ القرار المناسب[٧٦] ، واكد ممثل المرجعية اهمية التفاعل مع المعلومة الدقيقة اذ قد يؤدي إهمالها الى مآسٍ كبيرة مشددا على ضرورة عدم التهاون مع كل من يثبت تقصيره مهما كان موقعه وبخاصة اذا كان هذا التقصير سببًا في شهادة بعض المقاتلين او جرحهم او غير ذلك من قبيل الاهمال في ايصال المؤن اللازمة لاستدامة القتال من مأكل ومشرب وسلاح « فإن بعض المعلومات التي تصل الينا يوميا تؤكد وجود بعض – وان كان قليلا – من الذين لم يتحملوا المسؤولية بشكل يتناسب مع جسامة ما نعيشه من واقع خطر وهذا بنفسه شيء خطير لابد من معالجته » [٧٧]

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية بمختلف صنوفها وتشكيلات المتطوعين تقدم التضحيات الغالية في مواجهة العصابات الاجرامية الداعشية ، وهي بأمس الحاجة الى الدعم والإسناد من القيادات السياسية ، كانت القيادات السياسية منشغلة في بغداد بمناقشات حامية فيما بينها لتشكيل الحكومة ، في ظل هذه الاجواء عبرت المرجعية عن موقفها الحازم من هذه القضية المهمة ؛ لما لها من اثر حاسم وتأثير فاعل في الملف الامني ؛ لذا فقد اكدت ضرورة ان تحظى الحكومة الجديدة بقبول وطني واسع ، وفي الوقت نفسه ناشدت المرشحين لتولي رئاسة الحكومة بلهجة شديدة غير معهودة تمثلت بالنص الآتي : « نناشد كل المرشحين أن يراقبوا الله تعالى وينظروا الى مصلحة الشعب العراقي المظلوم ، ويفسحوا المجال لمن يكون منهم هو الاكفأ والأقدر على جمع الكلمة ، والعمل

مع القيادات السياسية لبقية المكونات في حل أزمات البلد المستعصية ، إن الاصرار على التشبث بالموقع[٧٨] -مهما ترتب على ذلك من اثار سلبية على البلد- خطأ فظيع يجب ان يتجنبه اي سياسي ، يشعر ولو بقدر ضئيل من المسؤولية أمام شعبه » [٧٩]

عدّت المرجعية اتفاق الكتل السياسية على تكليف السيد حيدر العبادي بتشكيل الحكومة ، والترحيب الاقليمي والدولي الذي حظي به فرصة ايجابية نادرة للعراق كي يستثمرها لفتح آفاق جديدة تكون باكورة خير لحلِّ مشاكله كافة لاسيما السياسية والأمنية، وبينت المرجعية للعهد الجديد أن الاحداث الخطيرة التي شهدها العراق بعد انتخابات ٣٠ نيسان ٢٠١٤ وأطاحت بمحافظات عراقية عزيزة بيد الارهاب كشفت عن خلل كبير في إدارة أهم المؤسسات التي تعنى بأمن العراق وشعبه ، زيادة على التدهور الكبير في الحياة السياسية العراقية بين ابناء الوطن الواحد من جهة وبين العراق ومحيطه العربي والإسلامي من جهة اخرى ؛ لذا فهذه الامور وغيرها التي حدثت في عهد الحكومة السابقة جعلت الحاجة ماسة الى تغيير المواقع والمناصب من وجهة نظر المرجعية ، ودعت الى تغيير آلية التعاطي مع ازمات العراق المستعصية واعتماد رؤية مختلفة عما جرى العمل به لإنقاذ البلاد من مخاطر الارهاب والحرب الطائفية والتقسيم ، وطالبت المرجعية ايضا الكتل السياسية بالتعاون مع رئيس الوزراء المكلف في تشكيل حكومة قوية وكفوءة تمتلك برنامجا واضحا لمعالجة الاخطاء السابقة وإحقاق الحقوق للشعب العراقي بجميع طوائفه ومكوناته ، اما مكافحة الفساد المالي والإداري فرأت المرجعية انه يجب ان يكون إحدى اولويات الحكومة؛ لأنه يعيق اي تقدم حقيقي في ملفات الامن والخدمات والتنمية الاقتصادية [٨٠] .

وشددت المرجعية على ضرورة أن يتضمن البرنامج الحكومي تغذية الروح الوطنية في المسؤول وتعزيزها بشكل عملي في مفاصل الدولة المختلفة وامتداداتها والاهتمام بتهيئة ناشئة تحمل الحس الوطني، وتجعله هو الجامع بين افراد الشعب مع غض النظر عن اي جهة انتماء أخرى طائفية او فئوية او عرقية، وتعتقد المرجعية أن هذا الامر يمهد للقضاء

على الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة ؛اذ إنّ تقديم مصلحة البلد على المصلحة الشخصية تحتاج الى جهود تربوية من جهة والى تطبيقات عملية من جهة اخرى[٨١]

رحبت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ١٢ ايلول ٢٠١٤ بتشكيل الحكومة مع ما عليها من ملاحظات بحسب تعبير ممثل المرجعية ، وأضاف مطالبا الحكومة بأن تكون وفية للالتزامات التي قطعتها على نفسها في خدمة هذا الشعب الذي سيدرك التغيير من عدمه ، ولما كانت تشكيلة الحكومة ينقصها وزيرا الدفاع والداخلية لعدم اتفاق الكتل السياسية على اختيارهما ، فقد اكد ممثل المرجعية ضرورة إسراع الحكومة في اختيار الاشخاص الكفوئين لإشغال المواقع الامنية ولاسيما موقعي الدفاع والداخلية ، وأن تكون مبنية على اسس علمية ومهنية وتعزيز الجوانب الاستخباراتية بما يوفر حياة آمنة لجميع المواطنين ، هذا من جهة ومن جهة اخرى دعا ممثل المرجعية الحكومة إلى ترميم التصدعات جميعها التي حصلت في السنوات الماضية بين الاطراف المختلفة ، وإحقاق حقوق المكونات جميعها ، ودعا أيضًا حكومة اقليم كردستان الى تعضيد الحكومة الاتحادية وتلافي الاشكالات العالقة معها في عراق متماسك قوي مذكرًا الجميع بالمخاطر الكبرى التي تواجه العراق وتستدعي من الجميع الوقوف بوجهها[٨٢]

وعرضت المرجعية أمام الحكومة الجديدة أسباب الفشل في الملف الامني وأبرزها هو أن بعض المفاصل العسكرية والأمنية لم تُبنَ بطريقة مهنية وعلمية في المدة السابقة بسبب الخلافات السياسية من جهة ، والقصور او التقصير من جهة اخرى فضلاً عن تفشي الفساد الاداري والمالي في بعض مفاصل هذه المؤسسة الاهم التي أنفقت عليها موارد مالية هائلة بحسب تعبير ممثل المرجعية [٨٣] الذي دعا المسؤولين المعنيين الى التحرك العاجل لتدارك السياسات الخاطئة للحقبة المنصرمة وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا اذا تعاون القادة من مختلف الكتل السياسية في محاربة الفساد بصورة حقيقية بعيدا عن المحسوبيات وبشكل صارم وجريء ومن دون خوف من أحد، ولا بد أن يبدأ ذلك على مستوى القيادات

والمواقع الرفيعة لدى الكتل السياسية ومن يمثلهم في المواقع التشريعية والتنفيذية ، وينبغي للقيادات العليا لجميع الكتل الذين بيدهم زمام الامور أن يشخصوا مواطن الفساد في كتلهم والمحسوبين عليهم[٨٤] وأكدت المرجعية اهمية تطهير مؤسسات الدولة الامنية والمدنية من الفاسدين حتى ان كانوا في مواقع مهمة في هذه المؤسسات ، وعلى المسؤولين المعنيين أن لا تأخذهم في الحق لومة لائم خصوصا بعدما اتضح للجميع أن اغلب المآسي التي يمر بها العراق انما تعود في سببها الى استشراء الفساد بصورة كبيرة[٨٥]

وعبرت المرجعية عن اعتقادها بان الموضوعية تقتضي أن يتسنم المواقع العسكرية المختلفة من يكون مهنيا وطنيا مخلصا شجاعا، لا يتأثر في اداء واجبه بالمؤثرات الشخصية أو المادية[٨٦] ، وان التغيير الذي قد يحصل في المؤسسات العسكرية والأمنية المختلفة من اجل تحسين الاداء وتطويره والنهوض بالواقع الامني والعسكري لهو من الامور الصحيحة، وينبغي مراعاة الدقة فيه وحصره بالمعايير العلمية والمهنية والوطنية سواء في الاشخاص الذين يراد استبدالهم او الاشخاص الذين يراد لهم أن يشغلوا مواقع مهمة[٨٧]

كانت المرجعية قد دعت الى موقف دولي موحد من الفكر الارهابي المتطرف منذ مدة مبكرة من عام ٢٠١٤ وبالتحديد في خطبة ١٧ كانون الثاني من ذلك العام إذ حذرت من خطورة المجاميع الارهابية التي تعتمد الفكر المتطرف منهجًا لها على العالم اجمع[٨٨]؛ لذا ففي الوقت الذي جرى فيه قيام الولايات المتحدة الامريكية بحشد الجهود الدولية لمحاربة داعش[٨٩] اكدت المرجعية في خطبة ١٩ ايلول ٢٠١٤ جملة أمور مهمة في هذا الموضوع، ابرزها قضية سيادة القرار العراقي؛ لذا فقد نبهت القيادات السياسية في البلد على أن يكونوا على مستوى من اليقظة والحذر والوعي «لئلا تُجعل المساعدة الخارجية لمحاربة داعش مدخلا للمساس باستقلالية القرار السياسي والعسكري للقادة العراقيين ، وأن لا يتخذ التنسيق والتعاون مع الجهد الدولي في هذا المجال ذريعة لهيمنة القرار الاجنبي على مجريات الاحداث في العراق ، ولاسيما المجريات العسكرية الميدانية ، فإن العراق وإن كان بحاجة الى مساعدة الاشقاء

والأصدقاء في محاربة ما يواجهه من الارهاب الاسود ،فإن الحفاظ على سيادته واستقلالية قراره يحظيان بأهمية بالغة ، فلابد من رعاية ذلك في كل الاحوال »[٩٠] وفي الموضوع نفسه عبرت المرجعية عن خشيتها من مصادرة الجهود والتضحيات العراقية في محاربة داعش ، وأشارت الى أن الحاجة الى التعاون الدولي لمحاربة داعش لا تعني عدم قدرة أبناء الشعب العراقي وقواته المسلحة على المقابلة مع التنظيم الارهابي ، فقد اثبتت الشهور الماضية بعد صدور نداء المرجعية الدينية العليا بوجوب الدفاع عن العراق ومقدساته ،وما اعقبه من الاستجابة الواسعة للمواطنين ، وما حصل من تقدم ميداني على الارض ، اثبتت قدرة العراقيين على الوقوف بوجه التنظيم الارهابي ودحره ، ومن هذا المنطلق أكد ممثل المرجعية أن أبناء القوات المسلحة العراقية ومن التحق بهم من المتطوعين هم الأساس في حماية البلد من شر الارهابيين ، وإن أي جهد آخر لا يكون الا عاملا مساعدا لهم يعجل في تحقيق النصر[٩١] .

وعلى صعيد متصل بيَّن ممثل المرجعية أفضل السبل الكفيلة بمعالجة ظاهرة الارهاب من جذورها ، فبالرغم من اهمية الجهود العسكرية في الحد من ظاهرة الارهاب الا انها ليست وحدها كافية في القضاء عليها، بل لابد من معالجة الجذور الاساسية لنشوء هذه الظاهرة واستفحالها في عدة دول مع امكانية امتدادها الى دول اخرى حتى المتقدمة في امكانياتها العسكرية والأمنية ؛ لذا فقد دعا ممثل المرجعية الدول المهتمة بمحاربة الارهاب فعلا الى الاهتمام بمعالجة المناشيء الفكرية والثقافية لهذه الظاهرة الخطيرة ، فضلا عن ضرورة قصر يد المتطرفين عما يمتلكونه من وسائل اعلامية عالمية ،وتجفيف منابع الاموال الطائلة التي تدعم الانشطة الارهابية ، فهذه الامور تمثل من وجهة نظر المرجعية أسبابًا مهمة يجب معالجتها حتى يمكن إيقاف هذه الظاهرة وتأثيراتها الخطيرة على دول العالم[٩٢]

يتضح مما تقدم موقف المرجعية الواضح والمبدئي من الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، فهي مع تأكيدها الحاجة الى تضافر الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الارهاب التي تستهدف العالم أجمع ،وحاجة العراق الى مساعدة اشقائه واصدقائه في هذا المجال الا انها

شددت على ان يكون الدور الاساس في مواجهة الارهاب في العراق بيد القوات العراقية ، واكدت اهمية استقلال العراق وسيادته ولذلك حذرت من ان تُجعل المساعدة الخارجية لمحاربة داعش مدخلاً للمساس باستقلالية القرار السياسي والعسكري للقادة العراقيين ، وان لا يتخذ التنسيق والتعاون مع الجهد الدولي في هذا المجال ذريعة لهيمنة القرار الاجنبي على مجريات الاحداث في العراق ، ونبهت الدول المعنية بمحاربة الارهاب الى خطر المنابع الفكرية لهذه التنظيمات الإرهابية، واهمية تجفيف مصادر الاموال الطائلة التي تحصل عليها .

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التحليلية في خطب الجمعة السياسية يمكن القول بموضوعية تامة أن المرجعية شكلت صمام الامان لوحدة العراق وتماسك نسيجه الاجتماعي ، لذا فإن دورها في الدفاع عن وحدة العراق وسلامة شعبه والمطالبة بحقوقه الدستورية شكل اولوية وثابتًا محوريًا وأساسيًا لجميع الخطب السياسية التي القاها ممثلا المرجعية في كربلاء من على منبر الجمعة ، وقد اتضح في البحث جملة أمور اساسية اكدتها المرجعية يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولا : الدفاع عن وحدة العراق وسيادته وسلامة شعبه وتماسك نسيجه الاجتماعي كان الهدف الاساس من إعلان فتوى الدفاع المقدس في ١٣ حزيران ٢٠١٤.

ثانيا : لم يرد في خطب المرجعية اي دعوة ذات منطلق طائفي ، وان المرجعية الدينية قد برهنت في السنوات الماضية وفي أشد الظروف قساوة أنها بعيدة كل البعد عن اي ممارسة طائفية ، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة : « لا تقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا»، وعبرت في مناسبات كثيرة عن وقوفها ودفاعها عن المسيحيين والايزيديين والشبك والتركمان والصابئة وعن كل مكونات الشعب العراقي الاخرى من دون استثناء .

ثالثا : ان دعوة المرجعية الدينية للتطوع انما كانت للانخراط في القوات الامنية الرسمية، وليس لتشكيل مليشيات مسلحة خارج اطار القانون ؛ لذا فإن موقف المرجعية المبدئي الواضح يتمثل بضرورة حصر السلاح بيد الدولة .

رابعا : طالبت المرجعية الجهات الحكومية بتحمل مسؤوليتها تجاه المتطوعين الذين هبوا للدفاع عن البلد ، وأن توفر لهم ما يحتاجونه من خلال القنوات القانونية الرسمية ، وعدم بخس حق كل من قاتل ويقاتل في سبيل الدفاع عن البلد .

خامسا : أكدت المرجعية ضرورة التزام المقاتلين في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين التزامًا تامًا وصارمًا برعاية حقوق المواطنين جميعا وعدم التجاوز على اي مواطن بريء مهما كان انتماؤه المذهبي او العرقي ، وأيًا كان موقفه السياسي .

سادسا : وقفت المرجعية الى جانب المواطنين النازحين والمهجرين من ديارهم بسبب سيطرة الارهابيين على مناطقهم، ودعت الحكومة والمنظمات الدولية والمحلية والخيرين من أبناء الشعب العراقي أن يهبوا لنجدة إخوانهم من النازحين والمهجرين وبذل ما أمكن من ملبس ومأكل ومسكن لتوفير الحد الادنى من احتياجاتهم والتخفيف من معاناتهم.

سابعا : استشرفت المرجعية خطر المجاميع الارهابية المتطرفة التي تعتمد الفكر الارهابي المتطرف منذ مدة مبكرة من عام ٢٠١٤ ودعت الى موقف دولي موحد منها ،وحذرت من خطرها الذي لا ينحصر في العراق فحسب بل يهدد العالم اجمع.

ثامنا : دعت المرجعية مرارا وتكرارا الاطراف السياسية جميعها ،ولاسيما القيادات السياسية إلى الابتعاد عن اي خطاب متشدد يؤدي الى مزيد من التأزم والتشنج ويساهم في دعم المخططات التقسيمية في العراق .

تاسعا : أكدت المرجعية أهمية بناء مؤسسات الدولة المدنية والامنية بطريقة مهنية وعلمية بعيدًا عن المحاصصة والتوافقات السياسية التي أثرت سلبًا في تلك المؤسسات وتسببت بالكارثة التي مرّ بها العراق .

عاشرا : شددت المرجعية على محاربة ظاهرة تفشي الفساد الاداري والمالي في بعض مفاصل الدولة ، والتي تسببت بهدر موارد مالية هائلة .

إحدى عشرة : دعت المرجعية الى تغيير آلية التعاطي مع أزمات العراق المستعصية واستخدام أسلوب الحوار الهادئ والبناء من أجل الوصول الى حلول منطقية مقبولة تحظى بإجماع وطني .

اثنا عشر : دعت المرجعية الى اصلاح علاقات العراق مع محيطه العربي والإسلامي،واعتماد رؤية مختلفة عما جرى العمل به في السابق لإنقاذ البلاد من مخاطر الارهاب والحرب الطائفية والتقسيم .

الهوامش

١. خطب الجمعة توثيق وتحقيق ، المجلد العاشر الجزء الاول لسنة ٢٠١٤، (العتبة العباسية المقدسة : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦)، خطبة ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤،ص٢٩.
٢. المصدر نفسه ، خطبة ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤، ص ،٢٩.
٣. المصدر نفسه ، خطبة ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤،ص٤٤.
٤. المصدر نفسه ، ص٤٥ .
٥. المصدر نفسه ، ص٤٥-٤٦ .
٦. المصدر نفسه ، خطبة ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص٥٥.
٧. المصدر نفسه ، خطبة يوم ٢١ شباط ٢٠١٤ ، ص١٠٥-١٠٦.
٨. المصدر نفسه ، خطبة يوم ١٤ شباط ٢٠١٤ ، ص٩٠-٩١.
٩. المصدر نفسه ، خطبة ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص٦٧.
١٠. المصدر نفسه .
١١. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٤، ص ،٥٤ .
١٢. المصدر نفسه .
١٣. المصدر نفسه .
١٤. للاطلاع على نص قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وما تضمنته بعض مواده من امتيازات واستثناءات خاصة لأعضاء مجلس النواب وكبار المسئولين ينظر: الوقائع العراقية (جريدة) ، السنة الخامسة والخمسون ، العدد (٤٣١٤) ، ١٠/ اذار ٢٠١٤.
١٥. خطب الجمعة ، المصدر السابق ، خطبة يوم ٧ شباط ٢٠١٤ ، ص٧٩-٨٠.
١٦. المصدر نفسه ، ص٨١.
١٧. المصدر نفسه ،خطبة ٢٨ شباط ٢٠١٤، ص١١٨.
١٨. المصدر نفسه ، خطبة ٧ اذار ٢٠١٤ ، ص١٣١.
١٩. المصدر نفسه ، خطبة ٧ اذار ٢٠١٤ ، ص١٣٢-١٣٣.
٢٠. المصدر نفسه ، خطبة ٧ اذار ٢٠١٤ ، ص١٣٢-١٣٣.
٢١. المصدر نفسه ، خطبة ٧ اذار ٢٠١٤ ، ص١٣٤.
٢٢. المصدر نفسه ، خطبة ١٤ اذار ٢٠١٤ ، ص١٤٥-١٤٦.
٢٣. المصدر نفسه ، خطبة ٢١ اذار ٢٠١٤ ، ص١٥٩.
٢٤. المصدر نفسه ، خطبة ٢٨ اذار ٢٠١٤ ، ص١٦٩.
٢٥. المصدر نفسه ، ص١٦٩-١٧٠.

٢٦. المصدر نفسه ، خطبة ٤نيسان ٢٠١٤ ، ص١٨٣-١٨٤؛ المصدر نفسه ، خطبة ١١ نيسان٢٠١٤، ص١٩٥-١٩٧.
٢٧. المصدر نفسه ، خطبة ١٨ نيسان ٢٠١٤ ، ص٢٠٩-٢١٠.
٢٨. المصدر نفسه ، خطبة ٢٥ نيسان ٢٠١٤ ، ص٢٢٣-٢٢٤.
٢٩. المصدر نفسه ، خطبة ٢ ايار ٢٠١٤ ، ص٢٣٧-٢٣٨.
٣٠. المصدر نفسه ، خطبة ٩ ايار ٢٠١٤ ، ص٢٥٠-٢٥٢.
٣١. المصدر نفسه ، خطبة ١٦ ايار ٢٠١٤ ، ص٢٦٤.
٣٢. المصدر نفسه ، خطبة ٦ حزيران ٢٠١٤ ، ص٣٠٨.
٣٣. المصدر نفسه ، خطبة ٢ ايار ٢٠١٤ ، ص٢٣٧-٢٣٨.
٣٤. المصدر نفسه ، خطبة ٣٠ ايار ٢٠١٤ ، ص٢٨٩.
٣٥. خطب الجمعة توثيق وتحقيق ، المجلد العاشر الجزء الاول لسنة ٢٠١٤، (العتبة العباسية المقدسة : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦)،ص١٧.
٣٦. المصدر نفسه ، ص ،٣٠ .
٣٧. المصدر نفسه ، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤، ص ،٤٤ .
٣٨. المصدر نفسه ، خطبة ١٧ حزيران ٢٠١٤، ص٣١٩.
٣٩. المصدر نفسه ، ص٣١٩-٣٢٠ .
٤٠. المصدر نفسه ، ص٣٢٠-٣٢١ .
٤١. المصدر نفسه ، ص٣٢١.
٤٢. المصدر نفسه .
٤٣. المصدر نفسه ، خطبة ٢٠ حزيران ٢٠١٤،ص٣٢٩.
٤٤. المصدر نفسه ، ص٣٢٩ ؛ ، ما اشبه الممارسات الاجرامية للتنظيم الارهابي المعروف بداعش بحق الابرياء في ايامنا هذه بممارسات الوهابية العدوانية الاجرامية بالأمس ، وكلها تدل دلالة واضحة على وحدة الفكر الذي انتج هذا السلوك العدواني تجاه الاخر المختلف معهم ، وخلف جرائم يندى لها جبين الانسانية فما قامت به داعش من جرائم يشبه كثيرا فظائع الوهابية بحق المسلمين في كثير من المناطق التي تسلطوا عليها بعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، قصة استيلاء الوهابية على الطائف التي كانت على المسلمين أعظم غصة ، وكان حصول هذا الشر بحسب تعبير الشيخ احمد زيني دحلان في ذي القعدة سنة ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م ، فقد صور مشاهد العنف الوهابي بحق المسلمين بما نصه : ((ولما دخلوا الطائف قتلوا الناس قتلا عاما واستوعبوا الكبير والصغير والمأمور والامير والشريف والوضيع وصاروا يذبحون على صدر الام الطفل الرضيع وصاروا يصعدون البيوت

يخرجون من توارى فيها فيقتلونهم ووجدوا جماعة يتدارسون القرآن فقتلوهم عن آخرهم حتى أبادوا من في البيوت جميعا ثم خرجوا الى الحوانيت والمساجد وقتلوا من فيها ويقتلون الرجل في المسجد وهو راكع أو ساجد حتى أفنوا هؤلاء المخلوقات...)). ينظر:الشيخ احمد زيني دحلان ، خلاصة الكلام في بيان امراء البلد الحرام ، (استانبول : مكتبة الحقيقة ،٢٠٠٢)،ص٦٧.

٤٥. المصدر نفسه ، خطبة ٢٠ حزيران ٢٠١٤،ص٣٢٩.

٤٦. المصدر نفسه ،ص٣٢٩.

٤٧. المقصود رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي عبر عن دعمه لقيام دولة كردية ، وقال نتنياهو في معهد "أياناساس" البحثي التابع لجامعة تل أبيب إن هناك انهيارا في العراق وغيره من مناطق الشرق الأوسط التي ترزح تحت صراعات بين السنة والشيعة وعلينا أن نؤيد الجهود الدولية لدعم التطلعات الكردية من أجل ألاستقلال. ينظر:شبكة الانترنت : http://www.aljazeera.net/news/international/2014/6/29

٤٨. المصدر نفسه ،خطبة الجمعة ٢٧ حزيران ٢٠١٤ ، ص٣٤١.

٤٩. المصدر نفسه .

٥٠. المصدر نفسه .

٥١. المصدر نفسه ،المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤ ، ص١٨.

٥٢. المصدر نفسه ،المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، خطبة الجمعة ٨ اب ٢٠١٤ ، ص٧٤؛ كررت المرجعية الاشارة الى هذا الموضوع في خطبة ٧ تشرين الثاني ٢٠١٤. ينظر : المصدر نفسه ،ص٢٢٣.

٥٣. المصدر نفسه ، المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، خطبة الجمعة ١١ تموز ٢٠١٤ ، ص٢٩؛ واكدت المرجعية على هذا الموضوع في خطبة اخرى . ينظر : المصدر نفسه ، خطبة ١٠ تشرين الاول ٢٠١٤ ،ص١٧٠.

٥٤. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤ ، ص٣٠

٥٥. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٠ حزيران ٢٠١٤ ، ص٣٣٠.

٥٦. المصدر نفسه ،ص٣٣٠.

٥٧. المصدر نفسه ،المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤ ، ص١٨.

٥٨. المصدر نفسه ، ، خطبة الجمعة ١١ تموز ٢٠١٤ ، ص٣٠.

٥٩. خطب الجمعة ، المصدر السابق ، المجلد العاشر ، ج٢، خطبة الجمعة ١٥ اب ٢٠١٤ ، ص٨٣-٨٤.

٦٠. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٣١ تشرين الاول ٢٠١٤، ص٢٠٦.

٦١. المصدر نفسه ،خطبة الجمعة ١ اب ٢٠١٤ ، ص٦٤؛ عادت المرجعية لتؤكد على المقاتلين بتجنب اي تصرف مناف لاداء مهمة الدفاع المقدس كالاعتداء على اي مواطن مسالم . ينظر: المصدر نفسه ، خطبة ٣ تشرين الاول ٢٠١٤،ص١٦٠.

٦٢. المصدر نفسه ، ص١٤٦ ؛ واكدت المرجعية في خطبة ٣ تشرين الاول ٢٠١٤ الموضوع نفسه بتنظيم عملية التطوع وصرف الرواتب المقررة للمتطوعين . ينظر : المصدر نفسه ،ص١٥٩.

٦٣. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٧ تشرين الاول ٢٠١٤، ص١٨٣.

٦٤. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٢ كانون الاول ٢٠١٤، ص٢٩٣.

٦٥. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٥ كانون الاول ٢٠١٤، ص٢٧٩.

٦٦. المصدر نفسه ، ص٢٢٤-٢٢٥.

٦٧. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٦ كانون الاول ٢٠١٤، ص٣١٧.

٦٨. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٤ تشرين الاول ٢٠١٤، ص١٩٦.

٦٩. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٤ كانون الاول ٢٠١٤، ص٣١٩.

٧٠. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٣١ تشرين الاول ٢٠١٤، ص٢٠٦.

٧١. المصدر نفسه ،المجلد العاشر ، الجزء الاول ، خطبة الجمعة ٢٧ حزيران ٢٠١٤ ، ص٣٤٢؛ المصدر نفسه ، ج٢ ، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤،ص١٨؛ المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٨ تموز ٢٠١٤،ص٣٩-٤٠. ؛ المصدر نفسه ، خطبة ١٧ تشرين الاول ٢٠١٤،ص١٨٤.

٧٢. المصدر نفسه ،المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، خطبة الجمعة ٢٥ تموز ٢٠١٤ ، ص٥٠.

٧٣. المصدر نفسه ،ص٧١.؛ المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٩ اب ٢٠١٤ ، ص١٠٣.

٧٤. المصدر نفسه ،خطبة الجمعة ١ اب ٢٠١٤ ، ص٦٤

٧٥. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٦ ايلول ٢٠١٤ ، ص١٤٥ .

٧٦. اكدت المرجعية على هذا الامر مرة اخرى في خطبة ١٠ تشرين الاول ٢٠١٤. ينظر : المصدر نفسه ،ص١٦٩.

٧٧. المصدر نفسه ، ص١٤٦ .

٧٨.من الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي كان قد تمسك بترشحه لرئاسة الوزراء لولاية ثالثة لكونه مرشح الكتلة البرلمانية الاكبر (ائتلاف دولة القانون) ،وبلغ عدد مقاعده داخل البرلمان ٩٥ مقعدا، الا ان اغلب الكتل السياسية رفضت ترشحه وطالبت باستبدال شخصية اخرى به مقابل اصرار دولة القانون على مرشحه المالكي الامر الذي كاد يدخل البلاد في ازمة سياسية خانقة ، ولم يحسم هذا الجدل الا في يوم ١١ اب ٢٠١٤ اذ كلف رئيس الجمهورية فؤاد معصوم بشكل رسمي مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء حيدر العبادي بتشكيل الحكومة المقبلة. وجاء في المرسوم الموقع بتاريخ ١١/ ٨/ ٢٠١٤ وحمل الرقم (١٥٢) استنادا الى احكام المادتين (أولا وثانيا) من المادة (٧٦) والبند (سابعا) من المادة (٧٣) من الدستور، إذ يكلف حيدر العبادي مرشح التحالف الوطني العراقي "من ائتلاف دولة القانون" بتشكيل مجلس الوزراء ويتولى تسمية أعضاء وزارته خلال مدة اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ صدور هذا المرسوم . ينظر : الصباح (جريدة) ، بغداد ، العدد (٧٥٧٤٩) ، ١٢ اب ٢٠١٤

٧٩. المصدر نفسه ،خطبة الجمعة ٨ اب ٢٠١٤ ، ص٧٤.
٨٠. المصدر نفسه ،خطبة الجمعة ٢٢ اب ٢٠١٤ ، ص٩٣-٩٤.
٨١. المصدر نفسه ،خطبة الجمعة ٥ ايلول ٢٠١٤ ، ص١١٦.
٨٢. المصدر نفسه ،خطبة الجمعة ١٢ ايلول ٢٠١٤ ، ص١٢٦؛ فيما يخص تعيين وزيري الداخلية والدفاع ينظر ايضا : المصدر نفسه ، خطبة ٣ تشرين الاول ٢٠١٤،ص١٦٢.
٨٣. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص٢٢٤.
٨٤. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص٢٣٨.
٨٥. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٨١٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص٢٦٥.
٨٦. المصدر نفسه ، ص٢٢٤-٢٢٥.
٨٧. المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٥ كانون الاول ٢٠١٤،ص٢٨٠.
٨٨. اشرنا الى هذا الموضوع في ص١٤ من هذا البحث .
٨٩. شكلت الولايات المتحدة الاميركية تحالفًا دوليًا بقيادتها ، يضم أكثر من عشرين دولة، ويهدف لمحاربة تنظيم داعش ، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين. وجاءت صافرة انطلاق الغارات الأميركية في يوم ٧ آب ٢٠١٤، بعد كلمة الرئيس الأميركي باراك أوباما لشعبه، قال فيها إن الأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين، أقنعتا الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها "لحماية المواطنين الأميركيين في المنطقة والأقلية الإيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل" عاصمة إقليم كردستان العراق. والدول التي تشكل منها هذا التحالف هي : أميركا، بريطانيا، المغرب أستراليا، بلجيكا، كندا الدانمارك ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا (تدريب قوات)، هولندا ونيوزيلندا (استطلاع، دعم لوجستي، تدريب القوات)، النرويج (استطلاع)، إسبانيا تركيا والبرتغال (تدريب قوات) قطر الأردن ألبحرين ألسعودية الإمارات.ينظر:
http//:www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews
٩٠. خطب الجمعة ، المصدر السابق ، خطبة الجمعة ١٩ ايلول ٢٠١٤ ، ص١٣٥ .
٩١. المصدر نفسه ، ص١٣٦ .
٩٢. المصدر نفسه.

المصادر والمراجع

اولا : خطب الجمعة لعام ٢٠١٤ ومجموعها (٥٢) خطبة منشورة في:

١.خطب الجمعة توثيق وتحقيق، المجلد العاشر الجزء الاول لسنة ٢٠١٤، (العتبة العباسية المقدسة : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦).

٢.خطب الجمعة توثيق وتحقيق ، المجلد العاشر الجزء الثاني لسنة ٢٠١٤، (العتبة العباسية المقدسة : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦) .

ثانيا : الصحف :

١.جريدة الوقائع العراقية ، السنة الخامسة والخمسون ، العدد (٤٣١٤) ، ١٠/ اذار ٢٠١٤.

٢.جريدة الصباح العراقية ، بغداد ، العدد (٧٥٧٤٩) ، ١٢ اب ٢٠١٤ .

ثالثا : مواقع الانترنت :

١.موقع الجزيرة نت:

www .aljazeera .net /news / reportsandinterviews

السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها

أ.م.د. أسعد حميد أبوشنة

جامعة المثنى

كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

ملخص البحث

بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ على يد الولايات المتحدة الامريكية ، اعتقد مخططو القرار الامريكي وصُنّاعه أنهم سيمسكون بزمام الامور السياسية في العراق نتيجة للفراغ السياسي الذي خلفه تفكيك كامل المنظومة السياسية والامنية للنظام السابق ، بمعنى أنه لن يكون لهم منافس في تسيير أمور البلاد ، متجاهلين بذلك وجود المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأهميتها في المجتمع العراقي بوصفها قيادة روحية ليس لها مصالح شخصية أو مادية ، بل تهتم بمصالح الشعب العراقي وتدافع عنه ، لذا بدأت مراكز الابحاث الامريكية وغيرها من المؤسسات والجهات الصانعة للقرار الامريكي بدراسة مرجعية النجف الاشرف متمثلة بمرجعية السيد السيستاني ، فظهرت دراسات عدة كتبت عن السيد السيستاني خلصت الى نتيجة مفادها ان السيد السيستاني هو المرجع الاخير الذي لن يتدخل في السياسة ، فرسمت سياساتها في العراق على هذا الاساس ، ولكن بعد ظهور داعش عام ٢٠١٤ وصدور فتوى الدفاع الكفائي ، وطاعة الشعب العراقي للسيد السيستاني وخروجه لقتال داعش ، أعادت دوائر القرار الامريكي النظر في آرائها السابقة حول مرجعية السيد السيستاني ، لاسيما بعد استجابة المرجعية لهذا التحدي الذي مثله داعش بشكل أسرع من المجتمع الدولي والولايات المتحدة الامريكية نفسها ، وكذلك نجاح الشعب العراقي في هزيمة داعش ، ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية في بداية صدور الفتوى تعتقد أن الشعب العراقي سيستجيب لها ، وهذا يعكس خطأ الحسابات الامريكية التي طالما اعتقدت انها قادرة على التحسب لمواجهة مختلف الاحتمال ، لكنها لم تكن تتوقع صدور فتوى الدفاع الكفائي للسيد السيستاني ، ولم تتوقع أن ينجح الشعب العراقي في هزيمة داعش.

ABSTRACT

A thought bounces to the American politics that invasion of Iraq and destruction all the security and political systems will offer Iraq to them on a silver platter : there will be none to confront them. Not cognizant of the presence of the religious authority ، sublime and self-abnegated، in the holy Al-Najaf they were ، such an authority gives all the priority to Iraqi people and their interest. However ،the American research centers and other decision making foundations inaugurate studying the religious authority in the holy Al-Najaff ، Seid.Al-Sistani ، all theses studies culminate with one viewpoint that Seid .Al-Sistani is the last religious authority takes step in politics . Consequently it draws its future plans in line with this viewpoint ، yet with the growth of DAASH ، the issuing the sufficient defense edict in 2014 release of and the veneration and obedience of the nation to Grad Ayatollah Seid .Al-Sistani to fight the usurpers ، the American decision loops reconsider all the strategies for the religious authority of Seid .Sistani ، as the great and unexpected response escalates to its panicle and comes beyond what the international community and the united states itself .At the very outset ،America never believes that the Iraqi people will emulate the religious authority in such a response and surmount Daash forever.

السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل صدور فتوى الدفاع الكفائي

أولا: السيد السيستاني والاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣

لم تكن الادارة الامريكية تضع في خططها سابقاً التعامل مع المرجعية الدينية للشيعة في العراق ، لاسباب منها طبيعة النظام السياسي في العراق ، وعدم تدخل المرجعية في شؤون السياسة ، فضلا عن أن نظام العراق السياسي لم يكن نظاماً اسلامياً ، مركزة على كيفية التعامل مع ايران بوصفه نظاما اسلاميا يتزعمه مراجع الدين.

بدأت الولايات المتحدة الحرب على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ بشكل فردي ومن دون سند قانوني ، وبلا تفويض صادر من مجلس الامن ، وقامت بإسقاط نظام صدام حسين وحلت اجهزة الدولة لتبدأ هي عملية إعادة تأسيس شكل النظام الجديد في العراق ، على وفق ماتريده هي[١] ، وتجدر الاشارة هنا الى أن الإدارة الأمريكية كانت قد حرصت على دخول العراق، فقد سئل بوش : لو أن صدام حسين تخلى عن الحكم في العراق ، فهل سيكون لتلك الحرب مبرر ؟ فأجاب بوش :« لابد من دخول العراق كي لا تقع الاسلحة المتطورة بيد أطراف إرهابية»[٢].

كانت الخطوة السياسية الاولى للولايات المتحدة الامريكية في العراق هي تشكيل سلطة الائتلاف المؤقت برئاسة بول بريمر ، لتساهم في تحديد ملامح شكل النظام الجديد ، ومنذ بداية عمله ذكر بول بريمر انه سيواجه صعوبات بما يتعلق بموضوعات مهمة كالانتخابات وكتابة الدستور ، وتشكيل الحكومة سواء مع الاطراف السياسية العراقية المختلفة ، أم مع طرف آخر لا يمكن تجاهله وعدم الاستماع إليه ألا وهو السيد السيستاني المرجع الاعلى للشيعة، إذاً كيف نظرت الادارة الامريكية للسيد السيستاني؟ ، لقد كتب بريمر في مذكراته عن ذلك ، ويكتسب ماكتبه أهمية كبيرة كونه يمثل رأي رئيس سلطة الائتلاف المؤقت ، وممثل الادارة الامريكية في العراق ، يقول بريمر واصفاً السيد السيستاني :« كان آية الله السيستاني بعمامته السوداء ، وعباءته الدينية الداكنة ، ولحيته البيضاء صاحب النفوذ العظيم

في مدينة النجف المقدسة ، وهو الزعيم الابرز للمرجعية في النجف ، والمسؤول الروحي عن الحوزة المركز المرموق للدراسة الشيعية ، ويؤدي السيستاني لدى الطائفة الشيعية دوراً مماثلاً للدور الذي يؤديه البابا لدى الكاثوليك[٣] ، فهو لا يدير الحركة السياسية اليومية، لكنه يمارس نفوذه عبر المباحثات الخاصة مع الاتباع المخلصين و البيانات أو الفتاوى العامة التي يصدرها بين الحين والاخر ، والسيستاني غالباً ما يناقش تفاصيل التكتيكات السياسية في غرفة الاستقبال البسيطة مع الحلفاء في مجلس الحكم ، كما إن ملايين الشيعة يعدونه مرجع التقليد أي المرشد الروحي الذي يجب محاكاة حياته واتباع حكمته»[٤] .

لقد أشار بريمر أنه تبادل مع السيد السيستاني العديد من الرسائل حول أوضاع البلاد، وأشار إلى أنه كان «على تواصل منتظم مع السيد السيستاني بشأن القضايا الحيوية من خلال وسطاء طيلة المدة التي قضاها الائتلاف في العراق» ، ويردف بريمر قائلا:« في أوائل الصيف أرسل السيستاني إلي انه لم يتخذ موقفه بشأن الدستور ، بل إنه تجنب الاتصال العام مع الائتلاف لانه يعتقد (السيستاني) أن ذلك سيتيح له أن يكون ذا فائدة أكبر في مساعينا ، وإنه قد يفقد مصداقيته في اوساط المؤمنين إذا تعاون علنا مع مسؤولي الائتلاف»[٥].

والسؤال الذي نطرحه هنا لماذا لم ينشر بريمر تلك الرسائل المتبادلة بينه وبين السيد السيستاني إن كان صادقاً فيما يدعي ، كما إنه من المفترض أن يكون السيد السيستاني موافقاً على سياسة سلطة الائتلاف في العراق ، ولا يتخذ خطوات ضد تلك السياسة كما لاحظنا في موضوع كتابة الدستور ولجنة كتابته ، والانتخابات ومواقفه العديدة الاخرى التي لم يتفق السيد السيستاني في أي واحدة منها مع السياسة الامريكية.

ومنذ بدء العمليات العسكرية في العراق ، لم يتخذ السيد السيستاني أي موقف داعم لتلك العمليات ، بعكس ما روج له بريمر في مذكراته بقوله:« لقد شجع آية الله السيستاني أتباعه على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير»[٦] ، ولكن هذا الكلام غير صحيح ، فلم يصدر عن السيد السيستاني مايشير الى مقولة (التعاون) ، وقد نفى ذلك مكتب السيد

السيستاني في حديثة لهيئة الاذاعة البريطانية[٧] ، ورد على هذا الادعاء ووصفه بالعاري من الصحة ، وإن موقف السيد من عدم استقبال مسؤولي سلطة الاحتلال وعدم التواصل معهم كان موفقاً مبدئياً لعدم شرعية الاحتلال ، وإن تعامل السيد مع مايجري إنما هو على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ، ووفق ماتسمح به الظروف والاوضاع المستجدة[٨] ، ولم يسمح لمثل بريمر هيوم حتى بالدخول الى مكتب السيد السيستاني إذ رفض السيد مقابلته في يوم الجمعة الموافق ١٨/ ٦/ ٢٠٠٣وقد وقع بريمر في تناقض كبير كما يظهر في مذكراته عندما ذكر أن « مواقفنا وأهدافنا ومساعينا مشتركة »، ثم يشتكي من مواقف المرجعية كما ورد في قولة:«إن السيستاني لن يتزحزح عن موقفه ، وسيؤدي موقفه المتصلب إلى إبطال خطتنا الاولى للعملية السياسية في العراق»[٩].

ثانيا: السيد السيستاني وكتابة الدستور

لقد أعلنت سلطات الاحتلال الامريكي في العراق عن نيتها تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي ، فرد السيد السيستاني بإصدار فتوى تطالب بانتخاب لجنة كتابة الدستور، وفي معرض رده على سؤال وجه إليه حول نية الاحتلال الامريكي تشكيل لجنة لكتابة الدستور أجاب السيد السيستاني :« إن سلطات الاحتلال لاتتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور ، ولايوجد ضمان أن يضع ذلك المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ، ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الاساسية الدين الاسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة ، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه ولابد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخابات من يمثله في مجلس تاسيسي لكتابة الدستور ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس ، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه»[١٠]

ويمكن الإشارة هنا إلى أمور عدة منها سلب الشرعية من أي مجلس يُشكل بالتعيين ، وكذلك التشكيك بمصداقية عمله إنه قد لا يعمل في صالح الشعب العراقي ، وإن إجراء

انتخابات ينبثق عنها لجنة صياغة الدستور من شأنه إعادة الثقة للشعب العراقي واستعادة مكانته بعد عقود من الظلم والاذلال.

أما سلطات الاحتلال الامريكي فقد عبرت عن امتعاضها من خطوة المرجعية الدينية ، فعبرت على لسان بريمر الذي قال:« كانت المشكلة فتوى السيستاني التي تطالب بانتخاب المؤتمر ، تلك الانتخابات التي سيستغرق تنظيمها سنة كاملة ، وبعد ذلك يُكتب الدستور ويُطرح على الاستفتاء العام ، وهذه العملية تعني تأخير نقل السيادة حتى وقت آخر من عام ٢٠٠٥ ، وأنا واثق من أن العراقيين وشركاءنا في الائتلاف لايمكنهم الانتظار كل ذلك الوقت»[١١].

لذا حاول بريمر استباق أو مجاراة تلك التطورات بالتعاون مع أعضاء مجلس الحكم من غير الاسلاميين الشيعة ، وبعبارة أخرى تجاهل فتوى السيد السيستاني وموقفه معتقداً أنه بهذا الخطوة سيكون قادراً على إسقاط ما بيد السيد السيستاني وأخذ زمام المبادرة ، فقرر التعامل مع مجلس الحكم مباشرة ، كانت فكرة بريمر في الرد على فتوى السيد السيستاني الطلب من أعضاء مجلس الحكم انتقاء موفدين من المحافظات العراقية ، وإضفاء نوع من الشرعية السياسية لمجلس الحكم كي يوافق على آلية غير آلية الانتخابات المباشرة ، وقد ذكر بريمر أن ٢٠-٢٤ عضوا من أعضاء مجلس الحكم يفضلون المؤتمرات في المناطق ، ولكنهم وبحسب قول بريمر:« مضى أكثر من شهر ولم يستطيعوا التخلص من الضغط الذي يمارسه الاسلاميون الشيعة»[١٢] ، الامر الذي جعل بريمر يهدد مجلس الحكم بأنه في حال فشلهم في تنفيذ الرؤية الامريكية فإنه سيكون مضطراً الى إيجاد صيغة جديدة لتطبيق السياسة الامريكية ، لكن بعض أعضاء مجلس الحكم عارضوا بشدة تلك السياسة مثل عادل عبدالمهدي ، بسبب عدم وجود ضمانات أو ضوابط لاختيار شخصيات تلك المؤتمرات[١٣] ، وقد أقر بريمر بصحة تلك المعارضة بعد مدة من الزمن[١٤] ، لكن السيد السيستاني لم يتراجع أمام تلك السياسة ، كما إن الاعضاء الاسلاميين في مجلس الحكم لم يقتنعوا بالفكرة الامريكية ، وقد ذكر بريمر ذلك في مذكراته حيث قال:« إن السيستاني

لن يتراجع عن الانتخابات ، ومن غير المرجح أن تمضي غالبية مجلس الحكم ضد رغبات الاسلاميين الشيعة ، فأدركنا أن الانتصار الذي يترك هؤلاء الشيعة الطائفيين والسيستاني يعارضون التقدم الى الامام لن يكون نصراً لنا»[١٥] ، ويردف قائلاً:« إن الشيعة المتدينين لاسيما عبدالعزيز الحكيم متصلبون بشأن الانتخابات المباشرة ، وكانت ملاحظة الحكيم في جوهرها {لقد تقرر ذلك }، فكان من الواضح أن الحكيم من حلفاء آية الله بعمامته السوداء وعباءته الداكنة»[١٦] ، وقد نقل السيد عبدالعزيز الحكيم موقف السيد السيستاني القاطع إلى الرئيس الامريكي بوش نفسه ، وقد نقل بريمر ذلك بقوله:« عندما التقى عبد العزيز الحكيم بالرئيس الامريكي بوش في كانون الثاني ٢٠٠٤ ، عزى الرئيس عبدالعزيز الحكيم بوفاة شقيقه ، ولكن عبد العزيز غير الموضوع بسرعة قائلاً: (إننا مقدمون على فترة حرجة، ويجب أن نسترشد بالمصداقية والشفافية مثلما أشار السيد السيستاني إلى أفضل سبيل هو إجراء الانتخابات). ، ثم نظر بهدوء الى زملائه عبر نظاراته الملونة ، وقال:(ذلك رأي مجلس الحكم بأكمله) ، وتابع كلامه: (لذلك يجب أن يتم نقل السيادة إلى هيئة منتخبة)

لقد أصبحت قوة معارضة السيد السيستاني والاغلبية الشيعية مشكلة للولايات المتحدة وقد ذكر بريمر ذلك قائلاً:« أدركت أن مشكلتنا في العراق أكثر تعقيداً فالأكراد والسنة لايريدون أن تتخلى الولايات المتحدة عن السلطة مالم يكونوا على ثقة بأنهم لن يكونوا تحت رحمة الاسلاميين الشيعة»[١٧] ، لذا لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتراجع أمام معارضة السيد السيستاني ، لأن ذلك قد يعطي إشارات سلبية عن قوة موقف الولايات المتحدة ، فأصرت على عقد المؤتمر الدستوري ، وقد تعالت نبرة الادارة الامريكية على لسان بريمر عندما قال:« إن طلب السيستاني سيؤخر إعادة السيادة الى العراق نحو سنتين ، هل تريدون أن تكونوا مسؤولين عن ذلك التأخير»[١٨] ، لكن السيد السيستاني لم يرضخ لتلك السياسة ، وسيؤدي موقفه إلى ابطال الخطة الامريكية.

هكذا نلاحظ الازدواجية في السياسة الامريكية فهي تتجه الى المطيع لسياساتها المحقق

لمصالحها ، ونشير هنا الى أن بريمر لم يشر من قريب أو بعيد إلى أن السيد السيستاني يدعو الى الوحدة والعدالة في محاولة منه لإخفاء ذلك الدور الواضح .

ومنذ البداية كانت سياسة السيد السيستاني واضحة في هذا المجال وقد أكد :« أن العراقيين بجميع طوائفهم من شيعة وغيرهم موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الاجنبي لمستقبلهم السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي ، وأما ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أي لون من ألوان الطائفية وأما شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الاعراق والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة»[١٩].

وهنا لابد من الاشارة ولو سريعا إلى تصور شيعة العراق لشكل نظام الحكم وطبيعة المرحلة التي ستلي سقوط نظام صدام ، من خلال بعض الدراسات والرؤى ، فقد أوردت دراسة بعنوان (شيعة العراق الحقوق والضمانات) معلومات مهمة عن طبيعة رؤية موقع الشيعة في طبيعة نظام الحكم في العراق بعد سقوط نظام صدام جاء فيها:

إن الأساس هو بناء دولة مستقرة تُتداول فيها السلطة سلمياً بواسطة العمل المشترك وقيام حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات بإشراف الامم المتحدة واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة من طريق الانتخابات واحترام رأي الشعب في اختيار الحكومات المستقبلية وهذا هو السبيل لبناء مجتمع عراقي سليم ومن ثم تحقيق مطالب الشيعة وغيرهم بالمساواة في الحقوق والواجبات ، وهذه الامور مقبولة لدى الرأي العام العالمي والمحلي وهي مرحلة متقدمة لبناء انسان عراقي متحرر ، ونعتقد يقيناً أن الشيعة بالرغم من كونهم الاكثرية المطلقة فإنهم يسعون لتحقيق المساواة مع الاخرين في فرص الحياة والتقدم ومشاركة إخوانهم أهل السنة في السراء والضراء في وطن لا يوجد فيه أسياد وعبيد ومواطنون من الدرجة الاولى وآخرون من الدرجات الدنيا ، وإن الشيعة لا يسعون الى الاستحواذ على ثروات العراق ، بل هدفهم الاسمى توزيع تلك الثروات توزيعًا عادلًا لتحقيق التطور المتكافئ لعموم العراق ، أي تأمين العدالة الاجتماعية بأفضل صورها[٢٠].

ولكن على الرغم من ذلك فإن الشيعة كلما تبنوا برنامجاً وطنياً يدعو إلى مصلحة المجتمع اتهمتهم الدولة والمجتمع السني بالطائفية والعمالة والتبعية للخارج[٢١] ، وهذا الرأي يتطابق مع وجهة النظر الامريكية المتمثلة بكلام بريمر حول توجس السنة والاكراد ، لقد تناست الادارة الامريكية أن لدى الشيعة الحافز الاكبر في الضغط من أجل الحصول على الديمقراطية وحقوق الانسان ، فهم المستفيدون استفادة مباشرة من أية حركة باتجاه الديمقراطية وحقوق الانسان في البلدان التي يعيشون فيها ، إلا أنهم الضحايا الرئيسيون لغياب تلك الحريات ، ولكن الولايات المتحدة جفلت من الاغلبية الشيعية في العراق حتى قبل أن تتمكن تلك الاغلبية من الوصول الى السلطة[٢٢].

لابد من تأكيد أهمية أن يكون المشروع عراقياً وطنياً في خطابه السياسي ورؤيته المستقبلية ويحترم حقوق الجميع ، ويعترف بوجودهم في اطار الاخوة الاسلامية والوحدة الوطنية ، وإن التدخل الامريكي في العراق لم يزد الوضع إلا تعقيداً[٢٣] .

وفي الخامس عشر من حزيران ٢٠٠٤ أصدر السيد السيستاني فتوى بوجوب كتابة دستور دائم بيد عراقيين يُنتقون بانتخابات وطنية مباشرة ، وهنا اعترض الجانب الامريكي بأن تلك الفتوى ستفرض حدوث تأخير طويل في إعادة السيادة الى العراقيين ، والمناخات السياسية في العراق وامريكا وبريطانيا لا توافق على هذا التأخير[٢٤].

ثالثا: السيد السيستاني والحكومة العراقية المؤقتة

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في ٣١ آيار ٢٠٠٤ لتحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم في العراق ، وبدأت بإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حلت محلها الحكومة العراقية الانتقالية في ٣ آيار ٢٠٠٥، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة العربية وبعض الدول الأخرى اعترفت بالحكومة ممثلاً شرعياً للعراق ، ولكن الولايات المتحدة احتفظت بصلاحيات واسعة في العراق ، وهي صاحبة القرار في أثناء مدة الحكومة المؤقتة ، وفي معرض جوابه على سؤال وجه إليه يوم ١ حزيران

٢٠٠٥حول الحكومة المؤقتة التي تشكلت بمساعي السيد الاخضر الابراهيمي أجاب مكتب السيد السيستاني:

«إن سماحة السيد سبق أن أكد مراراً ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي بصورة عامة ، ولكن لاسباب معروفة تم استبعاد خيار الانتخابات ، فبين مماطلة وتسويف وممانعة وتخويف انقضى الوقت وقرب موعد الثلاثين من حزيران الذي يفترض أن يستعيد فيه العراقيون السيادة لبلدهم ، وهكذا آل الامر الى التعيين لتتشكل الحكومة الجديدة من دون أن تحظى بالشرعية الانتخابية ، فضلاً عن أنه لم يتمثل فيها جميع شرائح المجتمع العراقي وقواه السياسية بصورة مناسبة ، ولكن مع ذلك فالمؤمل أن تثبت هذه الحكومة جدارتها ونزاهتها وعزمها الاكيد على اداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي:

١-استحصال قرار واضح من مجلس الامن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة ، غير منقوصة في أي من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية ، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من جوانبه كافة.

٢-توفير الأمن في ربوع البلد كافة ووضع حد لعمليات الجريمة المنظمة وسائر الاعمال الاجرامية.

٣-تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم فيما يمس حياتهم اليومية.

٤-الإعداد الجيد للانتخابات العامة والالتزام بموعدها المقرر في بداية العام الميلادي القادم ، لكي تتشكل جمعية وطنية لا تكون ملزمة بأي من المقرارات الصادرة في ظل الاحتلال ، ومنها مايسمى بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

إن الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي ، إلا إذا أثبتت بخطوات عملية واضحة أنها تسعى بجد وإخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة ، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى»[٢٥].

إن أهم مادل عليه النص السابق هو عدم ثقة السيد السيستاني بالجانب الامريكي ، والسعي لتحويل ما أعتقده الساسة الامريكان نصراً لسياستهم الى مصلحة الشعب العراقي ، واستيعاب الحكومة العراقية المؤقتة التي رعى الاميركان تشكيلها ، من خلال تكليفها بعدد من المطالب تكون شرطاً لقبول الشعب بها إن نجحت في تنفيذها ، مع تأكيد أن تلك الحكومة غير ممثلة لجميع فئات الشعب العراقي ولم تأت من طريق الانتخابات.

لقد كان السيد السيستاني يرفض باستمرار أي سلطة غير منتخبة ولم يعطها الصلاحيات ، ورفض أيضًا تعيين الحكومة المؤقتة مجلس كتابة الدستور الذي لا يوجد أي ضمان أن يكون مطابقاً لمصالح الشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية والاسلامية والقيم الاجتماعية النبيلة ، لذا فلابد من إجراء انتخابات عامة[٢٦] ، كما إن الحكومة يجب أن تكون منبثقة عن إرادة أغلبية الشعب وأن تحترم دين الاغلبية ، وتأخذ بقيمه ولاتخالف في قراراتها شيئاً من أحكامه[٢٧].

وعلى الرغم من تعقد المشهد السياسي في العراق في مرحلة مابعد الاحتلال ومحاولة الولايات المتحدة فرض أجندات مختلفة بوسائل عدة مستغلة وجود قواتها على الاراضي العراقية كأمر واقع ، فقد أدار السيد السيستاني دفة الامور بحكمة وحنكة دون أن يتراجع أمام السياسة الامريكية ، أو يتفاوض أو حتى يتصل مع تلك الادارة أو يلتقي من يمثلها ، على الرغم من أن الكثير من الجهات حاولت بث الاخبار وتشويش الاوضاع بأن السيد السيستاني كان على علاقة بسلطات الاحتلال ، في محاولة لإيجاد مكسب يلمع صورة الاحتلال الامريكي للعراق أمام العالم والشرق الاوسط ، ويُظهر أن سلطة الائتلاف المؤقت قد حققت نجاحاً في كسب قوة مهمة في العراق ، وقد أدعى بريمر أنه تبادل مع السيد السيستاني ٣٠ رسالة[٢٨]. ولكنه لم يذكر أي واحدة منها في مذكراته ، أو ينشرها على الاقل في قسم الملاحق الذي اقتصر على بعض الصور العادية[٢٩].

رابعا: موقف السيد السيستاني من اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق عام ٢٠٠٨

بتاريخ ٢٦تشرين الاول٢٠٠٧ وقع الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الامريكية العراقية وتمهد لاجراء محادثات رسمية في العام ٢٠٠٨ تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين ، والمتوقع أن تتضمن وجوداً طويل الامد للقوات الامريكية في العراق ، وتؤدي إلى إخراج العراق من الفصل السابع عام٢٠٠٨[٣٠].

إن من أهم اسباب عقد تلك الاتفاقية هو أنها ستخرج العراق من طائلة البند السابع الذي خضع له منذ عام ١٩٩٠ بعد الغزو العراقي للكويت ، إذ إنه من المؤكد أن الولايات المتحدة المهيمنة على مجلس الامن الدولي لن تسمح بإخراج العراق من الفصل السابع٣١ مالم تضمن مصالحها باتفاقية طويلة الامد في العراق[٣٢].

لقد أطلق السيد السيستاني جملة من المحاذير إزاء هذا المخطط المثير للشكوك ، في الوقت الذي أكد فيه الساسة العراقيون أن بنود الاتفاقية ركزت على وضع الحلول المناسبة لاصلاح الوضع الاقتصادي ومشاكل التضخم ومعالجة قضية غسيل الاموال وحل مشاكل المياه وإنها -أي الاتفاقية الاستراتيجية- ستضم مخططات البنية الاساسية لإعادة إعمار العراق في الاربع سنوات التي تلي توقيع الاتفاقية ، وعلى الرغم من تلك التأكيدات فقد حذر السيد السيستاني الحكومة العراقية من توقيع الاتفاقية الاستراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة في إشارة إلى أنها تُعقد بين بلد محتل ودولة تمارس هذا الاحتلال ، ومن أجل ذلك دعا السيد السيستاني إلى الاستعانة بخبراء عراقيين وأجانب لدراسة الثغرات الموجودة في نص الاتفاقية قبل توقيعها بالنظر لتعلقها بحاضر الاجيال العراقية ومستقبلها، لما لها من مساس مباشر وغير مباشر بمصالح الشعب العراقي العليا بكل قومياته وأطيافه وأديانه ، وجاء التحذير على لسان معتمد السيد السيستاني

الشيخ عبدالمهدي الكربلائي في مدينة كربلاء في خطبة الجمعة في ١٤ آذار ٢٠٠٨ من خطورة الاستعجال في عقد الاتفاقية الاستراتيجية العراقية الامريكية التي تبدأ اجتماعاتها التداولية في بغداد في السابع والعشرين من شباط ، إن هذا التحذير يرجع إلى أن الاتفاقية ستحكم العلاقة طويلة الامد بين العراق الذي مازال محتلاً وبين الولايات المتحدة التي ما زالت تمارس هذا الاحتلال ووصفها بأنها اتفاقية دولية ستعقد وفق الاعراف الدولية وعلى الطرفين الالتزام بها ، وهذا يستلزم أن تكون اتفاقية ضامنة لمصلحة الشعب العراقي ولا تشكل خطراً على حاضره ومستقبله لأنها ستلزم الاجيال المقبلة بها ، ولها أثر مباشر على حاضر العراقيين ومستقبلهم سلباً أو ايجاباً بحسب ما ستكتب بنودها[٣٣].

خامسا: أهم معالم سياسة السيد السيستاني في مرحلة ما قبل فتوى الدفاع الكفائي

١-كان المشهد السياسي والامني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في غاية التعقيد ، وقد تعامل السيد السيستاني بحذر مع المشاكل السياسية الحساسة ، والفوضى الامنية كالعمليات التي طالت المدنيين الابرياء في أغلب المدن العراقية ، والدعوة الى التسامح ونبذ العنف في محاولة لفرض واقع وطني مبني على السلام في العراق في مقابل التفجيرات التي كانت تزهق أرواح العشرات يومياً ، فضلاً عن التهجير واستهداف البنى التحتية، وكان السيد السيستاني يدرك أن العمليات الانتحارية الوافدة ، والمجموعات العراقية الارهابية المتشددة تأتي ضمن إطار سعي تلك الجماعات لاشعال حرب أهلية ، لذا فإن الرد الانسب هو أن تقوم القوات الحكومية النظامية بالتصدي لتلك العمليات بجدية أكثر وحرفية ، وتوفير الأمن لكل العراقيين.

٢-لقد تعامل السيد السيستاني بحذر مع القوات الاجنبية بوصفها وقوات محتلة بموجب قرار الامم المتحدة ذي الرقم١٤٨٣ ، ولم يشجع على العنف وحمل السلاح ضد تلك القوات حتى في ذروة الرفض الشعبي الذي اتخذ طابعاً مسلحاً في عدد من المدن العراقية ، ورأى أن الحل يكمن في خروج تلك القوات خارج المدن ، وأن تتولى القوات العراقية حفظ الامن.

٣-تهذيب العمل السياسي والامني ، معتبراً تغيير النظام القمعي السابق على يد الولايات المتحدة فرصة مؤاتية لاقامة دولة مؤسساتية تعتمد على دستور مكتوب وانتخابات برلمانية من شأنها أن تخلق أجواء مناسبة للتعايش السلمي والاعتراف بالتعددية السياسية والدينية ، إذ إن التعجيل بالتحول المدني والدستوري من شأنه أن يحقق دولة مدنية ديمقراطية يحكمها من ينتخبهم الشعب بالطريقة المعروفة في البلدان المتقدمة[٣٤].

سادسا: السيد السيستاني في مراكز البحث الامريكية / معهد واشنطن[٣٥] أنموذجاً

لقد حاولت مراكز البحث الامريكية تعرف شخصية السيد السيستاني ودراستها دراسة تفصيلية لغرض رسم السياسة التي يجب أن تسير عليها الادارة الامريكية في التعامل معه ، وقد تناولنا في هذا الجزء من البحث أنموذجاً من تلك الدراسات الذي حمل عنوان(السيستاني المرجع التقليدي الأخير) ، وتكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً لما لهذا المركز من تأثير كبير في بناء تصورات وتقديم آراء تؤثر في صياغة السياسة الخارجية الامريكية نحو منطقة الشرق الاوسط ، فضلاً عن الاهمية النسبية التي يتمتع بها معهد واشنطن لأن أغلب تصوراته تعكس المصالح الاسرائيلية ، إذ إن معهد واشنطن ومنذ تأسيسه لا يمثل مؤسسة بحث أكاديمي تتوخى الموضوعية في دراسة التطورات في الشرق الاوسط والسياسة الامريكية نحوها ، بل هي مؤسسة تعمل على تأويل المستجدات في الشرق الاوسط من أجل وضع تصورات وأفكار تؤثر في السياسة الامريكية نحو المنطقة بصورة تخدم المصالح الاسرائيلية[٣٦].

The Last Marja
Sistani and the End of Traditional
Religious Authority in Shiism

المرجع الأخير
السيستاني ونهاية السلطة الدينية الشيعية

كتب هذه الدراسة الباحث الايراني الامريكي الجنسية مهدي خلجي **Khalaji Mehdi**[٣٧]، عام ٢٠٠٦ وتهدف إلى فهم مرجعية السيد السيستاني وتقييمها ، ومابعد تلك المرجعية التي تمثل في رأي الكاتب المرجعية التقليدية الاخيرة ، ويقصد الكاتب بـ(المرجع التقليدي الاخير) هو المرجع الذي لايتدخل في السياسة ، ومن أهم أهدافها هو كيفية تفكيك تلك المرجعية ، وقد أثبتت الاحداث التي شهدتها السنوات المنصرمة الخطأ الكبير والوهم الذي وقع فيه الكاتب، وسنتناول مقتطفات من هذه الدراسة بوصفها أنموذجاً للرؤية الامريكية-الاسرائيلية عن المرجعية الدينية قبل فتوى الدفاع الكفائي عام ٢٠١٤ ، لتتغير طبيعة الرؤية الامريكية واستراتيجيتها تجاه السيد السيستاني وفتوى الدفاع الكفائي نظراً للنتائج التي ترتبت عليها من ظهور كيان مسلح هو الحشد الشعبي وتحقيقه انتصارات غيرت العديد من المعادلات.

يقول الكاتب «السيستاني قد يكون المرجع الشيعي التقليدي الوحيد ليس في العراق فحسب ، بل في العالم ، إذ لم تكن وظيفة المرجع كما كانت في السابق ، كما إن البيئة التي تحدد السياسة الامريكية سوف تتغير في ما بعد حقبة المرجع التقليدي ستشهد تسييس الشبكة الدينية الشيعية ، وتعزيز قوة ونفوذ النظام الايراني خارج حدوده ، فآية الله علي الحسيني السيستاني في النجف هو المرجع الاعلى مع أكبر عدد من الاتباع أي (المقلدين)»[٣٨].

«على الرغم من أن الغزو الامريكي في العراق كان له الدور الرئيس في الترويج له خارج العراق[٣٩] ، فيما تم إنشاء سمعته خارج العراق حتى قبل وفاة أستاذه السيد أبي القاسم الخوئي عام ١٩٩٢ في عهد صدام الذي تم خلاله تدمير كافة المؤسسات السياسية والاحزاب والمجتمع

المدني ، حتى المعهد الديني (الحوزة العلمية) وقعت في أزمة تحت قسوة وضغط الحكومة ، فهاجر العديد من العلماء العراقيين والايرانيين إلى إيران مخلفين وراءهم مجموعة صغيرة من الطلبة والاساتذة ، والذين عانوا من إنعدام تام في الحرية ، وخاصة بعد أن وضع السيد الخوئي والسيد السيستاني تحت الاقامة الجبرية ، وعندما أطاح التحالف الدولي بنظام صدام لم تكن هنالك في العراق جماعة سياسية أو شخصية موثوق بها ، لذا نجح السيد السيستاني بجذب الانتباه الدولي إليه ، وأصبح ما يقوله أو يكتبه يأخذ طريقه إلى الحياة السياسية في العراق، فإن دوره مهم جداً في عراق مابعد صدام سواء في تقديم المشورة لقرارات الحكومة وخاصة في كتابة الدستور والاستفتاء عليه والانتخابات ، أو في تهدئة التوترات الطائفية.

أما أتباع السيستاني فتبلغ نسبتهم قرابة ٨٠٪ من الشيعة ، أما النسبة المتبقية فانهم يتبعون مراجع اخرى مثل؛ محمد حسين فضل الله في لبنان ، ومحمد سعيد الحكيم ، ومحمد اسحاق الفياض ، وبشير النجفي الباكستاني في النجف ، ومحمد فاضل النكراني ، وناصر مكارم الشيرازي ، ولطف الله صافي ، ويوسف صانعي ، وعبدالكريم موسوي الاردبيلي، وموسى شبيري ، و وحيد خراساني ، و محمد جواد التبريزي ، و محمد تقي بهجت ، وحسين نوري همداني ، وصادق الشيرازي ، وصادق روحاني في قم ، وعلي خامنئي المرشد الاعلى وقائد الجمهورية الاسلامية في طهران. والآن ماهو المغزى من عدد أتباع المرجع ومعاني ذلك العدد دينياً واجتماعياً وسياسياً ، وآثار ذلك.إن جزءًا كبيرًا من هذه الدراسة مكرس لفحص شبكة رجال الدين الشيعة في الشرق الاوسط[٤٠].

السيد السيستاني في النجف الاشرف

يوجد ثلاثة مراجع آخرين في النجف الاشرف الى جانب السيد السيستاني هم : السيد محمد سعيد الحكيم[٤١] حفيد محسن الحكيم ، ومحمد اسحاق الفياض[٤٢] المولود في غزنة بافغانستان عام ١٩٤٩ ، وبشير النجفي[٤٣] المولود في جاندهار بالهند عام ١٩٤٢، وعلاقة السيستاني بالمراجع الثلاثة قائمة على أساس الاحترام، ومع ذلك فإنه يتشاور معهم في

بعض القضايا الرئيسية التي تخص الحوزة العلمية أو الوضع السياسي ، ولكنه في النهاية يتخذ القرار النهائي[٤٤] ولم تكن المرجعية قادرة على الانتشار في العالم إلا بعد وصول أول وسائل الاتصال المتمثلة بالتلغراف ، وكانت أول مرجعية تتجاوز حدود العراق هي مرجعية السيد محسن الحكيم التي كانت قادرة على الانتشار في العالم[٤٥].

أما لقاءات السيستاني بالناس ورجال الدين فتقارب الساعة الواحدة ، وهي مقتصرة على التحية البسيطة ، أما الاسئلة السياسية فكان يتردد في الاجابة عليها[٤٦]، ولا يحبذ السيستاني زيارة الصحفيين له ، ولم يجر مقابلة مع وسائل الاعلام[٤٧]، ولم يسمح للمصورين بالتقاط صور له باستثناء صورة أو صورتين ، وإن السيستاني غير مهتم بالتعامل مع المسؤولين السياسيين ، وعندما قرر السيستاني الذهاب الى لندن لتلقي العلاج اقترح منسق رحلته جواد الشهرستاني شروطًا على المسؤولين البريطانيين منها ؛ لا صحافيين حول السيستاني ، قوات الامن يجب أن تبقى بعيدة عنه ولا تقترب منه ، وقد رفض الشهرستاني لقاء ممثل رئيس الوزراء البريطاني للشؤون الخارجية ، وعندما غادر السيستاني المستشفى أرسل أغلب القادة السياسيين في العالم برقيات تهنئة ، فأرسل السيد السيستاني جواد الشهرستاني إلى الخامنئي في لقاء خاص لكي ينقل اليه تقديره الخاص عن سؤاله عن صحته ، في حين رد على باقي الشخصيات ببرقيات شكر، ويبرر ممثلو السيستاني ابتعاده عن الإعلام بانه (رجل الله) ، ولا يحب أن يظهر زعيماً سياسيًا ، ويقال إنه لا يثق بالصحفيين لانه يخشى عدم نقل تصريحاته أو بث مقابلاته بأمانة ، ويبتعد السيستاني عن حياة الترف ، فبيته بسيط ومتواضع ليس فيه لمسات معمارية وهندسية ، ويقع ذلك البيت المستأجر في شارع صغير مقابل مسجد الهندي الذي يبعد حوالي ٢٠٠ متر عن ضريح الامام علي في النجف ، ومنزل السيستاني المتواضع هو مكتبه في الوقت نفسه ، وفيه يستقبل الزوار والنشطاء السياسيين والمسؤولين الحكوميين. وقد أصبح ذلك الشارع الصغير مزدحماً جداً.

لقد فقدت الحوزات العلمية الاخرى حيويتها ونشاطها في زمن صدام ، ولكن حوزة النجف الاشرف ناضلت وثابرت بصعوبة كبيرة للبقاء والحفاظ على كيانها[٤٨] ، وكانت تتكون من ٢٥٠٠ رجل دين ، وحوالي ٥٠٠ في حوزة كربلاء وغيرها من المعاهد الدينية الصغيرة[٤٩].

السيستاني والسياسة

النظرية والتطبيق

في البداية يسأل الكاتب عن سياسة السيد السيستاني ، وهل تبنى نظرية سياسية معينة؟، وهل لتلك السياسة ارتباط بالتشيع أو بهدف معين ؟ ، بمعنى أنه كان ينظر الى مذهب التشيع والسياسة بمنظار واحد ، قائلاً:«هل تبنى السيستاني أي نظرية محددة بشأن التشيع والسياسة ، وهل يجب على السيستاني كمرجع ديني أن يُعد المنظر للفقه الشيعي السياسي بدلاً من السياسيين الشيعة؟ ، في البداية على المرء أن يدرس ما إذا كان السيستاني هو المنظر لسياسي الشيعية ؟ أم إنه مجرد فقيه شيعي له تصوره الخاص حول السياسة الشيعية؟» ، ويسترسل الكاتب في الحديث مجيباً عن تساؤله: «المنظر هو ذلك الشخص الذي يمكن أن يخلق اطارا نظريا جديدا أو صياغة مفاهيم جديدة تحل محل القديمة ، والسيستاني لم يضع نظرية جديدة حول السياسة في الاسلام ، مثل الخميني الذي أسس الدولة الشيعية المعاصرة ، وقد حظي بشرف تطوير الشريعة وعلاقتها مع الحكومة ، والخميني لا يختلف جذرياً عن باقي المراجع لكنه لايزال متميزاً الى حدٍ كبير من وجهة نظر معاصريه[٥٠].

السيستاني والسلطة المطلقة التي يتمتع بها الفقيه الشيعي

تحت هذا العنوان تعرض الكاتب الى أنواع السلطات التي يمارسها مراجع الدين ، وحدودها ، وأدلة كل منهم على شرعية تلك السلطة ، ثم يقارن بين تلك الادلة بلا حيادية مع نقص كبير في وضوح الرؤية والهدف ، لقد اعتقدت واشنطن أن السيد السيستاني ينوي إقامة دولة على غرار نظام الجمهورية الاسلامية في ايران[٥١] ، وهذا ما يفسر مقارنة الكاتب بين السيد السيستاني والامام الخميني في أكثر من مناسبة ، ويجسد رأي الكاتب في هذا

الموضع من الدراسة خشية الولايات المتحدة من أن يكون رأي السيد السيستاني مشابهاً لرأي الامام الخميني في نوع السلطة التي يجب أن يكون عليها الفقيه ، لذا اجتهدت معاهد الدراسات الامريكية في معرفة طبيعة رأي السيد السيستاني حول هذا الموضوع.

إن القضية الرئيسة التي تميز بها الخميني من السيستاني قد تكون السلطة المطلقة للفقيه الشيعي التي تميز الخميني من باقي المراجع ، أما السيد الخوئي أستاذ السيد السيستاني فإن دليل السلطة التي لديه تستند الى شؤون الحسبة الدينية[٥٢] ، والاشراف على الاوقاف التي تبقى دون مالك أو مشرف والقضايا التي ينبغي أن يحكم فيها الفقيه ، وإلى جانب تلك الحالات يعتقد السيد الخوئي أن الفقيه ليست لديه أي نوع من أنواع السلطة ، ورأي الخوئي ليس رؤية خاصة تختلف عن وجهة النظر السائدة حول هذا الموضوع ، والمشكلة أن الاختلاف في الرأي ما يزال قائماً ، لكن رأي بعض الفقهاء في ممارسة السلطة أو الاشراف على شؤون العامة تستند إلى دليل الحسبة[٥٣] ، في مجالات محددة ودقيقة ويمكن توسيعها وفقاً لرأي المجتهد، وقد تكون النتائج غير معروفة[٥٤].

والسيد السيستاني لكونه تلميذ السيد الخوئي فهو يعمل برأي أستاذه حول ولاية الفقيه حتى وإن لم يكتب كلمة واحدة بهذا الشأن ، فقد نشر بعض الفتاوى فيما يتعلق بولاية الفقيه، ويرى أن ولاية الفقيه بالمعنى التقليدي الذي يشير الى شؤون الحسبة ، فكل فقيه لديه سلطة(ولاية) ولكن في حالات أخرى من الحسبة التي هي الشؤون العامة والتي تمثل ترابط النظام الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الخميني الذي تمثل ولاية الفقيه امتيازاً له ومخصصاً للفقيه الأعلم والأكثر تقوى وورعاً[٥٥] ، فإن السيستاني يرى قبول المجتمع للفقيه كمرجع[٥٦].

ننتقل الى جزء مهم من الدراسة حول رأي السيد السيستاني في الدولة ، لقد تناول الكاتب فتوى السيد السيستاني بعد عام ٢٠٠٣ حول مفهوم الدولة وذكر أنها ضمن اطار الادب الكلاسيكي للشيعة دون أن يبين ذلك الادب الامر الذي أوقعه في خطأ كبير تمثل بالتقليل من قيمة فتاوى السيد السيستاني حول بناء الدولة وقد عبر عن ذلك بقوله:« إن مصطلح الدولة

في فتاوى السيستاني لا يشير الى أي شيء» ، ثم ينتقل الكاتب الى موضوع ذي صلة بفكرة الدولة ألا وهو العلاقة بين العلماء أو المراجع والحكومات إذ يقول:« إن النظرية التقليدية لفقهاء الشيعة وخاصة في القرون الاربعة الماضية ، ومنذ ظهور الاجتهاد في الاسلام الشيعي تُرك للمجتهد الحرية في صنع موقعه الاجتماعي والسياسي الخاص ، وتاريخياً كلما كانت الحكومة المركزية ضعيفة ، كان تدخل المجتهدين متواتراً بشكل أكبر ، وفي الحقيقة توجد علاقة بين قوة العلماء أو المجتهدين والحكومة ، على الرغم من أن نظرية ولاية الفقيه تتيح للفقيه كالخميني بناء الحكومة وأسلمتها وفق أطر نظرية دينية تحت سلطة الولي الفقيه»[٥٧].

فتوى الدفاع الكفائي

مقدمات أو مبررات صدور فتوى الدفاع الكفائي/ جذور الظاهرة التكفيرية في العراق

لم تصدر المرجعية الدينية فتوى الدفاع الكفائي في ١٤/ حزيران/ ٢٠١٤ دون مقدمات سواء على صعيد الاحداث السياسية أم العسكرية ، بمعنى انها لم تكن حادثاً طارئا أو غير منسجم مع سير الاحداث ، إنما جاءت نتيجة لمتابعة المرجعية الدينية لمجمل الاحداث التي مر بها تاريخ العراق ومنطقة الشرق الاوسط ، وظهور تنظيم القاعدة ومن ثم ظهور داعش.

يمثل الجانب التاريخي جانبًا مهماً في هذا الموضوع ، إذ تعود جذور الظاهرة التكفيرية في العراق إلى جذور الحركة السلفية فيه ، وفي هذا الصدد يشير بعض المختصين بتاريخ السلفية أن الدعوة السلفية في العراق أسبق من الحركة الوهابية ، وقد ظهرت في ثلاث مناطق من العراق ؛ الموصل ، بغداد ، البصرة ، كأن الامر كان مدروساً ، وتذهب بعض الدراسات إلى أن محمد بن عبدالوهاب تتلمذ في الموصل على يد شيوخ السلفية هناك ومنهم الشيخ احمد الجميلي عند زيارة محمد بن عبدالوهاب للموصل عام ١٧٥٦، وكان السلفيون في تلك المرحلة يثيرون الفتن الطائفية في الموصل كأزمة النبي جرجيس الذي أنكر نبوته الشيخ احمد بن الكولة وأفتى بحرمة زيارة قبره ، وكان هذا الشيخ يخوض صراعاً ضد الصوفية في تلك المدينة ، والى جانب صراعهم ضد الصوفية واتباع الديانات الاخرى ، كان للشيعة نصيب

من ذلك العداء فغالباً ماكان شيوخ السلفية يهاجمون الشعائر الدينية التي كان يقوم بها الشيعة في الموصل كمواكب العزاء في شهر محرم ، وكانوا يحرضون ولاة الموصل ضد الشيعة كما حصل في عهد الوالي سليمان باشا، الذي استجاب لهم، لكن أهالي الموصل غالباً ماكانوا يقفون بوجه تلك الفتن ، وخاصة علماء الشافعية والحنفية، ومن الشخصيات السلفية الاخرى في الموصل في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ عبدالله النعمة(١٨٧٤-١٩٥٠) ، وعثمان الده يوجي(١٨٦٨-١٩٤١) ، ووعبدالله الحسو(١٨٩٠-١٩٦٠) ، وصديق محمد الملاح(١٨٨٦-١٩٤٦) ، وكان هؤلاء غير قادرين على ممارسة نشاطهم ونشر فكرهم لولا المناصب التي تولوها ، فمثلاً كان عبدالله النعمه مديراً لأول مدرسة إسلامية أسست في الموصل عام ١٩١١ ، وكذلك عبدالله الحسو الذي نقل الى الناصرية والبصرة وعمل هناك على نشر السلفية.

أما في بغداد فيعد عبدالعزيز بك بن عبدالله بن نصيف الشاوي أول من نقل الفكر الوهابي الى بغداد ، بعد أن أرسله والي بغداد سليمان باشا أبو ليلى الى الدرعية معقل عبدالعزيز آل سعود للتفاوض بشأن تهديد عبدالعزيز للوالي بدفع ديات تجار نجديين قتلوا في النجف على يد الخزاعل بعد أن قتل أولئك التجار الوهابية أمير الخزاعل الذين كان يزور ضريح الامام علي ﷺ ، فعاد الشاوي متأثراً بالفكر الوهابي ، ومن مصادر انتشار السلفية الاخرى في بغداد الشيخ علي بن محمد سعيد بن عبدالله السويدي (١١٧٠-١٢٣٧/ ١٧٥٦-١٨٢١)، وهذا الرجل كان سلفياً وله علاقة طيبة مع سليمان باشا والي بغداد ، وكانت له مدرسة يدرس فيها السلفية ومن أشهر تلاميذه أبو الثناء الالوسي شهاب الدين محمود بن عبدالله بن محمود بن درويش (١٢١٧-١٢٧٠/ ١٨٠٢-١٨٥٣) صاحب تفسير روح المعاني ، وقد هرب السويدي من بغداد الى حلب بعد اتهامه بالوهابية . أي إن الوهابية كانت جريمة في العراق يُحاسب عليها القانون ، ثم برز آل الآلوسي في هذا المجال ومنهم أبو المعالي محمود شكري بن عبدالله بن أبو الثناء الالوسي ، وكان صوفياً لكنه تأثر بكتابات ابن تيمية ومحمد

بن عبدالوهاب ، وقد شن حرباً ضد الشيعة والصوفية فنفي على إثرها الى ديار بكر الى جانب ابن عمه ثابت بن نعمان بن ابي الثناء الالوسي ، والشيخ حمد بن محمد العسافي ، ولكن عند وصولهم الى الموصل توسط وجوه السلفية هناك لدى الباب العالي ، فعفا عنهم ثم عادوا الى بغداد ، ثم أصبح عضوًا في مجلس المعارف في أثناء الاحتلال البريطاني للعراق فنشط في نشر المذهب السلفي ، من خلال مجموعة من المؤلفات التي تدعو الى حرب الشيعة ومنها ؛ (صب العذاب على من سب الاصحاب) ، (السيوف المشرقة-مختصر الصواعق المحرقة) ، (التحفة الالهية) . ومن تلاميذه الاخرين الذين حملوا راية السلفية محمد بهجت الاثري.

أما في البصرة فقد تركز السلفيون في الزبير التي كان المذهب الحنبلي منتشراً فيها ، لذا كانت بيئتها خصبة لانتشار السلفية والوهابية هناك ، فاستطاعت السلفية بناء المساجد والجمعيات لنشر المذهب الوهابي ، حتى إن محمد بن عبدالوهاب درس عند الشيخ المجموعي في الزبير ، وكان هناك معهد الدويحس نسبة الى دويحس بن عبدالله بن شماس البكري الذي أسس مسجداً حمل اسم جامع النجادة نسبة إلى النجديين المهاجرين الى البصرة قرب المعهد المذكور، ومن الشخصيات السلفية البصرية المهمة محمد العسافي بن حمد بن محمد العسافي الذي كان مدرساً في المدرسة العادلية في جامع عادلة خاتون حتى وفاته عام ١٩٦٨ ومن أبرز تلامذته محمد احمد الراشد(صالح عبد المنعم العلي) أحد ابرز شخصيات الاخوان المسلمين العراقيين ، ثم انتقلت السلفية في العراق الى مرحلة جديدة على يد عبدالكريم الصاعقة الذي كان أشد تطرفاً في آرائه وفتاواه ضد السنة والشيعة ومنها أنه حرم الصلاة في مسجد ابو حنيفه النعمان وضريح الامام موسى الكاظم عليه السلام، وكان أكثر تناقضاً في موافقه السياسية ففي الوقت الذي يناهض في الحكم العثماني ، نجده يرحب بالاحتلال البريطاني للعراق! ، وقد نال لقبه الصاعقة بسبب صحيفته التي أسسها عام ١٩١١ ، وقد توفي عام ١٩٥٩ بمرض السرطان ، لكن أغلب رواد السلفية المعاصرة في العراق من تلامذته أو ممن تتلمذ على يد تلامذته[٥٨].

امتاز السلفيون المعاصرون من تلامذة الصاعقة بتطرفهم وبغضهم للشيعة ومنهم صبحي السامرائي (١٩٣٦-٢٠١٣) ، الذي ولد في الكرخ وكان شرطياً تخرج في كلية الشرطة عام ١٩٥١ ، وأصبح معاوناً لمدير مرور بغداد وبعد تقاعده عام ١٩٧٧ عمل مدرساً للحديث في جامعة بغداد ، لكنه منع بعد ذلك لعدم أهليته ، وفي بداية الثمانينات سافر الى مكة ودرس الحديث هناك ، ثم عمل إماماً وخطيباً في جوامع السعودية وقطر ، وهذا يعني أنه عنصر مهم ، ثم سافر الى باكستان ليدرس هناك ، وعلى ما يبدو أنه قد أثبت جدارةً في قطر والسعودية لذا بدأت المرحلة الجديدة من إعداده ، وكان يُدرّس في جامع بنّية مادة الحديث ، أما علاقته بالبعثيين فكانت جيدة ، فكان يُدرّس في جامعة صدام للعلوم الاسلامية التي أسست عام ١٩٨٩ ، أما موقفه من الشيعة فكان معادياً وغاية في التطرف ، وكان يكفرهم علانية ، ويحث تلامذته على قراءة كتب محب الدين الخطيب[٥٩] وباقي الكتب التي تكفر الشيعة ، وكان يكذب على الشيعة ويختلق الاكاذيب»[٦٠].

نلاحظ طبيعة تلك الشخصية كيف أن شرطي مرور يتحول الى رجل دين سلفي ، ويسلك هذا السلوك غير الاخلاقي في الاتهام والتلفيق والتزوير وما علاقته بحزب البعث إلا دليل على أن ذلك العمل كان ممنهجاً ، وإن هناك تحالفاً بين البعث والوهابية بعد أن عجز البعث عن مواجهة التشيع فكرياً وعقائدياً فقرر البعثيون أو من هم خلفهم اختيار عدو عقائدي جديد لمواجهة التشيع ، وبرأيي المتواضع لا يمتلك البعثيون ذلك الذكاء وهذا التخطيط ، بل من يقف خلفهم من الدوائر الغربية التي ترى في شيعة العراق العدو الاكبر الذي يهدد مصالحهم.

يبدو انه كلما اقتربنا من التاريخ المعاصر ازداد العداء للشيعة وازدادت حدة الهجمة الوهابية البعثية ضد التشيع ، وكان عدنان الطائي(١٩٣٣-٢٠٠٣) من أمثلة تلك الهجمات الشرسة وهو أحد تلامذة السامرائي ، وهو من مواليد البصرة تتلمذ على يد الصاعقة والسامرائي ، وانتمى الى الاخوان المسلمين ، وكان يهاجم الشيعة ويتهمهم بالانحراف عن الاسلام ، وبعد عام ٢٠٠٣ أُختير عضواً في مجلس شورى هيئة الارشاد والدعوة السلفية ومسؤول اللجنة العلمية فيها

وكان يدعو الى الجهاد ، ومن الجدير بالذكر أنه في زمن النظام السابق ، وفي نهاية ثمانينيات القرن العشرين كانت مكتبات العراق مملوءة بكتاب معروفة باسم (التوحيد) أحد أشهر كتب محمد بن عبد الوهاب وأكثرها انتشاراً رغم أنه لم يكن بالكتاب القيم ، لكنه رواياته المغلوطة وتفسيراته المنحرفة وصغر حجمه جعلته أكثر الكتب المرشحة للرواج والانتشار ، لذا قلما تجد مكاناً لبيع الكتب ولا تجد فيه نسخًا من هذا الكتاب حتى صارت تلك ظاهرة واضحة ، وفي بداية تسعينيات القرن العشرين بدأت آثار انتشار مثل هذه الكتب خصوصاً في زمن الحصار الاقتصادي تظهر للعلن من طريق الاشكالات التي كثرت في ذلك الوقت ، ومن طريق التشدد الذي غزا مفردات المتدينين في العراق في بداية التسعينات ولم يكن متوقعاً أن يكون هذا الفكر الذي مثله كتاب التوحيد مشكلة عقائدية ذات طابع اجتماعي بهذا المستوى من الخطورة.

وبعد مرور عشر سنوات من العمل الدؤوب في تأسيس خلايا لذلك الفكر الضال صار الامر واضحاً أن هنالك تحالفاً بين النظام البعثي والوهابية ، وأظهرت الاعترافات التي نُشرت لمعتقلين في بداية سقوط النظام السابق وجود تنسيق واضح بين الطرفين وإن المخطط الذي كان يقوده النظام البعثي في العراق قد تحول الى هدف مشترك للطرفين ، رغم أن الموقف الوهابي المعلن من النظام البعثي ورئيسه صدام حسين وهو أنه نظام كافر ومرتد عن الاسلام وكان ذلك الموقف بعد احتلاله للكويت عام١٩٩٠ .

بعد عام ٢٠٠٣ تمركز الارهابيون الجدد في أماكن عدة من العراق ، فامتلأت تلك الاماكن بعشرات المؤلفات التي تدعو الى هتك حرمة هذا البلد ومن يحمل عقيدة مختلفة عن عقيدتهم من طريق الحكم عليهم بالكفر والشرك وكانت الصفة التي تشترك فيها تلك الكتب انها في الغالب لمؤلفين مجهولين ، ولا تحمل محل الطباعة ، وبسبب هذه الخلطة الغريبة بين الاطراف المتصارعة صار الدفاع عن الدين يواجه مشكلة كبيرة لان الامر لم يقتصر على مجرد التصدي للعدوان من الخارج وانما صار الدفاع عن الدين ضد بعض الافكار الدينية التي اتخذت طابعاً متشدداً واعادت الفكر المتصلب الذي ظهر في بداية المئة الاولى للهجرة على يد الخوارج.

هذا التحالف الوهابي-البعثي كان مجرد غطاء لعملية أكبر تتعلق بالصراع الدولي في الشرق الاوسط ، وهذا الموضوع ستتضح ملامحه تباعاً ، وكان الدين والمذهب أحد أدوات ذلك الصراع ، وصار الدفاع عن الدين أمرًا واجبًا ، الى جانب التصدي للعدوان الخارجي، ولكن المشكلة أن الدفاع عن الدين بالدرجة الاولى ضد الافكار المنحرفة التي يستخدمها العدوان الخارجي ، لقد تبين من هذا الحلف أن القضية العقائدية مجرد غطاء لتحقيق اهداف وغايات أكبر تتمثل بمنع نشوء قوى أو كيانات مخالفة لمصالح القوى الغربية ، فموقف التنظيمات الارهابية-البعثية من أغلبية الشعب وهم شيعة العراق يشبه إلى حد كبير مواقف الدول الكبرى من حركات التحرر الشعبية المشروعة ، وليس هناك طرف يعلن عدم ولائه وعداءه للمصالح الغربية في الشرق الأوسط غير الشيعة ،فمواجهة تلك المصالح أو المطامع بمعنى أدق هي مواجهة للظلم والعدوان ، ولا دور للمصالح والمنافع الشخصية في تحديد مواقف الشيعة حتى في أحلك الاوقات[٦١].

لقد دأب التحالف الوهابي-البعثي في العراق على تشويه صورة الدين ، وإظهاره لدى الآخر بصورة سيئة ، وقد كان هذا الاسلوب من الاساليب التي لجأت إليها بعض الدوائر الكبرى في العالم من أجل خلق جو معاد للإسلام ، وقد ساعدت بعض الاعمال التي قام بها المتطرفون على إعطاء مادة اعلامية لبعض تلك الوسائل في الترويج لهذا النحو من التصوير المشوه للاسلام ، وتحشيد الرأي العام ضد الخطر المفترض الا وهو الاسلام ، ومن هنا كان اللازم ليس الحفاظ على الدين فقط ، وإنما إعادة الصورة الحقيقية له بسبب الترويج تعمدته دوائر الاعلام غير المسؤولة التي عملت على إظهار الفعل الشنيع الذي صدر من بعض الافراد على انه يمثل الدين الذي يدين به المسلمون في العالم.

ومن امثلة ذلك التشويه الاعلامي ما يتعلق بالفتوى ومن يصدرها؟ وما مؤهلات من يصدرها ولماذا؟ فالافتاء عند البعض مجرد عمل يقوم به بعض الناس بعد دراستهم لدى بعض الاشخاص المتطرفين مدة قصيرة من الزمن وحفظوا بعض الآيات القرآنية

التي تتحدث عن القتل والقتال ثم ينصب نفسه مفتياً ، فصار الافتاء في القنوات الفضائية عمل من لا عمل له ، فتحولوا الى مادة للسخرية وتم إعمام الصورة الساخرة تلك على الاسلام والمسلمين ، ومن هنا كان لابد من إعادة التوازن إلى الإفتاء الشرعي حتى لا تتلوث الوسائل التي تمثل الدين فينجر ذلك على الدين وأهله[٦٢].

السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني بعد صدور فتوى الدفاع الكفائي

أسس الحشد الشعبي بفعل فتوى تاريخية صدرت من أعلى مراجع التقليد في النجف الاشرف والعالم في ١٣ حزيران ٢٠١٤ للدفاع عن العراق وأرضه ومقدساته أي بعد ثلاثة أيام فقط من سقوط الموصل بيد داعش ، وكانت الفتوى موجهة الى كل من هو قادر على حمل السلاح للدفاع عن الارض والمقدسات واجباً كفائياً ، ولم تكن موجهة الى الشيعة فقط على الرغم من أن المناطق التي احتلها داعش ذات أغلبية سنية ، وعلى الرغم من أن الفتوى كانت دفاعاً كفائياً أي الاكتفاء بعدد يحقق الغرض المطلوب ، إلا أنه استجاب حوالي مليونين ونصف مليون متطوع ، وقد كانت تلك الاستجابة السريعة صدمة عنيفة لداعش والولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل[٦٣].

كان الموقف الامريكي من فتوى المرجعية سلبياً منذ البداية، وكانت لا تتحرج من الافصاح عما يدور في خلدها بكل صراحة وبلا حياء ، إذ كانت التصريحات تخرج من المسؤولين الامريكيين الرافضة لفتوى السيد السيستاني متعللة بحجج واهية ، ومن تلك التصريحات ماصرح به رئيس هيئة الاركان الامريكية الجنرال مارتن ديمبسي في إحدى المؤتمرات الصحفية في مبنى وزارة الدفاع الامريكية ، التي هاجم فيها فتوى السيد السيستاني واصفاً إياها بأنها لم تكن مفيدة ، وأنها تعقد الوضع قليلاً ، ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن الدعوة للمتطوعين تلقى استجابة[٦٤].نلاحظ التخبط والتناقض في آن واحد في تصريحات ديمبسي فهو يقول إن الفتوى غير مفيدة ولكنها تلقى استجابة.

إن كلام ديمبسي يؤكد أن المرجعية أسقطت محاولات أقلمة الوضع العراقي، والتدخل في تشكيل الحكومة ، والسعي إلى فرض الشروط على العراقيين مقابل الدفاع عنهم. ولم يكن هجوم ديمبسي هو الاول بل سبقه الكيان الصهيوني عبر عدة مقالات وتصريحات، واليوم يأتي هذا الموقف منسجماً للغاية مع الهجمات الصهيونية ، وإن هذه التصريحات ماهي إلا مثال صريح على ازدواجية السياسة الامريكية تجاه العراق وفيما يتعلق بمحاربة داعش ، إذ طالما صرحت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بالحنكة السياسية للمرجعية الدينية وحرصها الكبير على دماء ومصالح الشعب العراقي دون التمييز بينهم ، وفي منع حدوث الفتنة الطائية والحرب الاهلية[٦٥].

لقد كانت الولايات المتحدة تراقب الدور المتنامي للمرجعية الدينية والحشد الشعبي منذ صدور فتوى الدفاع الكفائي ، لذا باتت سياسة المرجعية الدينية والحشد بعد مدة سنة ونصف تقريباً يشكلان مأزقاً حقيقياً لواشنطن في ظل إداركها أن ذلك الحشد مكون من الشعب العراقي[٦٦] لكن الصدمة التي تلقتها الولايات المتحدة الامريكية من جراء الانتصارات التي حققتها فتوى الدفاع الكفائي جعلت المسؤولين الامريكيين يصرحون أمام وسائل الاعلام مرات عدة بأنهم قلقون على مستقبل السنة في العراق[٦٧].

لم تتمكن الولايات المتحدة من الاستمرار باستهداف السيد السيستاني وفتوى الدفاع الكفائي بعد أن رأت حجم استجابة الشعب العراقي ، والانتصارات السريعة التي حققها الحشد الشعبي بقيادة السيد السيستاني فانتقلت الى مهاجمة السياسة الجديدة للمرجعية الدينية والمتمثلة بالحشد الشعبي من خلال استهدافه بشكل مباشر وغير مباشر منذ الايام الاولى لتأسيسه من خلال التشوية الاعلامي وتقليل حجم انتصاراته وتصويرها بأنها انتصارات غير مهمة ، أو ممارسة الحرب النفسية من طريق الاعلام الغربي والخليجي[٦٨]، وقد قامت القوات الامريكية باستهداف الحشد الشعبي أكثر من مرة بالطائرات ، لكنها كانت تتجنب الاصطدام المباشر به الامر الذي قد يكلفها الدخول في حرب جديدة ضد

غريم تعرف حجم قوته ومدى استعداده للقتال[٦٩] ، وقد أكد رئيس كتلة بدر النيابية قاسم الاعرجي(وزير الداخلية الحالي) :« إن استهداف الحشد الشعبي هدف أمريكي مشترك مع بعض أمراء الحرب من السياسيين غايتهم بقاء داعش وإطالة الحرب والتطاول على فتوى الدفاع الكفائي للمرجع الاعلى السيد السيستاني»[٧٠].

لذا رأت الولايات المتحدة توجيه سياستها تجاه الحشد الشعبي باستهداف ممنهج عبر أساليب عدة منها:

١-الموقف المتجاهل:تجاهلت الولايات المتحدة منذ بداية صدور الفتوى قوات الحشد الشعبي ، وهذا يعني تجاهل الفتوى ، وكأن تلك القوات لاوجود لها ، لكن ذلك التجاهل لم يكن له تأثير كبير في سير الاحداث ، لأن الحشد الشعبي كان يستند الى دعم المرجعية الدينية والشعب العراقي[٧١] ، وهذا يعني فشل الادارة الامريكية في التعاطي مع الفتوى وفي كيفية مواجهتها ، وهذا ماظهر واضحاً في الاسلوب التالي.

٢-التقليل من قيمة قدرات الحشد الشعبي وانتصاراته: في معركة صلاح الدين خرج التحالف الدولي من صمته والذي لم يشارك في بداية المعركة لانه كان يشكك في قدرات الحشد الشعبي ويتمنى فشله ، وكان السبب في ذلك الخوف هو خشية الولايات المتحدة من أن يحقق الحشد انتصاراً ويثبت أن العراقيين بإمكانهم تحقيق النصر دون الحاجة اليها[٧٢] ، لذا ركزت السياسة الامريكية على محاولة سرقة الانتصارات التي يحققها الحشد، أو التقليل من أهميتها إن لم تتمكن من سرقتها.

٣-التسقيط السياسي: اتهام الحشد الشعبي بقيامه بأعمال عنف انتقامية ضد أبناء تلك المناطق ، ونهب وسلب وحرق داخل المناطق المحررة وتهويل ذلك إعلامياً ، ومن ثم المطالبة بعدم خوض الحشد الشعبي قتالاً في تلك المناطق وخاصة الانبار والتهديد باستهدافه ، كما إن السماح له بدخول الانبار يعني الاعتراف بقدراته القتالية ، وفي الوقت نفسه تسعى الولايات المتحدة لإثبات تفوقها في محاربة داعش ، أي إنها هي التي تريد

تحقيق النصر في تلك المناطق[٧٣] ، وإن نجاح الحشد في أي معركة لاسيما في الانبار بالتعاون مع العشائر السنية سيؤدي إلى مزيد من التدهور في مكانة الدور الامريكي ، مثلما حصل في عمليات تحرير بيجي وباقي مناطق تكريت عندما تعاون الجيش العراقي والحشد الشعبي والعشائر المحلية وأثبتوا أنهم ليست بهم حاجة الى الغطاء الجوي الامريكي[٧٤] ، وهذا ما أكده أحد أبرز قادة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس[٧٥] بقوله:« إن قوات الحشد الشعبي تمكنت من تحرير مناطق آمرلي وتكريت وصلاح الدين وجرف النصر وقطعت أغلب طرق إمداد داعش الرابطة بين محافظة الانبار والرمادي دون أية مساعدة من طائرات التحالف الدولي ، كما إن السفير الامريكي ستيوارت جونز يعمل جاهداً للضغط على الحكومة العراقية لتشويه صورة الحشد الشعبي ويقول إن فصائل الحشد هم مليشيات، وتعمل واشنطن كذلك على ضم أهل السنة الى جانبها وتحريضهم على قوات الحشد لكي لا يتسنى لنا التعاون المشترك لتحرير كافة الاراضي المغتصبة من داعش وبالتالي لايمكن التغاضي عن نواياها الطائفية المقيتة لتقسيم البلاد»[٧٦] ، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أُصيبت بخيبة الامل بسبب الانتصارات التي حققها الحشد الشعبي ، فقد كانت هنالك توقعات امريكية بسقوط بغداد في غضون أيام ، وهو سيناريو تبددت ملامحه بعد أن مسكت القوات العراقية والحشد الشعبي زمام الامور في محيط بغداد[٧٧].

٤-عدم الجدية في محاربة داعش في إطار التحالف الدولي لمكافحة الارهاب ، بل إنها مولت وقدمت الدعم اللوجستي لداعش وزودته بالمعلومات الاستخباراتية[٧٨]، وروجت أن مشاركة الحشد الشعبي يشكل خطراً لسببين ؛ الاول: إن ذلك سيطيل أمد الحرب على تنظيم داعش لما تسببه من احتكاكات وتقويض لدور القوات الكردية . والثاني: هو أنه اذا عملت هذه الجماعات دون رقابة فسوف تضعف استقلال العراق لأنها مدعومة من ايران[٧٩].

٥-تخوين الحشد الشعبي والتشكيك بدوره واتهامه بالتطهير العرقي لغرض تعطيل دوره في تحرير الانبار والموصل وهما مدينتان تتميزان بموقعهما الجغرافي ومكانتهما

الاستراتيجية ، وإثارة مخاوف سكان الموصل والانبار حول ذلك وتصوير دور الحشد الشعبي مؤججًا للحرب الاهلية ، لغرض خلق المزيد من الفوضى في العراق[٨٠].

لقد شكلت فتوى الدفاع الكفائي للمرجع الأعلى ومانتج عنها من تشكيل الحشد الشعبي وتحقيقه للانتصارات واقعاً سياسياً وعسكرياً فرض نفسه أمام الادارة الامريكية التي وجدت نفسها عاجزة عن التعامل معه ، فهي لاتستطيع أن تمنع الشعب العراقي من الدفاع عن نفسه ، ولاتستطيع أن تمنع المرجعية الدينية من إصدار الفتوى ، لذا وقفت المرجعية الدينية والحشد الشعبي حائلاً أمام تنفيذ الولايات المتحدة سياستها في العراق والمنطقة ، ولا يخفى أن الثابت الاهم في سياسة الولايات المتحدة الامريكية هو الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها ، فضلاً عن حماية اسرائيل ، وتجدر الإشارة الى السياسة الحكيمة التي اتخذتها المرجعية الدينية وقادة الحشد الشعبي تجاه الولايات المتحدة لأنها هي القوة الوحيدة القادرة على إيذاء الحشد الشعبي سياسياً وإعلامياً وعسكرياً.

وعندما لم تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ سياستها المتمثلة بايقاف انتصارات الحشد الشعبي ، انتقلت إلى سياسة أخرى تمثلت بإثارة المخاوف من دور الحشد في مرحلة مابعد داعش من قبيل أن الحشد سيحل محل الحكومة في إدارة الملف الامني ، لأنه مرتبط بإيران[٨١].

وقد تصدت المرجعية الدينية لتلك السياسة وذلك الطرح بأن طلبت من الحكومة استيعاب قوات الحشد الشعبي في الاجهزة الامنية الحكومية ، ودلت الأعمال التي قام بها الحشد عقب انتهاء المعارك ودحر داعش على كذب الادارة الامريكية وافترائها ، وذلك بانسحابه من المناطق التي حررها وبذل في سبيل ذلك الدماء وقدم الشهداء ، وتسليمها الى القوات الحكومية ، وساهم في ترميم بيوت الفقراء والشهداء دون الاستعانة بالحكومة.

ولكن السبب الاهم لدى الولايات المتحدة الذي يجعلها تخشى الحشد الشعبي هو حجم نفوذ تلك القوات خاصة أن بعضها مناهض للولايات المتحدة وأمنها القومي ومصالحها في الشرق الاوسط ، وخاصة بعد هزيمة داعش على يد القوات العراقية من

حشد وجيش ، وخشية الولايات المتحدة من أن يملأ الحشد الشعبي الفراغ الذي خلفه داعش ويعرض مصالحها إلى التهديد ، وقد أقرت الولايات المتحدة أن تلك القوات قادرة على صد تنظيم داعش وهزيمته.

إن سبب ذلك القلق هو أن تلك الفصائل المقاتلة ضد داعش لها سجل مشهود في مواجهة الاحتلال الامريكي ، وقد تسببت بعض فصائل المقاومة التي انضوت تحت لواء الحشد الشعبي بمقتل اكثر من ٥٠٠ جندي أمريكي في أثناء وجود القوات الامريكية في العراق ، فضلاً عن تمرس تلك الفصائل واكتسابها خبرة قتالية كبيرة عند مواجهتها للقوات الامريكية ، فضلاً عن اعتماد تلك الفصائل أساليب حرب العصابات وامتلاكها أسلحة متنوعة ، ومن ثم فهي قادرة على تغيير ميزان القوى لصالح العراق ، فضلاً عن قدرة تلك القوات على التأثير إقليمياً[٨٢].

لقد أدت انتصارات الحشد الشعبي على داعش الى بروز شخصيات مهمة باتت محل تقدير كبير في الاوساط الشعبية العراقية ، وهي شخصيات تمتلك مواقف مبدئية ومتشددة تجاه السياسة الامريكية في العراق ؛ لذا تعرضت الادارة الامريكية إلى انتقادات شديدة من مسؤولين امريكيين لأنه بحسب وجهة نظرهم أن إدارتهم تقدم مساعدات عسكرية الى الحكومة العراقية وإن تلك المساعدات غالبا ما تقع بيد فصائل المقاومة المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي التي تقودها تلك الشخصيات التي تدري الادارة الامريكية انها معادية لسياستها ولا يصح التعاون معها ، بل تساوي بينها وبين داعش ، وتفضل إبعادها عن قيادة المعارك مع الفصائل التي تقودها ، حتى وإن كان ذلك سيؤدي الى تأخير تحرير المدن من سيطرة داعش[٨٣].

الهوامش

١.محمد صادق الهاشمي ، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه ، ط٣ ،مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٥ ، ص٨٧.

٢.المصدر نفسه ، ص٨٣.

٣.يحاول بريمر ان يصور في مذكراته ان المرجعية الدينية في العراق تقتصر سلطاتها على الجانب الديني فقط ، وهذه الرؤية تمثل أساس السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني.

٤.بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢١٣.

٥.المصدر نفسه ، ص٢١٤.

٦.المصدر نفسه ، ص٧٥.

٧.النصوص الصادرة عن سماحته السيد السيستاني في المسألة العراقية ، إعداد حامد الخفاف ، ط١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٤٢١.

٨.المصدر نفسه ، ص٤٢١.

٩. بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٢١٥.

١٠.النصوص الصادرة....، المصدر السابق ، ص٣٢.

١١.بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٢٦٩-٢٧٠.

١٢.المصدر نفسه ، ص٢٧٠.

١٣.المصدر نفسه ، ص٢٩٣.

١٤.المصدر نفسه ، ص٣٠٧.

١٥.المصدر نفسه ، ص٢٧٠.

١٦.المصدر نفسه ، ص٢٧٢.

١٧.المصدر نفسه ، ص٢٧٠.

١٨.المصدر نفسه ، ص٢٧٢.

١٩.النصوص الصادرة....، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

٢٠.لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية في العراق ، شيعة العراق الحقوق والضمانات ، ط بلا ، ت بلا ، ص٣٣٤-٣٣٥.

21.Graham E .Fuller and Rend Rahim Francke ,The Arab Shia :The Forgotten Muslims ,New York :Saint Martin's Press ,1999 ,p.65.

٢٢.لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية في العراق ، المصدر السابق ، ص٣٧٤.
٢٣.محمد باقر الحكيم ، حوارات ، ج٢، ط بلا ، مؤسسة دار التبليغ الاسلامي ، ت بلا ، ص٢٤٢.
٢٤.بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٢٨٧.
٢٥.النصوص الصادرة..... ،المصدر السابق ، ص١١٧-١١٨.
٢٦.المصدر نفسه ، ص٢٢٢.
٢٧.المصدر نفسه ، ص٢٢٩.
٢٨.بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٤٧٨.
٢٩.ذكر بول بريمر في أكثر من موضع من مذكراته وجود رسائل متبادلة بينه وبين سماحة السيد السيستاني عبر عدد من الوسطاء ، وإدعى أنه تبادل مع السيد ٣٠ رسالة ، عبر (قناة خاصة) ، أو (مساعد السيستاني)، أو (شخصية ثالثة) ، وكل هذه العبارات عبارات مبهمة لايفهم منها شيئاً ، وقد رد حامد الخفاف مدير مكتب السيد السيستاني في بيروت وفند تلك الادعاءات، للاطلاع على تفصيلات أكثر ينظر:حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٤٢٤-٤٣٩.
٣٠.تضمنت هذه الوثيقة (إعلان النوايا):١-المحور السياسي والدبلوماسي والثقافي: التزام الولايات المتحدة بدعم العراق في المجالات كافة ، وحماية النظام الديمقراطي في العراق ، وحماية الدستور.٢-المحور الاقتصادي :التزام الولايات المتحدة بدعم العراق في مختلف المجالات الاقتصادية ، ومساعدته في الانتقال الى اقتصاد السوق ، وتوفير المساعدات المالية والفنية لمساعدته في بناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية ، واعتبار العراق دولة أولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة ، والمساعدة على إطفاء ديونه.٣-المحور الامني : تقديم التزامات وتأكيدات للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ، ومساعدة الحكومة العراقية بمكافحة المجموعات الارهابية وفي مقدمتها القاعدة والصداميون ، ودعم الحكومة العراقية في تدريب وتجهيز وتسليح قواتها المسلحة.للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر : نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية الامريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغدد ، العدد٤٧ ، ٢٠١١؛ منى حسين عبيد ، خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية –الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية بنات-جامعة بغداد، المجلد٢٧(٣)، ٢٠١٦.
٣١.لم يخرج العراق من طائلة البند السابع إلا في ٨ كانون الاول ٢٠١٧ بموجب قرار مجلس الامن المرقم ٢٣٩٠ في جلسته رقم ٨١٢٦ المنعقدة في ٨ كانون الاول ٢٠١٧ ، موقع وزارة الخارجية العراقية
http//:www.mofa.gov.iq/ab
٣٢.نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة-دراسة في البند السابع وسبل تمكين المفاوض العراقي ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٨ ، ص١٠.

٣٣.نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة ، ط بلا ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨، ص٢٥٧-٢٥٩.

٣٤.نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل ، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٦ ، ص٨٠-٨٢.

٣٥.معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (The Washington Institute for Near East Policy) هو معهد بحث أمريكي أسسته في ١٩٨٥ لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المعروفة اختصارا بأيباك ويقع مقره في واشنطن العاصمة بحسب موقعه الإلكتروني ، أُسس لترقية فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وبتوجيه من مجلس مستشارين بارز من كلا الحزبين من أجل توفير العلوم والأبحاث للإسهام في صنع السياسة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ان الهدف من تأسيسه كان دعم المواقف الإسرائيلية من خلال قطاع الأبحاث وكان لمارتن انديك مدير قسم البحوث سابقاً في لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية الامريكية(آيباك-AIPAC) ، التي تعد من أبرز الجماعات الضاغطة الامريكية الموالية لاسرائيل .للاطلاعا على تفصيلات اكثر يُنظر :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/

٣٦.محمد المصري ، سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ، مجلة سياسات عربية ، العدد٧ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، آذار ٢٠١٤ ، ص٥٧.

٣٧.مهدي خلجي : ولد في ٢١ أيلول ١٩٧٣ كاتب إيراني أميركي الجنسية ، خبير الدراسات الإسلامية والمحلل السياسي في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى منذ عام ٢٠٠٥، وهو الآن باحث رفيع المستوى يركز على سياسة إيران والشيعية في الشرق الأوسط. وقد ساهم كثيرا في وسائل الإعلام الكبرى مثل صحيفة الغارديان، والقسم الفارسي في اذاعة بي بي سي، صحيفة واشنطن بوست، وصحيفة نيويورك تايمز. هو الان زميل معهد واشنطن ، ثم في راديو اوربا الحرة (راديو الحرية الامريكي حاليا) ، نال شهادة الدكتوراه عن اللاهوت الشيعي من جامعة السوربون في باريس.للمزيد:

http://www.washingtoninstitute.org/ar

38.Mehdi Khalaji, The Last Marja Sistani and the End of Traditional Religious Authority in Shiism, p.v.

٣٩.كيف روجت الولايات المتحدة لمرجعية السيد السيستاني خارج العراق ، وبأي طريقة؟ ، لم يذكر الكاتب ذلك! ، فلماذا لا يكون من روج له وكلاؤه خارج العراق ومقلدوه ، الذين كانوا أكثر حرية في الحركة من أمثالهم داخل العراق، خاصة وإن الكاتب يناقض نفسه بعد هذا الكلام مباشرة عندما يقول إن سمعة السيستاني خارج العراق قد نشأت حتى قبل وفاة السيد الخوئي.

40.Ibid, P.6-7.

٤١.هو السيد محمد سعيد نجل آية الله السيد محمد علي بن السيد أحمد بن السيد محسن بن السيد أحمد بن السيد محمود بن السيد إبراهيم (الطبيب) بن الأمير السيد علي الحكيم ابن الأمير السيد مراد الطباطبائي. ولد عام ١٩٣٤ في مدينة النجف) هو مرجع شيعي معاصر، ويعد واحداً من كبار المرجعيات الدينية في النجف. والثاني من كبار رجال الدين الشيعة في العراق ، يرقى نسبه الشريف إلى إبراهيم طباطبا بن إسماعيل الديباج بن إبراهيم الغمر بن الحسن المثنى بن الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب،هو السبط الأكبر لسيد الطائفة ومرجعها الإمام السيد المحسن الحكيم(قدس سره) وكان الامام الحكيم (قدس سره)) خال والده (، بعد أن أتم السيد عدة دورات في تدريس السطوح العالية للدراسة الحوزوية شرع في عام١٩٦٨ بتدريس البحث الخارج على كفاية الأصول حيث أتم الجزء الأول منه عام١٩٧٢ ، وفي السنة نفسها بدأ البحث من مباحث (القطع) بمنهجية مستقلة عن كتاب الكفاية حتى أتم دورته الأصولية الأولى عام١٩٧٨ ، ثم بدأ دورة أصولية ثانية وقد واصل التدريس والتأليف رغم ظروف الاعتقال القاسية التي مرّت به منذ عام١٩٨٢ لحين عام١٩٩٠ ، ومن ذلك ابتداؤه بدورة في علم الأصول ـ بتهذيب ـ خلال هذه الفترة. وأما الفقه فقد بدأ تدريس البحث الخارج على كتاب مكاسب الشيخ الأنصاري في عام١٩٧٠ ثم في عام ١٩٧٢ بدأ بتدريس الفقه الاستدلالي على كتاب منهاج الصالحين للمرحوم السيد الحكيم وما زال على تدريسه إلى اليوم رغم الظروف العصيبة التي مرّت به خلال سنوات عديدة، وقد تخرج على يديه نخبة من أفاضل الأعلام الأجلاء في الحوزة العلمية وهم اليوم من أعيان الأساتذة في الحوزات العلمية في حواضرها العلمية النجف وقم وغيرها. للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر: الموقع الالكتروني لمكتب السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم

http//:www.alhakeem.com/ar/page1/

٤٢.هو الشيخ محمد إسحاق المولود سنة ١٩٣٠م في قرية (صوبة) إحدى قرى محافظة (غزني) في وسط أفغانستان الواقعة جنوب العاصمة كابل ، وهو ثاني أبناء والده محمد رضا من أخيه محمد أيوب ، وكان والده رحمه الله المتوفى سنة ١٩٨٩م فلاحا بسيطا يعمل عند بعض المتمولين في القرية من ملاك الأراضي، ليقتات من كد يمينه وعرق جبينه في إعاشة عياله ، إلا أنه كان غنيا بالإيمان وغنيا بما يغدقه من عطف وحنان على أسرته ، مشفوعا بحب الرسول الكريم وآله الأطهار صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . وقد كان يرى ذلک المؤمن المزارع البسيط في ولده محمد إسحاق من علامات النبوغ والذكاء ما ألزمه أن يوليه اهتماما ورعاية خاصة ، وكأنه يقرأ في ملامح ولده مذ ولادته ما يكون عليه الوليد في مستقبل الأيام من مقام علمي وفضل وورع وتقوى يؤهله للقيام بدور بارز في خدمة دينه والمؤمنين . كان يرسله والده إلى مكتب شيخ القرية يوميا –حيث لا توجد مدارس نظامية في القرية آنذاک– ليتعلم مبادئ القراءة والكتابة وتعلم القرآن ، وهو في الخامسة من العمر ، وفي فصول الشتاء ، يحمل الوالد الكريم صغيره على ظهره مغطيا إياه بما يكفي لحمايته من البرد القارص عبر الطرق الوعرة والثلوج الكثيفة ، ليوصله

إلى مكتب الشيخ صباحا ويعود به إلى البيت مساء لاكمال دراساته في الحوزات الدينية ، فقرأ على شيخ القرية أبجديات العلوم وتعلم القرآن ، ومن ثم كتاب جامع المقدمات وهو كتاب يشتمل على أكثر من عشرة كتب مختصرة في النحو والصرف والمنطق والأخلاق لعدة مؤلفين ، يدرسها طلاب العلوم الدينية كمقدمة للكتب اللاحقة المقررة في الحوزات ، ولذلك سميت تلك المختصرات بـ(جامع المقدمات) ، انتقل بعدها إلى قرية (حوت قل) المجاورة وهو ابن الخامس عشرة من العمر لينظم إلى صفوف المدرسة الدينية التي أسسها الشيخ قربانعلي وحيدي رحمه الله وهو من خريجي مدرسة النجف الأشرف في العراق .أكمل في تلك المدرسة قراءة كتاب (جامع المقدمات) وكتاب (البهجة المرضية في شرح الألفية) المعروف في الأوساط الدراسية بكتاب السيوطي نسبة إلى مؤلفه جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ في النحو وقواعد اللغة العربية لأربع سنوات ، وعند أساتذتها كالشيخ ملا إسماعيل وملا حيدر علي رحمهما الله تعالى ، ثم انتقل الى مشهد فدرس فيها ، ثم الى النجف الاشرف وكان من أبرز اساتذته أية الله العظمى السيد ابو القاسم الخوئي (قدس سره)، وآية الله العظمى السيد محسن الحكيم ، وغيرهما من الاساتذة ومن أهم مؤلفاته المباحث الأصولية ، و منهاج الصالحين ، تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى ،و مناسك الحج ، احكام البنوك ، مختصر احكام العبادات ، وغيرها . للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر : موقع مكتب أية الله العظمى لمكتب الشيخ محمد اسحاق الفياض

http//:alfayadh.org/ar/

٤٣ .الشيخ بشير حسين بن صادق علي بن محمد إبراهيم بن عبد الله اللاهوري النجفي مرجع شيعي معاصر أصله من ولاية البنجاب بالهند ، ويعد من كبار القيادات الدينية الشيعية في العراق. ولد عام ١٩٤٢ في مدينة جالاندهار في الهند في عائلة متدينة حيث إن جده كان من رجال الدين وكذلك والده، هاجر إلى مدينة النجف العراقية سنة ١٩٦٥، لمواصلة الدراسة الحوزوية ، فدرس عند آية الله العظمى محمد كاظم التبريزي الكفاية وقسماً من البحث الخارج في مدرسة الشرباني ، وحضر دروس المرجع محمد الروحاني في الأصول والفقه أكثر من سبع سنوات، ثم شرع بتدريس السطوح عام ١٩٦٨ في المدرسة المهدية الواقعة خلف جامع الطوسي وفي المدرسة الشبرية وفي مسجد الهندي وأحد أهمّ الدروس التي كان يحضرها في البحث الخارج هو درس المرجع السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي ، فقد درس عنده دورة أصولية كاملة ، ومن أهم مؤلفاته : الدين القيم. هذا الكتاب هو الرسالة العملية للنجفي ، ويقع في ثلاثة أجزاء ، وقد تُرجم إلى اللغات الإنجليزية والأردوية والكجراتية ، وقد أُصدر مختصرًا للرسالة العملية بعنوان مصطفى الدين القيّم ، وقفة مع مقلدي الموتى. مرقاة الأصول، مناسك الحج ، خير الصحائف في احكام العفائف ، مائة سؤال حول الخمس ، هداية الناشئة ، اعمال وأحكام شهر رمضان ، ستبقى النجف رائدة حوزات العالم ، وغيرها ، للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر : موقع المكتب المركزي لسماحة آية الله العظمى الشيخ بشير حسين النجفي

.http//:www.alnajafy.com/list/

٤٤.هذا الكلام فيه الكثير من المغالطات على لسان الكاتب نفسه ، فإذا كانت شكلية ، فلماذا يجيريها ، ثم يتخذ القرار طالما كان السيد السيستاني هو الاقوى والاكثر شعبية ، وباقي المراجع دون شعبيته بحسب الكاتب.

45.Mehdi Khalaj.Op.,Cit, P.11.

46.Ibid,P.12.

٤٧.لدى السيد السيستاني مقابلات كثيرة مع وسائل الاعلام ، ولكن المقروء وليس المرئي أو المسموع .للاطلاع ينظر : النصوص الصادرة...المصدر السابق.

٤٨.استهدف النظام السابق المرجعية الدينية والحوزة العلمية طول المدة التي حكم فيها العراق منذ بداية السبعينات عند توليه زمام الامور وحتى سقوطه عام ٢٠٠٣ ، بأشكال مختلفة ؛ كالتهجير والاغتيال والمضايقة والاعتقال ، والتشويه وتضليل الرأي العام وغيرها من الاساليب الرخيصة ، الامر الذي ترتب عليه فرض واقع جديد كان لابد للمرجعية الدينية المتمثلة بآية الله العظمى السيد ابي القاسم الخوئي التحرك ازاءه ، فكان تحرك السيد الخوئي حسب الظروف والامكانات المتوفرة ، فإن اختلفت أساليب التحرك الا انها تشكل بمجموعها وسيلة ونهجاً لاستيعاب الامة المؤمنة وتوجيهها الوجهة الملائمة والمتوافقة مع مجمل الظروف ، ووفق هذه الرؤية يمكن أن نقول إن نهج السيد الخوئي في التحرك كان تحركاً سياسياً (صامت) نتيجة لمتطلبات المرحلة الحساسة التي عاشتها المرجعية الدينية ، وخاصة المرحلة التي أعقبت الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ ، فالسيد الخوئي لم يتخذ ذلك الموقف الصامد في النجف الاشرف من فراغ ، فكان تحركه حذراً واعياً لخطورة الواقع السياسي والروحي للامة بحيث لا يثير الاعداء المتربصين بالمرجعية الدينية والذين خططوا لابادتها إبادة تامة ، وكذلك من أجل الحفاظ على الجماهير المؤمنة والتفافها حول مرجعيتها الرشيد.للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر:أبو الحسن التميمي، النهج الحركي الصامت للمرجع الكبير آية الله العظمى السيد الخوئي ، صحيفة بدر ، العدد١٤٧ ، ١١صفر١٤١٦/ ١٠تموز١٩٩٥.

49.Mehdi Khalaji, Op.,cit. P.12.

50.Ibid.P.13.

٥١.لم يسع أي من لفقهاء إلى إقامة (دولة رجل الدين) بالمعنى الخاص للكلمة ويتضح ذلك جلياً من نظريات الاشراف والحكومة المنتخبة والتفويض ، وحتى فيما يخص نظريتي النصب والولاية ، فإنهما لم تطرحا ولاية الفقيه بمعنى تصدي رجال الدين مباشرة للامور التنفيذية والتشريعية غاية مافي الامر هو أن تكتسب جميع الامور شرعيتها من الولي الفقيه ، ويبدو أن حديث الامام الخميني يتضمن إشارة إلى هذا المعنى :« حين يقال حكومة فقهاء ليس معنى ذلك أن يكون الفقيه ملكاً ، أو وزيراً ، أو قائداً عسكرياً ، أو جندياً ، أو عامل نظافة ؛ بل المقصود أن يكون للفقيه الاشراف على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في البلد الاسلامي».للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر:صادق حقيقت ، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي ، ترجمة حسين صافي ، ط١، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٣٧٨-٤٠٢.

٥٢.الحسبة بكسر الحاء اسم مصدر ، وهي مشتقة من لفظ «الاحتساب» ، وإنما يقال للامور الحسبية حسبية ؛ لأن الشخص الذي يقوم بها لأجل تحصيل الأجر والثواب. إن الأمور الحسبية هي الأعم من الواجبات والمستحبات الكفائية التي تسقط عن ذمة الآخرين بقيام واحد أو جماعة بها. أما الأدلة على ثبوت ولاية الفقيه في الامور الحسبية فهي ؛ ١-القرآن الكريم كقوله تعالى : « أحسنوا إن الله يحب المحسنين» البقرة(١٩٥). ٢-السنة النبوية المطهرة كقوله ﷺ :« كل معروف صدقة» .٣-الإجماع(الاتفاق) الاجماع على ثبوت ولاية الحسبة للفقيه قطعي بقسميه المحصل والمنقول. ٤-حكم العقل بوجوب حفظ النظام. للاطلاع على تفصيلات أكثر: يُنظر: محمد مهدي الموسوي الخلخالي ، الحاكمية في الاسلام ، ط١، بيروت، ٢٠١٢ ، ص٧٠٧-٧١٦.

٥٣.للاطلاع على تفصيلات أكثر حول أدلة الفقهاء على ولاية الفقيه كالحسبة وغيرها ينظر:مركز العلوم والثقافة الاسلامية ، رسائل في ولاية الفقيه ، تحقيق محمد كاظم الرحمن ستايش و مهدي المهريزي ، ط١، قم-ايران ، ١٤٢٦هـ.

54.Mehdi Khalaji,Op,Cit, P.14.

٥٥.لقد جعل الله تعالى الولاية للأنبياء في المقام الاول ، ثم الامام المعصوم عند غياب النبي ، ثم الفقيه عند غياب الامام المعصوم وفق معايير محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ومن هذه المعايير أو الصفات ؛ الاجتهاد ، التقوى ، الفقه والعدالة ، البصيرة، التدبير ، الشجاعة. للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر: حسن طاهري خرم آبادي ، بين ولاية الفقيه وحكم الشعب ، ط بلا ، طهران ، ١٤٠٥ ، ص٥٢-٥٩.

٥٦.أشار السيد السيستاني الى موضوع الاعلمية في معرض رده على سؤالٍ نصه: كيف يثبت الاجتهاد؟، فكان الجواب: يثبت الاجتهاد ، أو الأعلمية بأحد الأمور: ١- العلم الوجداني ، أو الاطمئنان الحاصل من المناشئ العقلائية ـ كالاختبار ونحوه ـ وانما يتحقق الاختبار فيما اذا كان المقلد قادراً على تشخيص ذلك.٢- شهادة عادلين بها ـ والعدالة هي الاستقامة العملية في جادة الشريعة المقدسة الناشئة غالباً عن خوف راسخ في النفس ، وينافيها ترك واجب أو فعل حرام من دون مؤَمِّن ـ ويعتبر في شهادة العدلين أن يكونا من أهل الخبرة ، وأن لا يعارضها شهادة مثلها بالخلاف ، ولا يبعد ثبوتها بشهادة من يثق به من أهل الخبرة وان كان واحداً ، ومع التعارض يؤخذ بقول من كان منهما أكثر خبرة بحدٍ يوجب صرف الريبة الحاصلة من العلم بالمخالفة إلى قول غيره. موقع مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني . المصدر السابق.

57.Mehdi Khalaji,Op,Cit ,P.14.

٥٨.خليل الربيعي ، السلفية في العراق دراسة في التاريخ والفكر ، ط١، بغداد ، ٢٠١٥، ص٣٩-٤٨.

٥٩.من تلك الكتب : الخطوط العريضة التي قام عليها ديون الشيعة الاثني عشرية ، البهائية ، توضيح الجامع الصحيح للامام البخاري ، وغيرها من الكتب.

٦٠.خليل الربيعي ، المصدر السابق ، ص٤٩-٥٠.

٦١.لجنة الارشاد والتعبئة للدفاع عن عراق المقدسات التابع للعتبة العلوية المقدسة ، الدفاع عن الدين ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤، ص٥-٩.
٦٢.المصدر نفسه ، ص٢٢-٢٣.
٦٣.حماة الوطن ، مجلة ثقافية تصدر عن مديرية التوجيه العقائدي ، العدد٥، السنة الاولى ، رجب ١٤٣٦هـ/ آيار ٢٠١٥م ، ص٤٠-٤١.
٦٤.نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش... ، المصدر السابق ، ص٣٧٤-٣٧٥.
٦٥.المصدر نفسه ، ص٣٧٥.
٦٦.الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، ط١ ،العتبة الحسينية المقدسة ، ٢٠١٧ ، ص٣٨٩.
٦٧.المصدر نفسه ، ص٣٩٠.
٦٨.المصدر نفسه ، ص٣٧٦.
٦٩.الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، المصدر السابق ، ص٣٨٦.
٧٠.حماة الوطن ، نشرة ثقافية تصدر عن مديرية التوجيه العقائدي ، العدد ٤ ، السنة الاولى ، جمادي الاخرة ١٤٣٦هـ/ نيسان٢٠١٥، ص٥٥.
٧١.نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش اية الله العظمى....المصدر السابق ، ص٤٥٨.
٧٢.المصدر نفسه ، ص٤٦١.
٧٣.المصدر نفسه ، ص٤٦١-٤٦٢.
٧٤.الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، المصدر السابق ، ص٣٨٧.
٧٥.جمال جعفر محمد علي آل ابراهيم من مواليد البصرة القديمة عام ١٩٥٤، دخل في عام ١٩٧٣ كلية الهندسة التكنولوجية في جامعة بغداد وتخرج منها في عام ١٩٧٧ ، وبعد اكمال الخدمة الالزامية نسب الى المنشأة العامة للحديد والصلب في البصرة . وعمل فيها مهندسا مدنيا ، ثم حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، والآن هو طالب دكتوراه في التخصص نفسه. له تاريخ جهادي وسياسي عريق ففي ايام الاعدادية اصبح عضواً في حزب الدعوة الاسلامية في بداية سبعينيات القرن العشرين ، ودرس المقدمات في الحوزة العلمية في حوزة آية الله العظمى السيد محسن الحكيم في البصرة ، وفي تلك المرحلة كان الحزب يتعرض الى هجمة شرسة من البعثيين، أعدم على إثرها قادة الحزب من امثال الشيخ عارف البصري، ومجموعة قبضة الهدى، وقد تزامنت تلك الاعدامات مع توسيع قواعد حزب الدعوة وانتشارها، وكانت اغلب قواعده من الطلبة . وبعد احداث رجب في عام ١٩٧٩ اعتقل العديد من الطلبة واصبح ابو مهدي المهندس مطلوبا في حينها لمحكمة الثورة لمشاركته في احداث رجب بعد اعتقال آية الله الشهيد محمد باقر الصدر ، وبعد تسلم صدام حسين الحكم في عام ١٩٧٩، واستشهاد آية الله محمد باقر الصدر، اضطر الى الخروج من العراق عام ١٩٨٠ الى الكويت . انظم المهندس الى صفوف فيلق بدر وتدرج فيها حتى اصبحت قائد فيلق بدر في عام ١٩٨٥ واصبح عضواً في

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ، بعدها اصبح عضو قيادة المجلس التي تتكون من ثمانية اعضاء بقيادة الشهيد السيد محمد باقر الحكيم ، فكان يمارس عمله سياسيا في المجلس ، وعسكريا في فيلق بدر وطول مدة عمله في فيلق بدر قاد عددًا من العمليات العسكرية المهمة ضد ازلام البعث المنحل والتي تكللت بالنصر ، وكان ابو مهدي المهندس محط ترحيب وقبول لدى المقاتلين في فيلق بدر ، وقبل سقوط النظام بأشهر، تخلى عن المسؤولية في بدر، وكذلك المجلس الاعلى ، وأصبح مستقلاً ولكن لم يتخل عن علاقاته مع الجميع، ومارس دوره في العملية السياسية الجارية في العراق، كاحتواء أزمة التيار الصدري مع حكومة اياد علاوي الانتقالية والاميركان إذ أدار المفاوضات فيها وكذلك اسهم بتشكيل الائتلاف العراقي الموحد وكذلك الائتلاف الوطني العراقي ومن ثم التحالف الوطني الحالي . وعند دخول جماعات القاعدة وانتشار الارهاب في العراق كان ابو مهدي يقدم الاستشارة في كيفية مكافحة سرطان الارهاب والقضاء عليه إذ اسهمت هذه الاستشارات بتفكيك عدد كبير من الخلايا الارهابية وإحباط عملياتها المسحلة ضد المدنيين الابرياء . وعند سقوط مدينة الموصل في التاسع من حزيران عام ٢٠١٤ بيد عصابات داعش الارهابي وصدور فتوى الجهاد الكفائي من المرجعية الدينية العليا وتشكيل الحشد الشعبي كان ابو مهدي المهندس من أوائل الذين تصدوا لهذه الهجمة ، إذ تولى عملية التنسيق بين قيادات فصائل المقاومة الاسلامية وساهم في وضع الخطط للحد من تقدم زمر داعش صوب المناطق القريبة من الانبار وصلاح الدين وسامراء . وكان يبث الروح القتالية في نفوس المقاتلين بخطبه التعبوية ، فكان اول خطاب تعبوي له في مدينة سامراء لبث العزم في نفوس المقاتلين .. وقد تسنم ابو مهدي المهندس منصب نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي فقد حرر مقاتلو الحشد بقيادة الحاج ابي مهدي مساحات واسعة من الاراضي التي تقبع تحت سيطرة داعش منها مناطق سامراء وديالى وجرف النصر وعمل على فك حصار امرلي وصلاح الدين ومساحات من اراضي الانبار . وكان للقيادة الحكيمة التي تمثلت بالمهندس إلى جانب قادة الحشد الشعبي الآخرين أهمية كبيرة في تحقيق الانتصار تلو الاخر ضد زمر داعش الوهابي.للمزيد يُنظر: المكتب-الاعلامي-للقائد-ابو-مهدي-المهندس https://www.facebook.com

٧٦.حماة الوطن ، مجلة ثقافية تصدرعن مديرية التوجية العقائدي في الحشد الشعبي ، العدد ١٠ ، محرم ١٤٣٧هـ/ تشرين الثاني ٢٠١٥م ، ص٦.

٧٧.الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، المصدر السابق ، ص٣٨٧.

٧٨.المصدر نفسه ، ص٣٦٣.

٧٩.المصدر نفسه ، ص٣٦٤-٣٦٥.

٨٠.الجهاد الكفائي....المصدر السابق ، ص٣٦٥.

٨١.المصدر نفسه ، ص٣٦٤.

٨٢.المصدر نفسه ، ٣٦٨-٣٦٩.

٨٣.المصدر نفسه ، ص٣٨٧-٣٨٨.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

١-بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٢-الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، ط١ ،العتبة الحسينية المقدسة ، ٢٠١٧ .

٣-حامد البياتي الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى دول المنطقة والعالم ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٥ .

٤-خليل الرفيعي ، السلفية في العراق دراسة في التاريخ والفكر ، ط١، بغداد ، ٢٠١٥ .

٥-صادق حقيقت ، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي ، ترجمة حسين صافي ، ط١، بيروت ، ٢٠١٤ .

٦-لجنة الارشاد والتعبئة للدفاع عن عراق المقدسات التابع للعتبة العلوية المقدسة ، الدفاع عن الدين ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤ .

٧-لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية في العراق ، شيعة العراق الحقوق والضمانات ، ط بلا ، ت بلا .

٨-محمد باقر الحكيم ، حوارات ، ج٢، ط بلا ، مؤسسة دار التبليغ الاسلامي ، ت بلا .

٩-محمد صادق الهاشمي ، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه ، ط٣ ،مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٥ .

١٠-محمد مهدي الموسوي الخلخالي ، الحاكمية في الاسلام ، ط١، بيروت ، ٢٠١٢ .

١١-مركز العلوم والثقافة الاسلامية ، رسائل في ولاية الفقيه ، تحقيق محمد كاظم الرحمن ستايش و مهدي المهربزي ، ط١ ، قم-ايران ، ١٤٢٦هـ .

١٢-نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة ، ط بلا ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ .

١٣-نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة-دراسة في البند السابع وسبل تمكين المفاوض العراقي ، مركز العراق للدراسات ،٢٠٠٨ .

١٤-نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل ، ط١، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٦ .

١٥-النصوص الصادرة عن سماحته السيد السيستاني في المسألة العراقية ، إعداد حامد الخفاف ، ط١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

ثانياً : الكتب الاجنبية

1-Graham E. Fuller and Rend Rahim Francke, The Arab Shia: The Forgotten Muslims, New York: Saint Martin's Press, 1999.

ثالثاً : الصحف والمجلات

١-أبو الحسن التميمي ، النهج الحركي الصامت للمرجع الكبير آية الله العظمى السيد الخوئي ، صحيفة بدر ، العدد١٤٧ ، ١١صفر١٤١٦/ ١٠تموز١٩٩٥ .

٢-حماة الوطن ، مجلة ثقافية تصدر عن مديرية التوجية العقائدي في الحشد الشعبي ، العدد ١٠ ، محرم ١٤٣٧هـ/ تشرين الثاني ٢٠١٥ .

٣-حماة الوطن ، نشرة ثقافية تصدر عن مديرية التوجيه العقائدي ، العدد ٤ ، السنة الاولى ،

جمادي الاخرة ١٤٣٦هـ/ نيسان٢٠١٥.
٤-محمد المصري ، سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ، مجلة سياسات عربية ، العدد٧ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، آذار ٢٠١٤ .
٥-منى حسين عبيد ، خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية –الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية بنات-جامعة بغداد، المجلد٢٧(٣)، ٢٠١٦.
٦-نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية الامريكية على خلفية انتهاء أمد إتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغدد ، العدد٤٧ ، ٢٠١١.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1-http://www.washingtoninsti-tute.org/ar
2-http://www.washingtoninsti-tute.org/ar
٣-المكتب-الاعلامي-للقائد-ابو-مهدي-المهندس https://www.facebook.com/
٤-الموقع الالكتروني لمكتب السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم http://www.alha-1/page/ar/com.keem
٥-موقع المكتب المركزي لسماحة آية الله العظمى الشيخ بشير حسين النجفي. http://www.list/com.alnajafy.
٦-موقع مكتب أية الله العظمى لمكتب الشيخ محمد اسحاق الفياض
http//:alfayadh.org/ar
٧-موقع وزارة الخارجية العراقية http://www.mofa.gov.iq/ab

Conclusion After the fall of the former regime in 2003 by the US forces and allied forces, the planners and decision makers believed that they will hold the reins of political affairs in Iraq as a result of the political vacuum left by the dismantling of the entire political system and security of the former regime in the sense that they will not have a rival in the conduct of the country, Ignoring the existence of religious leadership in Najaf and its importance in Iraqi society as a spiritual leadership of personal or material interests, but interested in the interests of the Iraqi people and defend it, so began research centers and other US institutions and manufacturers of the American decision started to study The Sistani leadership concluded that the result is that Syed.AL. Sistani is the last High religious leadership that will not interfere in politics, and I drew its Sisata in Iraq on this basis, but after the rise of star star-

ican people at the beginning of the fatwa that the Iraqi people will respond to, and this reflects the mistake of the American accounts, which have long believed that they are able to calculate to cope with the various possibilities, but did not expect the issuance of the fatwa of Jihad by Syed.Al. Sistani , Nor did she expect the Iraqi people to succeed in a daunting defeat.

ring in 2014 and the issuance of the doctrine of jihad and the obedience of the Iraqi people to Syed. Sistani and his outbursts of fighting, has made the US decision circles reconsider their previous views on Syed. AL.Sistani's reference, especially after the reference to this challenge, which he advocated faster than the international community and the United States itself, The Amer-

موقف المرجعية الدينية العليا من الاحداث السياسية في كربلاء ١٩٠٠-١٩٢٠

م. ميادة سالم علي

م.م. شيماء ياس خضير العامري

جامعة ذي قار

كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

ملخص البحث

تعد المرجعية الدينية أعلى مؤسسة تصدر منها التشريعات الدينية التي تنطلق من القرآن الكريم ومفاهيم اهل البيت ﷺ، وقد خطت هذه المؤسسة لنفسها منهجين مختلفين بالفكر والمواقف احدهما المنهج الناطقي الذي يتحرك وينطق مع مصالح الامة ومتغيرات الظروف السياسية والاجتماعية في حين يقابله الاتجاه السكوتي الذي لا يتفاعل مع متغيرات الامة ، الا ان المرجعية الدينية في العراق ادت دورا بارزا في قيادة الجماهير الشعبية في المواقف السياسية المختلفة إذ كانت العلاقة وما تزال بين الامة والمرجعية علاقة وثيقة وعميقة في جميع المواقف المستجدة .

ان استكمال القوات البريطانية احتلال العراق ١٩١٧ كان له الاثر الاكبر في اثارة المقاومة العراقية ضد المحتل ولاسيما في مدينة كربلاء التي مثل وجود المرجع الشيعي الكبير محمد تقي الشيرازي فيها حدثا مهما في التفاف الناس حول المرجعية والوقوف معها بوجه الاحتلال البريطاني ، من خلال الفتوى التي أصدرها في ٢٣/ ١/ ١٩١٩ التي كان لها دور كبير في نفوس الأوساط الشيعية والمعارضين للاحتلال البريطاني إذ تطابقت هذه الفتوى مع عدد من الآيات القرآنية التي نصت على أن يطيع المسلمون أولي الأمر منهم حيث أعطى فيها المرجع الشيرازي رأياً علنياً ضد الاحتلال البريطاني، وقد مثل توازن موقف المرجع الشيرازي في كربلاء مع مواقف رجال الدين في النجف الاشرف انعكاساً ايجابياً في نفوس الاوساط الشيعية ، الأمر الذي أضفى على الحكم الوطني مباركة دينية .

وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة الصميمة بين المؤسسة الدينية والأحداث السياسية التي مرت على كربلاء من جهة والدور القيادي لزعامات المؤسسة الدينية في حقبها المختلفة، نجد أن المدة التي أعقبت وفاة المرجع الأعلى في النجف الاشرف السيد كاظم اليزدي في٣٠ نيسان ١٩١٩ وتولي المرجع محمد تقي الشيرازي زعامة المؤسسة الدينية التي انتقلت من النجف إلى كربلاء كانت المرجعية تسير باتجاه توثيق العلاقة ما بين الزعامة

السياسية والزعامة الدينية التي تقود الشعب، واعتبر الموقف الذي خرج به المرجع محمد تقي الشيرازي تجاه الاستفتاء البذرة الأولى التي وجهت الأنظار نحو المقاومة الجدية ضد الاحتلال البريطاني؛ولهذا فان الدور القيادي الشيرازي تميز بمدتين الأولى بدأت منذ توليه المرجعية في أيار ١٩١٩ حتى آذار ١٩٢٠ في حين تبدأ الفترة الثانية والتي استثمرت بالمواقف المشرفة حتى وفاته في ١٧ آب ١٩٢٠، فقد تميزت المدة الأولى بان الشيرازي قام بتعزيز القيادة الدينية في معارضة المشاريع البريطانية وحل المشاكل التي تواجه حركة المقاومة الإسلامية وذلك قبل أن يتخذ موقفا حازما بالبدء بمواجهة مسلحة ضد الاحتلال البريطاني حتى يتمكن من إنجاح السبل القادرة على تحقيق النجاح في الحالة الثورية وجعل من المؤسسة الدينية عامل جذب لأنظار أبناء الشعب وتمكن من حل المسألة المهمة الخاصة بالتناحر والصراع بين العشائر من طريق خلق التآلف والتقارب في وجهات النظر المختلفة بالشكل الذي يمكن من خلاله الاستفادة منهم في مقاومة المحتل ، ذلك أن الثقل الذي تتمتع به هذه العشائر في كل موقف سياسي لا يستهان به .

ABSTRACT

The religious authority is considered as the highest institution to issue religious legislation in line with the Glorious Quran and the concepts of the Ahalalbayt (Peace be upon them) . This institution has set itself two different approaches to thought and attitudes ،one of which is the logical approach that moves the variables of political and social conditions while facing the reticent trend which does not interact with the variables .The religious authority in Iraq has played so prominent a role in leading the popular masses in different political and social situations.

The completion of the British forces occupation of Iraq in 1917 had the greatest impact on stirring the Iraqi resistance against the occupier ،especially in the city of Karbala ،as the presence of the great marja (religious consultant) Sheikh .Shirazi as so effective and people resort for consultation and emulation to issue and edict on ،23/1/1919 which had the role a large Shiite circle opposing to the occupation .As far as the close relationship between the religious institution and the political events grew so interactive in Karbala and Shirazi took charge of leadership of the religious institution ،which moved from Najaf to Karbala and then triggered the referendum ، the first seed، to designate that there was a serious resistance of the occupier. Such a leadership marked honourable positions، attracted all the classes of the community and created harmony and convergence in the different points of view of the masses to as resist the occupier.

المقدمة

الحمد لله الذي اخرجنا من ظلمات الجهل الى انوار المعرفة والعلم ، والصلاة والسلام على سيد الخلق وأشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله ومن سار على دربهم إلى يوم الدين .

امتلكت المرجعية الدينية مؤهلات فكرية وسياسية سمحت لها المشاركة بالاحداث السياسية التي لا تتعارض مع القيم الاسلامية ، حيث كان للتحرك السياسي الذي قادته المرجعية الدينية في ثورة العشرين في العراق عام ١٩٢٠ اثر في تفاعل الفئات الشعبية معها والتفافها حولها من اجل اصلاح الواقع السياسي الذي تبنته المرجعية الدينية العليا فيه ، حيث شكل هذا التفاعل رافدا مهما من روافد بلورة الوعي السياسي للمجتمع وانضاج المفاهيم الديمقراطية والدستورية .

ان سبب اختيار موضوع (موقف المرجعية الدينية العليا من الاحداث السياسية في كربلاء ١٩١٨-١٩٢٠) لتسليط الضوء على الدلالات والابعاد السياسية التي عايشتها المؤسسة الدينية في خضم الاحداث التي خاضتها في المجتمع وطبيعة الدور القيادي الذي مارسته في توجيه المجتمع وفق القرارات السديدة التي مثلت جوهر ما تحتاجه الامة في تلك المرحلة .

اقتضت ضرورة البحث تقسيمه الى محورين ، المحور الاول المعنون (موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في كربلاء ١٩٠٠-١٩١٨) تناولنا فيه نبذه موجزة عن مفهوم المرجعية الدينية وتسلسلها التاريخي واهميتها في الحياة العامة للمجتمع مرورا بدورها التاريخي والسياسي في الاحداث السياسية التي مرت على كربلاء في المدة من ١٩٠٠-١٩١٨ والتي ساهمت في بلورة الوعي الفكري والسياسي فيها ، لننتقل بعدها الى المحور الثاني المعنون (الاثر الديني والسياسي للمرجعية الدينية في الاحداث السياسية لكربلاء ١٩١٨ –١٩٢٠) لنبين فيه اثر المرجعية الدينية في الاستفتاء العام في كربلاء عام ١٩١٨ والدور الذي ادته في افشال المخطط البريطاني الرامي الى السيطرة المباشرة على

العراق من خلال امرار الاستفتاء بما يتلاءم مع مصالحهم الاستعمارية فضلا عن توضيح الدور القيادي للمرجعية الدينية المتمثل بالمرجع الشيرازي في قيادة وتوجيه المجتمع الكربلائي خاصة والعراقي عامة في ثورة العشرين وصولا الى تأسيس حكومة عربية مستقلة ، تليهم خاتمة بينا فيها اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

اعتمد البحث على مجموعة من مصادر المتنوعة التي تخص موضوع البحث منها كتاب كربلاء في التاريخ الجزء الثالث لعبد الرزاق الوهاب ، وكتاب الحقائق الناصعة في الثورة العراقية في ١٩٢٠ ونتائجها لفريق مزهر الفرعون ، وكتاب لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث بجزئيه الرابع والخامس لعلي الوردي ، وكتاب تاريخ الحركة الاسلامية المعاصرة في العراق لعبد الحليم الرهيمي ، وكتاب الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ لعبد الله الفياض ، وكتاب تاريخ العراق السياسي الحديث ،الجزء الاول لعبد الرزاق الحسني ، فضلا عن عدد من من الكتب التي اغنت البحث بكم كبير من المعلومات القيمة .

المحور الاول : موقف المرجعية الدينية من الاحداث السياسية في كربلاء ١٩٠٠-١٩١٨

اولا : مفهوم المرجعية الدينية

عندما خلق الله الإنسان وأمره بالطاعة والعبادة لم يتركه ضالاً حائراً يخوض في اتجاهات هذه الحياة المجهولة فهو يحتاج دائماً الى قوة لها صلة بالسماء تستطيع أن ترفعه وترقيه وتوضح له طريق الصلاح ، وقد تتمثل هذه القوى بادئ ذي بدء بالأنبياء والأوصياء ومن بعدهم الأئمة عليهم السلام وصولاً الى الإمام الثاني عشر الإمام الحجة المهدي عجل الله فرجه الذي أوصى بالعلماء الأعلام في عصر الغيبة الكبرى [١] ، فقد برز دور القيادة المرجعية للامة بالشكل الذي يواكب تطور الحياة ، وعبر الممارسة القيادية القادرة على توجيه الامة على المستويات كافة الثقافية والاجتماعية والسياسية وعلى ترشيد المواقف في مواجهة كل حالات التحدي ، وعليه تكون قيادة الفقيه جامعة لأمور الدين والدنيا معا فضلا عن ادارة الامة في حركتها السياسية [٢] فهم يقومون بأعمال الامام الغائب عجل الله فرجه حتى ظهوره الشريف ، وعليه فهمتهم

النيابة عن الامام الغائب نفسه في تفسير الشريعة التي جاء بها القرآن الكريم وتطبيقها بل تطويرها مع تطور الاوضاع الدينية منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣] .

تميز المذهب الامامي من غيره من المذاهب الإسلامية بفتح باب الاجتهاد الذي يعد أحد المميزات الأساسية للمذهب الامامي الاثني عشري ، والذي كان مدار اهتمام العلماء الأبرار في هذه الطائفة الحقّة ، والاجتهاد عند الامامية لا يعني التوسع على حساب الحكم الشرعي بما يلائم مستجدات العصر او ارضاء لعامة الناس او للحكام والمتسلطين وغيرهم من أهل النفوذ بل ان الاجتهاد عندهم هو عبارة عن القدرة على استخراج الحكم الشرعي والوظيفة العملية الشرعية من الأدلة المعتبرة الكافية في الخروج عن المسؤولية أمام الله تعالى، فالاجتهاد هو استنباط الحكم الشرعي من منابعه الأصلية ويفرض ذلك على المجتهد أن يبذل قصارى جهده في البحث والفحص العلمي الدقيق عن الأحكام الشرعية وان لا يتهاون بها او يفرط فيها ، لأنه مؤتمن ومسؤول عن هذه الأمانة يوم القيامة [٤] ، والمجتهد لا بد أن تتوفر فيه عدة شروط منها البلوغ والعقل والذكورة والايمان والعدالة والحرية [٥] فضلا عن طهارة المولد ، وان يكن عارفا بالدليل العقلي وعارفا بلغة العرب نحوا واعرابا وتصريفا وبأصول الفقه ليقوى على معرفة الادلة وكيفية الاستنباط، وبالبلاغة ليتمكن من الاستنباط بحيث يميز العبارة الصحيحة من الناقصة وان يكن عارفا بالكتاب والسنة ناهيك عن معرفة مقصود الشرع ،أي يكون خبيرا بالكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ واسباب النزول وشرط المتواتر والاحاد والصحيح والضعيف وحال المروريات وسير الصحابة [٦] .

كان لمبدأ الاستقلالية الذي اختصت به المرجعية الدينية في العراق اهمية تاريخية في ثباتها وتجددها ، اذ زرعت في نفوس رجالاتها قوة الارادة في احتواء الواقع السياسي وتحديات العصر [٧].

ثانيا : موقف علماء كربلاء من الاحداث السياسية في العراق ١٩٠٠-١٩١٨

يعود ظهور الوعي الفكري في كربلاء في العصر الحديث الى اواخر سبعينات القرن التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين وذلك بفعل عاملين الاول الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥[٨] التي نجحت في إعادة الثقة في نفوس الأمة وقدرتها على المشاركة في الحكم ، إذ أكد العلماء في الحوزات العلمية عدم وجود أي تقاطع بين الحركة الدستورية والمبادئ الإسلامية الحقيقية [٩] ، والعامل الاخر اعلان الدستور العثماني ١٩٠٨ [١٠] والدور الذي لعبه اعضاء فرع جمعية الاتحاد والترقي في كربلاء [١١] ببث الوعي الفكري للأحداث السياسية وانعكاساتها على المجتمع ، إذ رحب به مثقفو كربلاء وعدوه خطوة نحو التقدم والحرية [١٢] ، اذ كان لكل من هذين العاملين دور رائد في بلورة الوعي المعرفي والسياسي في كربلاء ، وافرزت كل من الثورة الدستورية الايرانية والعثمانية مناخا فكريا ناميا كان له الدور البارز في توعية الطبقة المثقفة وادراكها وتفاعلها مع الاحداث والتطورات السياسية الطارئة [١٣] ، هذا فضلا عن دور المرجعية الدينية في كربلاء بالوقوف ضد الاحتلال الايطالي لليبيا عام ١٩١١م من خلال اثارة الناس على الجهاد والتطوع من طريق اصدار الفتاوي التي تدعوهم الى ذلك فقد عقد اهالي كربلاء اجتماعا عاما عند ضريح الامام الحسين ﷺ القيت فيه الخطب الحماسية ثم جرى الاكتتاب لجمع التبرعات لدعم العمل الجهادي فيها [١٤] مما يعكس قوة موقف مدينة كربلاء ومرجعيتها الدينية في مواجهة العدوان الايطالي ومدى تفاعلهم مع مشاكل العالم الاسلامي [١٥] .

كان لهذه الاحداث السياسية الخارجية ومدى استجابة علماء كربلاء لها اثر كبير في تأكيد قوة المرجعية الدينية في كربلاء وصلابتها ومتانة القاعدة الشعبية المثقفة التي تستند إليها في تطبيق قراراتها ومفاهيمها ، فلولا وجود الوعي الديني والسياسي الثوري لما تمكنت المرجعية الدينية من تطبيق قراراتها على ارض الواقع ، وهذا ما نلمسه بوضوح عندما تصدت المرجعية الدينية بكل ثقلها وثقتها بقراراتها السياسية وقاعدتها الجماهيرية

للاحتلال البريطاني الزاحف باتجاه البصرة في السادس من تشرين الثاني ١٩١٤ [١٦] بعد ان نزلت القوات البريطانية ميناء الفاو قادمة من البحرين عبر مياه الخليج العربي لتبدأ مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق [١٧] بعد ان انكفأت القوات العثمانية امامها ليبرز دور المرجعية الدينية المتمثل برجالها الاعلام الذين انصبت جهودهم على محاولة تحريك الامة ومن ثم قيادتها لقيام عمل سياسي منظم يضطلع بمهام المرحلة ، ويكون بمثابة النواة الاولى لتحرك اكثر شمولية وذلك بعد ان طلبت منها الدولة العثمانية العون والمساعدة لنصرتها في الحرب ضد بريطانيا [١٨] ، بعد ان وصلت الى مدينة كربلاء والنجف في ٩ تشرين الثاني ١٩١٤ برقيات من البصرة تحذر من عدم التصدي للكفرة الذين اخذوا يحيطون بالمدينة موضحة أن خطرهم سيتجاوز حدود العراق ويهدد الاسلام والمسلمين عامة [١٩] ، اذ جاء فيها ثغر البصرة الكفار محيطون به الجميع تحت السلاح ، يخشى على باقي بلاد الاسلام ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع [٢٠] ، حيث وقفت المرجعية الدينية بكل ما امتلكته من نضوج سياسي منبثق من اصالتها اسلامية الى جانب الدولة العثمانية حين اصدرت الى رؤساء العشائر فتواها بالجهاد ضد قوات الاحتلال البريطاني [٢١] وعليه فقد اندفعت الاعداد الكبيرة من المجاهدين يحدوهم تلبية نداء المرجعية الدينية وليس من باب الدفاع عن الدولة العثمانية التي اذاقتهم سوء المعاملة والتهميش السياسي وللدفاع عن بلاد الاسلام خوفا من سيطرة بريطانيا على مقدرات العراق ، لذا فقد ظهرت في مدينة كربلاء حركة واسعة دعت الى محاربة الكفار [٢٢] والتصدي للمحتل البريطاني بعد ان عدت الدولة العثمانية اهون الشرور كونها سلطة اسلامية على خلاف الاحتلال البريطاني الذي عدته سلطة كافرة جاءت لضرب الدين الاسلامي فاحتشد الاهالي والعلماء في تظاهرة كبرى يتقدمهم السيد اسماعيل الصدر الذي سار بهم الى الصحن الحسيني الشريف فتناول سيفا مرصعا محفوظا هناك وقلده الى القائد العام للجيش العثماني نور الدين بك [٢٣] بعدها خرجت الجموع المحتشدة وقوافل المجاهدين باتجاه البصرة لتنقسم على ثلاث فرق الفرقة الاولى توجهت

الى القرنة والثانية الى الاحواز والثالثة الى الشعيبة ، إذ وصل وفد مجاهدو كربلاء من طريق نهر الفرات الى ضواحي الشعيبة في نيسان ١٩١٥ برفقة القوات العثمانية بقيادة سليمان عسكري بك الذي قام بتوزيع المجاهدين على جناحين الايمن والايسر واختار عليهما شخصيات دينية وعشائرية [٢٤] ، بينما اختار الوسط للقوة العسكرية العثمانية ، الا ان خطته هذه لم تكن مدروسة بصورة جيدة فقد جعلت جيش المجاهدين ينتظر في الصحراء لوقت طويل مما اعطى للقوات البريطانية الوقت الكافي لتعزيز قوتها وتحصين مواقعها ، الامر الذي تسبب في هزيمة القوة العثمانية والمجاهدين الذين لم يدركوا اساليب الحرب الحديثة فضلا عن تسريب انباء بمقتل القائد العثماني الذي انتحر فيما بعد اثر تلك الهزيمة [٢٥] .

كان الهزيمة التي حلت بالمجاهدين في معركة الشعيبة حافزا لنشر روح الثورة في جميع انحاء الفرات الاوسط [٢٦] ضد العثمانيين الذين اتهموهم بالخيانة [٢٧] ففي مدينة كربلاء قام الفارون من الجندية ببدء عصيان ضد الحكومة العثمانية المحلية في ٢٧ حزيران ١٩١٥ اذ هاجموا الدوائر الحكومية واحرقوها ، وقد تزعم هذا العصيان الشيخ محمد علي كمونة واخوه فخري ، وتحسبا لتطورات لا تحمد عقباها فقد توسط رجال المرجعية الدينية في كربلاء بين الحكومة العثمانية المحلية وال كمونة ، حتى تمام المصالحة بينهما ، إذ ارسلت الحكومة العثمانية متصرفا جديدا الى مدينة كربلاء وهو حمزة بك ، وهدأت الاضطرابات السياسية في كربلاء بعدها شيئا ما الا ان قيام بريطانيا بإرسال جاسوسا الى مدينة كربلاء يعرف بادكار وود الذي عمل مع اعوانه على إثارة الفتنة في المدينة لتنفجر الاضطرابات فيها من جديد في ايار ١٩١٦ والتي انتهت بطرد العثمانيين من المدينة نهائيا [٢٨] ، فأوكلت الادارة البريطانية الى ال كمونة ادارة المدينة بشكل حكم ذاتي [٢٩] لكن الامر لم يستمر طويلا فسرعان ما سعت بريطانيا الى فرض هيمنتها على المدينة بمنع قيام اي نوع من الحكم الذاتي نظرا لما امتازت به مدينة كربلاء من غزارة في انتاج المواد الزراعية مما يعني لبريطانيا جمع اكبر قدر من الضرائب ، وعليه فقد اصبحت المدينة يديرها مكتب الحاكم البريطاني

الرائد بوفيل بصفته معاون الحاكم السياسي في كربلاء [٣٠] .

بعد النجاح الكبير الذي حققته القوات البريطانية على القوات العثمانية وجموع المجاهدين في الفرات الاوسط تقدمت وبسرعة كبيرة لمواصلة احتلال الاجزاء الاخرى من العراق وفقا لاعتبارات سياسية وعسكرية تتعلق بقطع الطريق امام العثمانيين خوفا من تجميع قواتهم بالعراق مما يؤثر في تواجدها فيه [٣١] فضلا عن عدم فسح المحال لأي دولة معادية بتهديد مواصلاتها مع الهند ومنافعها الاقتصادية الواسعة في حقول نفط كركوك [٣٢] ، ما دفعها الى مواصلة تقدمها باتجاه بغداد واحتلالها بشكل مباشر في ١١ آذار ١٩١٧ [٣٣] ولتكمل زحفها شمالا باتجاه الموصل وانهاء الوجود العثماني في العراق في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ بعقد هدنة مودروس [٣٤] .

ادركت المرجعية الدينية في كربلاء اهداف بريطانيا ورغبتها باستمرار سيطرتها المباشرة على العراق وعدم تنفيذ الوعود التي قطعتها للعرب في الحصول على الاستقلال والوحدة فقامت بتصعيد المقاومة ضد الاحتلال البريطاني بغية الحصول على الاستقلال التام ، فدعت الى صيغة اخرى تنسجم مع تطلعات العراقيين ورغباتهم في اقامة حكومة خاصة بهم .

المحور الثاني : الاثر الديني والسياسي للمرجعية الدينية في الاحداث السياسية لكربلاء ١٩١٨ – ١٩٢٠

اولا : موقف المرجعية الدينية في كربلاء من الاستفتاء البريطاني عام ١٩١٨

بعد عقد هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩١٨ وانتهاء العمليات العسكرية العثمانية ، اصبح العراق بعد هذا التاريخ تحت حكم الادارة البريطانية [٣٥] التي انقسم الراي فيها الى اتجاهين مختلفين بشأن نوع الادارة المطلوبة في العراق ، فالاتجاه الاول تمثل بجناح وزارة الخارجية في لندن بقيادة اللورد كيرزن دعا الى حكم وادارة بريطانية غير مباشرة على العراق ، اما الاتجاه الثاني الذي تبنته حكومة الهند البريطانية الذي دعا الى ادارة مباشرة لبريطانيا على العراق بسبب تحمل مكتب الهند البريطاني اعباء الحملة العسكرية على العراق فضلا عن اهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة الى الهند ومخزن النفط واشرافه

على الخليج العربي ونفط عبادان ، كل ذلك جعل امر التخلي عن العراق ولو بصورة جزئية امرا صعبا على الحكومة البريطانية [٣٦] ولما كان نص المنشور البريطاني- الفرنسي المصرح به في ٨تشرين الثاني ١٩١٨ من ان بريطانيا وفرنسا قد خاضتا الحرب ضد الدولة العثمانية من اجل تحرير الشعوب التي رزخت تحت النير العثماني وانهما وعدتا بإقامة حكومات وطنية تساعد بإنجاح امنياتها القومية والوطنية بعد امتثالها لقرارات عصبة الامم [٣٧] ولما كان ارنولد ولسن نائب الحاكم المدني العام في العراق من انصار الادارة المباشرة على العراق فقد حاول الموازنة ما بين الاتجاهين بجعل ادارة العراق مباشرة من بريطانيا تحت غطاء حكومة عربية منتخبة ، وعليه فقد قدم اقتراحه هذا الى الحكومة البريطانية في ٢٤تشرين الثاني ١٩١٨ الذي تمثل بإجراء استفتاء شعبي في العراق لاختيار شكل الحكومة المقبلة [٣٨] وبعد ان استعرضت اللجنة الوزارية التابعة للحكومة البريطانية للوضع السياسي للعراق قررت طرح ثلاث اسئلة على الشعب العراقي ليجيب عليها وتضمن هذه الاسئلة الآتية:

١-هل يؤيدون اقامة دولة عربية واحدة تحت اشراف بريطاني ، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل الى الخليج العربي .

٢-وفي هذه الحالة هل يرون تنصيب رئيس عربي فخري على هذه الدولة الجديدة .

٣- فان كان الامر كذلك فمن يفضلونه رئيسا ؟ ، وفي راينا ان من المهم جدا الإفصاح بصدق عن الراي المحلي حول هذه النقاط ، افصاح من النوع الذي يمكننا اعلانه على العالم باعتباره الراي غير الخاضع لتأثير ما والمعلن من سكان ما بين النهرين [٣٩] .

وعليه فقد توجه الميجر تيلر حاكم الحلة السياسي الى مدينة كربلاء للإشراف على الاستفتاء ودعا عدداً من وجهائها وتجارها الى اجتماع في سراي الحكومة ، واعرب لهم عن رغبة بريطانيا في ايفاء وعودها للعراق بتشكيل حكومة وطنية من خلال استطلاع اراء الاهالي بشكل الحكومة المرتقبة [٤٠] ، فنهض من بين الحضور السيد عبد الوهاب ال وهاب وقال ان هذا الاجتماع لا يمثل مدينة كربلاء تمثيلا تاما ليستطلع رايها في مستقبل

البلاد ، وانه لابد من امهال المجتمعين ثلاثة ايام للبحث في هذا الامر الخطير لإعطاء القرار اللازم [٤١] ، فايد الحاكم هذا الاقتراح ، وما ان انفض المجتمعون حتى استفتى احد الحضور المرجع الديني المطاع الشيخ محمد تقي الشيرازي [٤٢] في جواز انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين ، فاصدر المرجع محمد تقي الشيرازي فتوى نصت ليس لاحد من المسلمين ان ينتخب او يختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين [٤٣] ، فكان لهذه الفتوى اثر سلبي على الحكومة البريطانية التي اثارتها هذه الفتوى ، فعقد رجال الدين في كربلاء اجتماعا في منزل السيد محمد صادق الطباطبائي واجتماعا اخر في منزل المرجع محمد تقي الشيرازي للتشاور في امر الاستفتاء [٤٤] واستقر رايهم على كتابة مضبطة قدمت الى الحاكم البريطاني في العراق جاء فيها (حسب تبليغ حضرة حاكم الحلة لنا عن الدولة المفخمة بريطانيا انها قد تفضلت على العراق بطلب انتخاب اي امير يرونه .... وقد اجتمعنا نحن اهالي كربلاء امتثالا لأمركم وبعد مداولة الآراء وملاحظة الأصول الاسلامية وطبقا لها تقرر رأينا على أن تستظل بظل راية عربية اسلامية ، فانتخبنا احد انجال الشريف حسين ليكون اميرا علينا مقيدا بمجلس منتخب من اهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الامة وما تقتضيه شؤونها) [٤٥] .

حاولت بريطانيا الرد على المضبطة التي وقعها علماء الدين في كربلاء والوطنيون برفضهم استلام المضبطة بحجة انها لم تسلم في الوقت المناسب من جهة والعمل على تنظيم مضبطة جديدة ليوقعها مؤيدوهم من جهة اخرى ، الا انه في المحصلة النهائية لم تعتمد بريطانيا اياً من المضبطتين لان الاولى لم يوقعها الشيرازي الذي يمثل رأيه الثقل الاكبر في مدينة كربلاء وعليه تكون المضبطة لا تمثل الراي العام في المدينة وكذلك ان المضبطة الثانية لا تمثل راي زعماء مدينة كربلاء ووجهائها [٤٦] .

اراد الشيخ المرجع محمد تقي الشيرازي تقيد بريطانيا بوعودها للعرب بالاستقلال بحكومة وطنية مستقلة من خلال ارسال نسخة من المضبطة الاولى الى الشريف حسين

في الحجاز بيد الشيخ محمد رضا الشبيبي لكي يستند إليها عند مطالبة البريطانيين بتنفيذ وعودهم التي قطعوها للعراقيين ، وقد اظهرت فتوى المرجع محمد تقي الشيرازي تأثيرا كبيرا في بقية مناطق العراق التي جاءت مضابطها متضامنة مع مضبطة كربلاء مما اثار الحاكم البريطاني الذي رفضها برمتها ولم يدرجها في النشرة الرسمية للاستفتاء [٤٧] .

بعد وفاة المرجع الكبير محمد كاظم اليزدي [٤٨] في ٣٠ نيسان ١٩١٩ ارادت بريطانيا استمالة المرجع محمد تقي الشيرازي الذي انتقلت اليه رئاسة المرجعية العليا في العراق وكذلك انتقال مركزها من مدينة النجف الى مدينة كربلاء من خلال ارسال برقية تعزية الى المرجع محمد تقي الشيرازي تضمنت اشكالا من المدح والثناء له جاء فيها (نسال الله ان يتغمد الراحل الكريم برضوانه ويسكنه فسيح جناته وان يعوضنا بكم خيرا ونطلب من المولى عز وجل ان يطيل بقاءكم ويسعد ايامكم ويعلي قدركم..)[٤٩] ، الا ان المرجع محمد تقي الشيرازي لم يرد عليها ، فعمل الحاكم السياسي العام ارنولد ولسون على زيارته في منزله وحاول استدراجه وايقاعه في فخ الطائفية من خلال طلبه ترشيح رجل دين شيعي ليحل محل سادن الروضة في سامراء السني المذهب ، لكن خاب ظنه حينما اجابه المرجع محمد تقي الشيرازي بقوله: لا فرق عندي بين سني وشيعي، ان الكيليدار الموجود رجل طيب ولا اوافق على عزله [٥٠] ولما فشل ويلسون في استمالته انتقل في تعامله معه الى اسلوب الترهيب ، إذ أصدر اوامره في مطلع شهر تموز ١٩١٩ بإلقاء القبض على ستة من الوجوه البارزة في مدينة كربلاء الذين كان لهم دور في حركة المقاومة ضد بريطانيا وهم عمر الحاج علوان وعبد الكريم العواد وطليفح الحسون ومحمد علي ابو الحب والسيد محمد مهدي الموسوي والسيد محمد علي الطباطبائي [٥١] ، فما كان من المرجع محمد تقي الشيرازي الا ان كتب بعد يوم واحد من اعتقالهم الى السير ارنولد ويلسون كتابا نبه فيه على عمله هذا، وان من اعتقلهم لم يرتكبوا جرما يستحقوا عليه الاعتقال سوى مطالبتهم بحقوق بلدهم ، وطالب في ختام كتابه اخلاء سبيلهم [٥٢] في ١٩آب ١٩١٩ رد ويلسون على كتاب

المرجع محمد تقي الشيرازي برسالة جاء فيها (لي الشرف ان اعرض لكم انه وصلنا كتابكم ...تذكرون بكل اسف ان الاعمال التي اقدمت عليها بريطانيا العظمى لإجراء واجبات وظائفها ولفظ احكام القوانين والانظمة اوجبت استياء وتشويش العلماء الاعلام دامت بركاتهم في كربلاء ومن خلال مدة الاثني عشر شهرا الماضية ثبت ان بعض الاشخاص في كربلاء يقومون بتشويش الاذهان .. لذا لاحظت من الواجب القبض على بعض الافراد .. ونظرا لإقدامكم فقد عزمنا على تسريح السيد محمد علي الطباطبائي وارساله الى سامراء على ان يسكن هناك ولا يخرج منها بدون اجازة منا) [٥٣] ولد كتاب ويلسون ردة فعل قوية لدى علماء الدين عامة والمرجع محمد تقي الشيرازي خاصة الذي قرر اعلان خطوة غير متوقعة من الجانب البريطاني وهي مغادرة العراق الى ايران احتجاجا على سياسة الحكومة البريطانية واعتدائها على كرامة الوطنيين ومصادرة حرياتهم [٥٤] وان يفتي من هناك بالجهاد ضدها [٥٥] وحينما انتشر هذا الخبر بين الاوساط العراقية اخذت الوفود تتوافد الى مدينة كربلاء لتأييد موقف المرجعية الدينية ، حينها شعر ويلسون بخطورة الموقف وضرورة استرضائها بعد ان ايقنت ان سياستها في مدينة كربلاء غير حكيمة ، فعمل على نقل حاكم مدينة كربلاء الميجر بوفل الى قضاء طويريج واطلاق سراح المعتقلين [٥٦]، فولدت عودتهم يوم ٢ كانون الاول ١٩٢٠ ابتهاجا في مدينة كربلاء حيث استقبلوا بحفاوة كبيرة ، وعدت عودتهم نقطة نجاح للمرجعية الدينية في كربلاء وقوة موقفها السياسي [٥٧] .

اذ ادركت المرجعية الدينية في كربلاء وعلى رأسها محمد تقي الشيرازي منذ البداية ان مسألة الاستفتاء ماهي الا خطة بريطانية يراد منها تثبيت الوجود البريطاني المباشر في العراق ، لذا اخذت المرجعية الدينية بالتحرك لإحباط مشروع بريطانيا بالتشجيع على انشاء الجمعيات الوطنية الاسلامية والعمل على اذكاء الروح الوطنية بالإكثار من عقد الندوات والاجتماعات السرية والعلنية لكشف المخططات البريطانية الرامية للسيطرة على مقدرات العراق ، فكان من ابرز هذه الجمعيات الجمعية الاسلامية التي اتخذت من مدينة

كربلاء مقرا لها ، إذ اشرف على تأسيسها المرجع محمد تقي الشيرازي نفسه [٥٨] وتحت رئاسة ولده محمد رضا الشيرازي ، تأسست هذه الجمعية اواخر عام ١٩١٨ بعد ان ضمت في عضويتها كلاً من السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني والسيد حسين القزويني والشيخ ابو المحاسن والشيخ عبد الكريم العواد والشيخ عمر الحاج علوان والشيخ عبد الهادي القنبر [٥٩]كان من ابرز اهدافها مكافحة الاحتلال البريطاني وان يكون الحكم في العراق حكما ملكيا دستوريا [٦٠] ، وكونت لها عدة فروع في مناطق متعددة من العراق بعد ان ادت دورا كبيرا في انهاء الصراعات العشائرية وتوحيد الصف الوطني وتوجيهه نحو قضية الاستقلال ، وكان من ابرز شعاراتها حب الوطن من الايمان للوطن نحيا وللوطن نموت [٦١] مع ان هذه الجمعية استمرت في ممارسة عملها سريا الا ان نشاطها لم يقتصر على توزيع المنشورات المنددة بالاحتلال البريطاني فقط بل كان لها دور في التنسيق مع جمعية حرس الاستقلال ، وكان من اهم اهداف هذا التنسيق توحيد الكلمة بين الطوائف والقوميات العراقية وبالخصوص بين الشيعة والسنة وذلك في وقت اصبحت فيه المرجعية الدينية في مدينة كربلاء في قمة نشاطها السياسي والحركي في تأسيس جمعيات اسلامية او تأييد مبادرات حركية تمنحها صفة الشرعية اذ ان هذه التطورات تدل على مدى التبلور الوعي الناضج للمرجعية الدينية وزعيمها المرجع محمد تقي الشيرازي [٦٢] الذي مثل توليه للمرجعية الدينية حلا لمسالة غياب الزعامة الدينية السياسية القوية والقادرة على ان تكون عامل جذب وتوجيه بين المرجعية الدينية العليا والمجتهدين من خلال العمل على توجيه الحركة السياسية للامة وتوحيد موقفها السياسي بربط وتفعيل مقوماتها الرئيسة بدءا من العلماء المجتهدين مرورا بوكلاء المرجعية ورؤساء العشائر والزعماء المحليين والمثقفين الاسلاميين وانتهاء بالقاعدة الشعبية العامة في المدن [٦٣] .

وعلى الصعيد الدولي السياسي والاعلامي فقد تكثفت النشاطات السياسية والاعلامية للمرجعية الدينية التي مارست ضغوطا دولية على بريطانيا من خلال ارسال المرجع محمد

تقي الشيرازي كتابا سريا الى الوزير المفوض الامريكي في طهران يوم ١٣ شباط ١٩١٩ جاء فيه نظرا الى ما املته ...الشروط المعروفة التي قدمها رئيس الجمهورية الامريكي لإحقاق الحقوق وتقرير المصير ، رأى الشعب ان يستعين بحكومة الولايات المتحدة للمطالبة بحقوقه وانجازها ، كذلك بعث برسالة مشابهة الى الرئيس الامريكي ولسن [٦٤] .

قصد المرجع محمد تقي الشيرازي من هذه الرسائل الدعوة للوحدة ونبذ الفرقة وبعد مخاطبته الجهات الدولية وعدم استحصال الاجابة المطلوبة عمل على تقوية الصف الوطني من خلال شد التلاحم بين طوائف المجتمع المختلفة بعدم ترك ثغرة ينفذ منها المحتل بين اوصال الشعب ، وعليه ففي يوم ٢٥ اذار ١٩٢٠ ارسل رسالة الى الشيخ موحان الخير الله احد شيوخ عشائر المنتفك جاء فيها ان جميع المسلمين اخوان تجمعهم كلمة الاسلام وراية القرآن الكريم والنبي الكريم ﷺ والواجب علينا جميعا الاتفاق والاتحاد والتواصل والوداد وترك الاختلاف .. والتعاون على البر والتقوى والتوافق في كل ما يرضي الله تعالى [٦٥] ، ووجه رسالة اخرى الى في اليوم التالي ٢٦آذار ١٩٢٠الى الشيخ احمد الداوود احد علماء السنة في بغداد اورد فيها كلمة الجهاد واختتمها بالقول (ارجو ابلاغكم جزيل السلام والدعاء لإخواننا المؤمنين ونسال لهم خير الدارين)[٦٦] .

ان هذا الاتجاه الوحدوي الذي زرعته المرجعية الدينية في كربلاء وزعيمها المرجع محمد تقي الشيرازي بين العراقيين على اختلاف طوائفهم قد ولد خوفا لدى البريطانيين الذين لا تروق لهم وحدة العراقيين بعد ان كانت هذه الاتصالات تصل الى اسماعهم لذا انعكس خوفهم في احد التقارير الذي جاء فيه إشارة الى وحدة السنة والشيعة بانهم قد ازدادوا ثقة بهذا الاتجاه الوحدوي سواء كان وهميا او حقيقيا ، واضاف التقرير ان الامور السياسية اصبحت تناقش اليوم في كل مكان وبين الجمع دون تحفظ [٦٧] ،ونشط المرجع محمد تقي الشيرازي في تنظيم عدة مضابط موجهة الى الامير عبد الله بن الحسين يطلب منه القدوم للعراق ليكون ملكا بعيدا عن اي وصاية اجنبية ، وفي الوقت نفسه ارسل حاكم الحلة

السياسي البريطاني تايلور تقريرا الى الحاكم ارنولد ولسن ورد فيه يقال ان مضبطتين قد ارسلتا من كربلاء الى الامير عبدالله ...وفي حالة استلام رد ايجابي على الدعوة فان بعض زعماء الحركة قد قرروا القيام بعمل ...واذا لم نقم بعمل ما ...فيمكن توقع قيام بعض الاعمال المناوئة للحكومة البريطانية ...[٦٨] . وعليه يمكن القول ان بريطانيا كانت تخشى من تحركات المرجعية الدينية في كربلاء لإدراكها مقدار الثقل الديني والسياسي لها لدى الراي العام في مدينة كربلاء والعراق بصورة عامة .

ثانيا :اعلان المرجعية العليا في كربلاء الثورة على بريطانيا عام ١٩٢٠

برز دور المرجعية الدينية في كربلاء في التمهيد لثورة ضد الاحتلال البريطاني وقيادتها من خلال عقد اجتماعات واجراء مباحثات بينها وبين النخب الوطنية لتهيئة الاجواء الشعبية والتخطيط للعمل الموحد ، فاخذ زعماء الفرات الوسط بالتوافد على مدينة كربلاء في الايام العشر الأول من شهر شعبان [٦٩] بسبب عقد الحلفاء مؤتمر سان ريمو في ايطاليا يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠ [٧٠] الذي اعلن فيه ان العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي [٧١] وأعلن عن الانتداب في يوم ٣ ايار ١٩٢٠ مما تسبب في هياج شعبي كبير والمطالبة بحقوقهم المشروعة[٧٢] .

فعمل الوطنيون على عقد اجتماع سري ليلة ٣ ايار١٩٢٠ في منزل السيد ابو القاسم الكاشاني [٧٣] المجاور للصحن الحسيني الشريف إذ حضره كبار زعماء الفرات الاوسط واعيانه منهم عثمان العلوان وعمر العلوان والسيد عبد الوهاب الوهاب نور الياسري وجعفر ابو التمن وعبد الكريم الجزائري وشعلان ابو الجون [٧٤] فطرقوا في الاجتماع فكرة الثورة المسلحة إلا انه عارضها عدد من الزعماء لاعتقادهم ان العشائر والمدن غير قادرة على الصمود امام قوات دولة كبرى بجيوشها المسلحة ومدافعها وطائراتها الحديثة، ولاختلاف الاراء فيما بينهم قرروا استشارة المرجعية الدينية فحددوا لذلك عددا من المندوبين الذين قصدوا منزل المرجع محمد تقي الشيرازي واجروا معه مقابلة يوم ٤ ايار ١٩٢٠ الموافق

١٥ شعبان ١٣٣٨ وحدثوه في امر الثورة ، فأجابهم ان الحمل ثقيل واخشى أن لا يكون للعشائر قابلية المحاربة مع الجيوش المحتلة واخشى ان يختل الامن فتكون البلاد في فوضى وانتم تعلمون ان حفظ الامن اهم من الثورة بل أوجب منها [٧٥] ، فردوا عليه بانهم قادرون على حفظ الامن والنظام في البلد ، عند ذلك اجابهم بقوله اذا كانت هذه نياتكم وهذه تعهداتكم فالله في عونكم [٧٦] ، الا ان هذا الكلام لا يعني ان المرجعية الدينية اجازت الثورة المسلحة بل اجازت القيام بعمل سلمي للتعبير عن حقوقهم المشروعة في التحرر والاستقلال ، وفي الليلة التالية عقدوا كذلك اجتماعا اخر في منزل السيد نور الياسري في كربلاء وبعد المداولة اتفقوا على الاستمرار في مطالبة البريطانيين بالاستقلال بالطرق السلمية ، فاذا اصر البريطانيون على رفض مطالبهم فان العشائر تلجا عندئذ الى القيام بثورة مسلحة ، وبعد الاجتماع ادخلهم السيد عبد الوهاب على ضريح الامام الحسين عليه السلام واقسموا بالقرآن واحدا تلو الاخر على انجاز ما اتفقوا عليه [٧٧] .

بناء على طلب المرجع محمد تقي الشيرازي باتباع الطرق السلمية اولا في تحقيق الاهداف السياسية من بريطانية اجتمع في كربلاء عدد كبير من وجهاء المدينة في٤حزيران ١٩٢٠، وقرروا اختيار مندوبين عنهم لمقابلة السلطات البريطانية في العراق وبعد حوار ونقاش بين الجانبين اتفقوا على اختيار الشيخ محمد الخالصي والسيد محمد علي الطباطبائي وعدد اخر من الاعضاء ، اذ نظم هؤلاء مضبطة صيغت باسم اهالي مدينة كربلاء لتمثيلهم امام السلطات البريطانية للمطالبة بالاستقلال فضلا عن المطالبة بتشكيل دولة عربية يتزعمها ملك عربي مسلم مقيد بدستور ، وكتب المرجع محمد تقي الشيرازي في نهاية المضبطة عبارة صحيح نافع مفيد ان شاء الله تعالى [٧٨] وكان طلب المتظاهرين تشكيل مؤتمر عام عراقي يعلن فيه استقلال العراق استقلالاً تاما [٧٩] ونتيجة من عدم استجابة بريطانيا لمطالب المفاوضين عمت البلاد حالة من الاستياء إذ اصبحت الاجواء في كربلاء منذ ١٢حزيران ١٩٢٠ مهيأة للثورة ضد الوجود البريطاني في اي وقت ، وتحولت الاجتماعات السرية الى

مظاهرات علنية واخذ الشعراء بإلقاء القصائد الحماسية [٨٠] اذ خرجت مظاهرة من صحن العباس ﷺ القى فيها الشيخ محمد الخالصي خطابا [٨١] مثيرا تحدى فيه البريطانيين فكان له اثر كبير في صفوف المتظاهرين ، الامر الذي اثار الحاكم البريطاني بولي الذي توجه الى مدينة كربلاء يوم ٢٢حزيران ١٩٢٠ على راس قوة عسكرية فارسل كتابا الى المرجع محمد تقي الشيرازي جاء فيه ان هذه القوة جاءت لحفظ الامن والقاء القبض على عدد من الاشرار ، فرد عليه المرجع محمد تقي الشيرازي لقد تعجبنا غاية العجب من مضمون كتابكم ...ان جلب العساكر لمقابلة الاشخاص المطالبين بحقوقهم المشروعة من الامور غير المعقولة ...ومخالف للعدل وللإرادة الامة ، وفي نهاية الكتاب هدد البريطانيين اذا لم يرحلوا عن المدينة فان وصيتي للامة بخصوص السلم تصبح ملغاة في ذاتها ...وحذر بولي من انه اذا استخدم القوة ضد حقوق البلاد المشروعة فانه هو وامثاله سيتحملون مسؤولية اراقة الدماء [٨٢] الا ان بولي لم يأخذ بتحذير المرجع محمد تقي الشيرازي وعمد على اعتقال وجهاء المدينة ومنهم عمر العلوان ومحمد علي الطباطبائي ومحمد رضا الشيرازي ، وكاظم ابو ذان ونفوا الى جزيرة هجام في الخليج العربي ، مما تسبب في هياج الراي العام في مدينة كربلاء ضد بريطانيا [٨٣] في وقت اعلنت فيه شرارة الثورة في الرميثة يوم ٣٠ حزيران ١٩٢٠ وحدثت معارك طاحنة بين الثوار والقوات البريطانية ، حينها تدخل المرجع محمد تقي الشيرازي الذي وافق على اجراء مفاوضات مع الجانب البريطاني مقابل شرطين الاول سحب القوات البريطانية من مناطق القتال والاخر اعلان العفو العام واطلاق سراح المنفيين وعودتهم الى ديارهم [٨٤] ، الا ان بريطانيا رفضت هذه الشروط لأنه بقبولها تعطي انتصارا كبيرا للمرجعية الدينية على قواتها الموجودة بالعراق [٨٥] .

ادركت المرجعية الدينية في مدينة كربلاء ومن خلفها الحركة الوطنية ان المطالبة القانونية والمظاهرات السلمية لا تجدي نفعا ولا تسترجع حقا [٨٦] وانه لا مناص من استعمال القوة لحمل بريطانيا على تغيير سياستها اتجاه العراق ... وان القضية لا تحلها الا ثورة مسلحة [٨٧]

فأصدرت المرجع محمد تقي الشيرازي فتواه الشهيرة التي نصت على ان المطالبة بالحقوق واجب على العراقيين ويحق لهم ضمن مطاليبهم رعاية السلم والامن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية اذا امتنع الانكليز عن قبول مطاليبهم [٨٨] وعليه فقد اصبحت مدينة كربلاء اهم مراكز الثورة لوجود المرجع محمد تقي الشيرازي فيها فوقعت تحت سيطرة الثوار بعد ان ثار الاهالي ضد القوات البريطانية حيث خرج الكثير من سكان البلدة يحملون بنادقهم حتى امتلا الفضاء بأصوات اطلاق الرصاص [٨٩] مما اضطر القوات البريطانية في يوم ٦ آب ١٩٢٠ الى الاسراع في الانسحاب من كربلاء [٩٠] بعد رفع الثوار علم الثورة على دار بلديتها [٩١] وشكل الثوار فيها ثلاثة مجالس رئيسة لإدارة المدينة وهي المجلس العلمي الذي مثل المجلس السياسي والاعلامي للثورة ومن مهامه الرئيسة العمل على تهيئة الناس في صفوف الثورة من طريق الدعوة للمشاركة في المعارك الدائرة ، كان من اعضائه السيد ابو القاسم الكاشاني والسيد هبة الدين الشهرستاني [٩٢] ، بينما المجلس الملي وهو بمثابة المجلس الوطني لإدارة المدينة وترشيح الموظفين وجباية الضرائب [٩٣]، والمجلس الحربي الذي يقع على عاتقه القيادة العسكرية للثوار ووضع خطط دفاعية وهجومية [٩٤] وكان هناك مجلس اخر خاص بجمع الاغاثة لتمويل المعوزين من الثوار، واعضاؤه هم عيسى البزاز ومحمد رضا فتح الله وحيدر القضاب والحاج قندي إذ كانت هذه المجالس يديرها المرجع محمد تقي الشيرازي نفسه [٩٥] ، فقد ظهرت اثار هذه الادارة جلية منذ الايام الاولى للثورة حين تشكل مجلس قيادة الثورة ، فقد ظهر الدور القيادي للمرجع محمد تقي الشيرازي في الاشراف العام الديني والسياسي على الشؤون العسكرية والسياسية والادارية عبر قيادة وتوجيه الهيئات والمؤسسات التي أنشئت ابان الثورة بشكل مباشر، فقد ساهمت قيادته في حل مسالة مهمة كانت تواجه حركة المقاومة الاسلامية وهي انهاء – او الحد منه – الصراع والتناحر بين العشائر المختلفة التي تعد العمق الاستراتيجي للحركة الاسلامية[٩٦] فقد كان للفتوى التي اعلنها تأثير فاعل في ثوار مدينة كربلاء والمناطق الاخرى إذ تأثرت العشائر

بهذه الفتوى فراحت تشن الهجوم تلو الاخر ، الامر الذي جعل القوات البريطانية تنشئ لها حصون لتمنع عنها ضربات الثوار [٩٧] ، وخاض الثوار في مدينة كربلاء معركتهم مع القوات البريطانية في منطقة طويريج وسدة الهندية وبعد قتال عنيف وتحت قصف المدافع والطائرات البريطانية تمكنت القوات البريطانية من دفع الثوار الى مناطق قريبة من المدينة[٩٨] إذ اراد قادة الثورة التحصن في بساتين مدينة كربلاء لمقاتلة الجيش البريطاني الزاحف الا ان الاهالي وفي مقدمتهم السيد عبد الوهاب الوهاب أبوا أن تنتهك حرمة المدينة المقدسة بحدوث معارك فيها، فانسحب الثوار نحو ابو صخير [٩٩] ولقوة قرارات المرجعية الدينية وصلابتها وضراوة المعارك الجارية قررت بريطانيا تغيير سياستها في العراق فقد قامت بإبدال الحاكم السياسي البريطاني في العراق ارنولد ولسن بالسياسي بيرسي كوكس في محاولة منها لامتصاص النقمة الشعبية عليها داخل العراق [١٠٠] .

حاول المرجع محمد تقي الشيرازي الضغط على بريطانيا بمخاطبة جمعية عصبة الامم المتحدة في جنيف حينما بعث لها برسالة في ١٢ آب ١٩٢٠ ذكر فيها وعود الحلفاء بمنح العراق الاستقلال في ادارة شؤونه وتدبير مصالحه العامة بنفسه وان المحتلين البريطانيين نكثوا وعودهم وقابلوا الشعب بالقتل والتنكيل عند ذلك قام العراقيون مدافعين عن انفسهم وشرفهم ، بعد ان يئسوا من اصغاء حكومة بريطانيا لهم او حتى للتفاهم معهم بصورة سلمية ، واختتم رسالته بالقول وبصفتكم ناصري الضعيف جئنا بهذه النبذة اليسيرة ، نعلمكم موقف حكومة بريطانيا بالعراق فنستجير بمن يمثل العدل ، فانقذوا امة تأبى ان تعيش دون أن تأخذ حقها الصريح المعترف به ودمتم باحترام [١٠١] .

وفي خضم سير العمليات العسكرية والحربية في مدينة كربلاء وباقي اجزاء العراق تلقت مدينة كربلاء والعراق عامة نبأ وفاة المرجع الاعلى محمد تقي الشيرازي في ١٧ آب ١٩٢٠ ، ويقال انه اغتيل بالسم على ايدي عملاء بريطانيا [١٠٢] مما اثرت وفاته تأثيرا كبيرا في معنويات الثوار وسير تقدمهم العسكري [١٠٣] على الرغم من اصدار شيخ الشريعة

الاصفهاني الذي تولى المرجعية من بعده بيانا جاء فيه: اما بعد فانا اعزيكم وكافة الموحدين بفقد عميد المسلمين اية الله العظمى الميرزا قدس الله نفسه ، فقد قضى نحبه والتحق بربه بعد أن ادى حق وظيفته وقام بها حسب طاقته ، فلا تكن رحلته فتورا في عزائمكم وتوانيا في عملكم فالجد الجد حماة الدين واعضاء المسلمين النشاط النشاط ...[١٠٤] .

استمرت العمليات العسكرية بين الثوار والقوات البريطانية المتفوقة في العدد والعدة عدة اشهر انتهت بتمكن القوات البريطانية من اخماد الثورة في الفرات الاوسط الا ناحية ابو صخير التي استمر القتال فيها وتكبدت القوات البريطانية خسائر فادحة لذا ارتأت ان تستخدم الخدعة والغدر فدعت الشيخ عبد الواحد ال سكر للمفاوضة ووافق جماعته على ذلك على الرغم من تأكيده لهم بان سلطة الاحتلال ستغدر به وفعلا ما ان ذهب للمفاوضة حتى اعتقلته سلطة الاحتلال وضعته في السجن ومن الطبيعي ان يؤدي اعتقاله الى تفكك قواته المرابطة في جبهات القتال [١٠٥] وبعدها تحركت القوات البريطانية واحتلت ابو صخير ودخلت مدينة كربلاء دون مقاومة ، فجرت مفاوضات مع الحاكم البريطاني كوكس الذي اشترط عليهم تسليم ١٧ شخصا للسلطات البريطانية بوصفهم مطلوبين لديها في مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة ، فما كان من شيخ الشريعة الاصفهاني الا ان ابرق الى الحكومة الايرانية يدعوها للتوسط لدى الحكومة البريطانية ، الا ان بريطانيا لم تكن لتلتفت الى هذه الوساطات فقد لاحقت الثوار الكربلائيين حتى القت القبض على معظمهم ومنهم ابو القاسم الكاشاني وحسين دده وعبد الوهاب الوهاب والسيد هبة الدين الشهرستاني [١٠٦] ، لتنهي بذلك الثورة العراقية الكبرى التي كان لها نتائج سلبية انعكست على مدينة كربلاء من خلال الانتقام الممنهج والاقصاء المسيس الذي انتهجه النفوذ البريطاني عليها ، الا انه في الوقت نفسه اثبتت هذه الثورة لبريطانيا الخطر الحقيقي الذي تشكله مدينة كربلاء والمرجعية الدينية العليا فيها والتي هددت المصالح البريطانية ونفوذها في العراق ، ونجحت في افشال مخططها في التغلغل بالعراق تمهيدا لاستعماره وضمه الى مستعمراتها في الهند ،

فقد خرجت بريطانيا بعد الثورة دولة منتدبة على العراق وليس مستعمرة ، فقد اصدر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني على العراق بلاغا في ١تشرين الثاني ١٩٢٠ بعد تأسيس حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب [١٠٧] اكد فيه ان اجراءات تشكيل حكومة دائميه للبلاد يعود للعراقيين انفسهم وذلك من طريق انتخاب مؤتمر عام يمثل ارادة الشعب [١٠٨] .

وعليه يمكن القول ان الدور الذي قامت به المرجعية الدينية في كربلاء كان دورا مهما وخطيرا في حفظ الوحدة السياسية للعراق ومنع السيطرة المباشرة لبريطانيا عليه ، فقد قامت المرجعية الدينية في كربلاء بدور مشرف في سعيها الحثيث لتشكيل حكومة وطنية منتخبة من خلال قتال البريطانيين بعد ان امتنعوا عن اعطائهم حقوقهم المشروعة في الاستقلال والتحرر بالطرق السلمية .

الخاتمة

بعد الدراسة والتحليل تمكنا من استنتاج عدد من النقاط المهمة تمثلت بالاتي :-

١- تعدّ المرجعية الدينية الامتداد الحقيقي للإمامة التي تشكّل بدورها الامتداد الطبيعي للنبوّة في أبعادها المختلفة وخاصّة في بُعديها العقائدي والسياسي ، وقد رسم هذا الامتداد الطريقة التي تنتهجها وتسلكها للتعامل مع جميع الظروف والأوضاع بما فيها السياسية وحسب الشروط الاسلامية .

٢- ان لرجال الدين دورا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في تاريخ العراق الذي كثيرا ما يتاثر الراي العام فيه بمواقف رجال الدين او رجال المؤسسة الدينية التي ادت دورا كبيرا في تاريخ العراق المعاصر ، إذ نلاحظ ان كل التطورات التي حلت بالعراق كان لرجال الدين دور كبير فيها .

٣- ان المرجعية الدينية في مدينة كربلاء قبيل ثورة العشرين لم تكن تمتلك مشروعا سياسيا شيعيا خاصا وانما كان جزءا من المشروع الوطني العراقي الذي اخذ يواجه المحتل البريطاني بكل الاساليب سواء عسكريا ام تنظيميا سياسيا سريا ام تعبويا وحتى اعلاميا ، من اجل اختيار حاكم وطني للعراق على ان يكون مقيدا بدستور ومجلس برلمان يختاره الشعب .

٤- إن دور المرجع محمد تقي الشيرازي في الثورة العراقية ١٩٢٠ كان محوريا من خلال جهوده الحثيثة في التواصل مع زعماء الحركة الوطنية في مدينة كربلاء ومناطق العراق المختلفة ، فقد اوضحت مجريات الاحداث ان المرجع محمد تقي الشيرازي كان يتمتع بحنكة سياسية كبيرة سواء في التعامل مع المحتلين البريطانيين في الداخل او في التواصل مع المحيط الاقليمي هذا فضلا عن تواصله مع المنظمات الدولية في تلك المرحلة في محاولة منه لكسب الراي العام الدولي الى جانب القضية العراقية وفضح اساليب البريطانيين واساليبهم القمعية، وعليه يمكن القول ان ثورة ١٩٢٠ في العراق تعد واحدة من ابرز الاحداث التي شهدها تاريخ العراق المعاصر فقد مثلت نقطة تحول كبيرة بفضل الدور الكبير الذي لعبته المرجعية العليا في صياغة احداث العراق بالسعي لتحقيق مطلبه بالتحرر واستقلال .

الهوامش

١.محمد جواد مالك ، العقائد الاسلامية دراسة منهجيه في اصول الدين ، بيروت ، ١٩٩٢، ص ٥٠٩.
٢.عبدالله الغريفي ، التشيع نشوءه –مراحله –مقوماته ، بيروت ، ١٩٩٠، ص ٤٨٣.
٣.فيصل عبد الجبار النصيري ، المؤسسة الدينية ومقومات المرجعية والتقليد ، مجلة اهل البيت ، العدد الاول ، لسنة ٢٠٠٤، ص ٢٦٣.
٤.محمد سعيد الطباطبائي الحكيم ، المرجعية الدينية وقضايا اخرى ، مطبعة ستارة ، (د، م) ، ١٩٩٨، ص ١٢.
٥.محمد بحر العلوم ، الاجتهاد ، اصوله ، واحكامه ، بيروت ، ١٩٧٧، ص ٣٢-٣٣.
٦.فيصل عبد الجبار النصيري ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥.
٧.علي احمد البهادلي ، الحوزة العلمية في النجف وحركتها الاصلاحية ، ١٩٢٠-١٩٨٠ ، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٣، ص ١٢٠-١٣٣.
٨.هي الثورة التي حدثت في ايران عام ١٩٠٥ نتيجة ما آلت اليه الحياة الاجتماعية والاقتصادية من تدهور فضلا عن الاستبداد الفردي والاستغلال الطبقي وتحكم فئة قليلة بمصير الاغلبية دون الاستناد إلى نصوص قانونية ، فما ان اخذت الافكار التحررية والمتنورة تدخل الى البلاد حتى اخذت المطالبة بوضع دستور جديد للبلاد يدعم حق المشاركة بالحكم وعدم الاستبداد ، استمرت تداعيات هذه الثورة حتى عام ١٩١١ حتى حققت اهدافها في وضع دستور يسمح بالمشاركة بالحكم من خلال بعض القوانين . لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد وصفي ابو مغلى ، ايران دراسة عامة ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٥، ص ١٧٥.
٩.علي الشرقي ، الاحلام ، الشركة الاهلية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٦٣، ص ٩١.
١٠.يعد إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ م ، من أهم الأحداث في نهاية حكم الدولة العثمانية ، إذ تقيدت به صلاحيات السلطان عبد الحميد الثاني وتحولت الدولة من دولة شخصية استبدادية إلى دولة دستورية شورية ، إذ جاء الاتحاديون الى الحكم حاملين شعارات براقة في الحرية والعدالة والمساواة ،وتطبيق النظام البرلماني . لمزيد من التفاصيل ينظر : جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين اسد ، احسان عباس ، ٢، بيروت ، ١٩٦٦، ص١٧٥.
١١.أسس في كربلاء سنة ١٩٠٨ و كان هدفه الرئيس مكافحة الاستبداد التركي والعصيان ضد الاستعباد ، وقد انتسب اليها كثير من الشباب المثقف كالشيخ حسن السنبلي والحاج عبد المهدي الحافظ والشيخ كاظم ابو ذان ، وقد نجحت هذه الجمعية وتم لها ما ارادت بانقلاب ٣١مارس ١٩٠٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر : سلمان هادي الطعمة ، تراث كربلاء تاريخها .عشائرها. اسرارها .اعلامها ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٦٤، ص ٢٩٤.
١٢.انور علي الحبوبي ، دور المثقفين في ثورة العشرين ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة ، بغداد ،

١٩٨٩، ص ١٦.
١٣.عبد الحليم الرهيمي ، تاريخ الحركة الاسلامية المعاصرة في العراق ، بيروت ، ١٩٨٨، ص١٤٩-١٥٠.
١٤.محمد هليل الجابري ، الحركة القومية العربية في العراق بين (١٩٠٨-١٩١٤) ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٨٠ ، ص ٤٢٤.
١٥.جريدة صدى بابل ، بغداد العدد ١٢٠في ٤شباط ١٩١٢.
١٦.غيرترود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب (١٩١٤-١٩٢٠) ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩م، ص ٣.
١٧. كاظم المظفر ، ثورة العراق التحررية سنة ١٩٢٠ ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٧٠م ، ١٩٤ .
١٨.حسن الاسدي ، ثورة النجف على الانكليز او الشرارة الاولى الثورة العشرين ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٧٥، ص ٩٠.
١٩.جاسم محمد ابراهيم اليساري ، تاريخ كربلاء في العهد العثماني الاخير ١٩٦٨-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، ٢٠٠٣، ص ٨٨.
٢٠.علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٤، بغداد ، ١٩٧٤، ص ١٢٧.
٢١.سليم الحسني ، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠-١٩٢٠، الغدير للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٥، ص ٨٢-٨٣.
٢٢.صلال الفاضل (الموح)، مذكرات الحاج صلال الفاضل (الموح) ، تقديم كامل سلمان الجبوري ، بغداد ، ١٩٨٦، ص٥٢.
٢٣.عبد الحليم الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٦٨.
٢٤.شكري محمود نديم ، حرب العراق ، ١٩١٤-١٩١٨، ط٨، بغداد ١٩٧٤، ص ٢٩.
٢٥.عبد الرزاق عبد الوهاب ، كربلاء في التاريخ ، ج٣ ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٣٥، ص ٥٧.
٢٦.عبد الستار شنين علوة الجنابي ، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة ، ١٩٧٧، ص ١٩-٢٠ .
٢٧.جميل موسى النجار ، النجف الاشرف حوادث ومشاهد ومواقف سياسية ١٥٠٨-١٩١٦، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥، ص ١٨٢.
٢٨.ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ج١ ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ، ١٩٨٨، ص ١٤٧.
٢٩.علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٩١، ص ١٧٢.

٣٠.غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب ،لندن ، ١٩٨٨، ص ٢٩٧-٢٩٨.

٣١.عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، بغداد ، ١٩٧٥، ص ١١٨ .

٣٢.عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ج١، ط٦، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣، ص ٧٦.

٣٣.عبد الله الفياض ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

٣٤.عقدت بين الجانب العثماني والحلفاء في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ والتي انهي بموجبها القتال في الشرق الاوسط وبموجبها احتلت جيوش الحلفاء جميع ممتلكات الدولة العثمانية ووضعوها تحت المراقبة . لمزيد من التفاصيل ينظر : وديع ابو زيدون ، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط ، الاهلية للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣، ص ٣٣٦-٣٣٧.

٣٥.رزاق كردي ، تاريخ كربلاء بين عامي ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص ٥ .

٣٦.عباس محمد كاظم ، ثورة الخامس عشر من شعبان (ثورة العشرين) ،(د،م)، ١٩٨٤م، ص ٢٨٨-٢٢٩.

٣٧.محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، دار الام ، لندن ، ١٩٩٠، ص ٤٨ .

٣٨.عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ط٢، مطبعة العرفان ، صيدا، ١٩٧٢، ص ٣٤.

٣٩.وميض عمر نظمي ، ثورة ١٩٢٠ ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق ، بيروت ، ١٩٨٤، ص ٢٩٧.

٤٠.حسن الاسدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٦.

٤١.عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٢٩ .

٤٢.هو الميرزا محمد تقي بن محب علي بن ابي الحسن بن الميرزا محمد علي الشيرازي ، ولد في شيراز سنة ١٨٤٠ ، حيث ينتسب الى اسرة ذات علم وادب ، درس في سامراء ثم عاد الى موطنه شيراز حيث تصدى لشؤون التدريس والفتاوي الشرعية وكانت له المرجعية العليا فيها . لمزيد من التفاصيل ينظر : اغا بزرك الطهراني ، طبقات اعلام الشيعة –نقباء البشر في القرن الرابع عشر ، ج١ ، النجف ، ١٩٥٤، ص ٢٦١؛ نور الدين الشاهرودي ، اسرة المجدد الشيرازي ، طهران ، ١٩٩١، ص ١٨٣ .

٤٣.فريق مزهر الفرعون ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية في ١٩٢٠ ونتائجها ، ط٢ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٩٥، ص ٨٠.

٤٤.علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٥ ، القسم الاول ، مطبعة العرفان ، دار الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٧، ص ٧٥.

٤٥.نقلا عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٣٠ .

٤٦.حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، الجزء الاول ،دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٩، ص ١٨٩.

٤٧.المصدر نفسه .

٤٨.هو السيد محمد كاظم بن السيد عبد العظيم الكسنوي النجفي الطباطبائي الحسني الشهير باليزدي، ولد في قرية كسنو سنو ١٢٤٧هـ ، قصد مدينة النجف الاشرف فكان فقيها اصوليا محققا انتهت اليه الرياسة العلمية ، حتى تولى الزعامة الامامية ، من مصنفاته العروة الوثقى رسالة في العبادات للمقلدين فيها فروع كثيرة جيدة الترتيب ، توفي يوم الثلاثاء ٢٨رجب سنة ١٣٣٧هـ. لمزيد من التفاصيل ينظر: محسن الامين ، اعيان الشيعة ، ج١٠ ، حققه واخرجه حسن الامين ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م، ص ٤٣.

٤٩.عبد الرزاق الوهاب ، المصدر السابق ، ص ٥٧-٥٨.

٥٠.المصدر نفسه ، ص ٥٩-٦٠.

٥١.رزاق كردي ، المصدر السابق ، ص ٨٩.

٥٢.عبد الرزاق الوهاب ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

٥٣.عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ص ١١٢.

٥٤.المصدر نفسه ، ص ٥٠.

٥٥.علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٥ ، ص ٢٠٨.

٥٦.رزاق كردي ، المصدر السابق ، ص ٩٢.

٥٧.علي الوردي ، المصدر السابق ، ،ج٥، ص ١١٥.

٥٨.علي الشرقي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

٥٩.عبد الله الفياض ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧-٢٣٨

٦٠.ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين في الشعر العراقي ، بغداد ، ١٩٦٨، ص ٤١.

٦١.عبد الرزاق الوهاب ، المصدر السابق ، ص ٣١.

٦٢.عبد الحسين مهدي عواد ، الشيخ علي الشرقي حياته وادبه ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ،ص٣٧.

٦٣.عبد الحليم الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦.

٦٤.علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٥، ص ١٠٤.

٦٥.عبدالرزاق الوهاب ، المصدر السابق ، ص ٩٥.

٦٦. محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري في العراق ، شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٦٠، ص ١٨٩-١٩٠.

٦٧. عبد الرزاق الوهاب ، المصدر السابق ، ص ٩٩-١٠٠.

٦٨.محمد علي كمال الدين ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .
٦٩.عبد الرزاق الوهاب ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .
٧٠.عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١، ص ٤٣ .
٧١.عبد الرزاق الوهاب ، نصيب كربلاء ، مجلة رسالة الشرق ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، كربلاء ، رجب ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م ، ص ٥٩-٦٠ .
٧٢.غيرتورد بيل ، المصدر السابق ، ص ٤٢٤ .
٧٣.ولد السيد ابو القاسم الكاشلني في طهران في عام ١٨٨٥م وهو من رجال الدين المجتهدين الذين شاركوا في الثورة الدستورية الايرانية ، فهو من رجال الدين والسياسة ، عرف عنه مناوءته لبريطانيا فقد حمل السلاح وجاهد ضد الغزو البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩١٨ .لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرحيم العقيقي البخشايشي ، كفاح علماء الاسلام في القرن العشرين ، مكتب بويد اسلام ، قم ، ١٩٩٧م، ص ٢٤٠؛ مير بصري ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٩، ص ٢٤١ .
٧٤.فليب ويلارد آيرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص ٢٠٤
٧٥.عبد الشهيد الياسري ، البطولة في ثورة العشرين ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٦٦، ص ١٣٨ .
٧٦.محمد حرز الدين ، معارف الرجال في تراجم العلماء والادباء ، تعليق محمد حسين حرز الدين ،ج٢، مطبعة الاداب ، النجف ، ١٩٦٤، ص ٢١٦ .
٧٧.عبد الشهيد الياسري ، المصدر السابق ، ص ١٣٩
٧٨.فريق مزهر ال فرعون ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .
٧٩.محمد علي كمال الدين ، المصدر السابق ، ص ٣٢٣.
٨٠.فريق مزهر ال فرعون ، المصدر السابق ، ص ١٤٩-١٥٢ .
٨١.جاء فيه (ايها السادة ان الله قد وصفكم بكتابه ...بانكم الاعلون ...وقد جاءت بريطانيا وتقول انتم الادنون ، واضاف نحن لا نريد حربا مع بريطانيا وغيرها من الدول ، ولكن الدولة التي تعتدي علينا نقاومها بأرواحنا وانفسنا . لمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٤٩-١٥٢ .
٨٢.فريق مزهر الفرعون ، المصدر السابق ، ص ١٥٤-١٥٥ ..
٨٣.صفحات من مذكرات عبد الامير الزاهر –احد رجالات الثورة العراقية ١٩٢٠ ، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٧، ص ١١ .
٨٤.جريدة الفرات ، العدد الخامس ، السنة الاولى ، النجف الاشرف ، ١٨ تشرين الاول ١٩٢٠ .
٨٥.عباس محمد كاظم ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .
٨٦.علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول ، ط٢، دار الكتب

العراقية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٥٦.
٨٧.عبد الله الفياض ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥.
٨٨.المصدر نفسه ، ص ٢٧٤.
٨٩.فريق مزهر الفرعون ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩.
٩٠.وميض عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢.
٩١.مكتب منافع الثقافة الاسلامية ، كربلاء المقدسة تفجر ثورة العشرين ، الكتاب الخامس ، مطبعة الاداب ، النجف الاشرف ، ١٩٦٨، ص ٥٩.
٩٢.مذكرات السيد محمد كمال الدين – احد رجالات الثورة العراقية ١٩٢٠ ، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦، ص ١٢٥-١٢٦.
٩٣.علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٥، ص١٠٣-ص ٢٨٧.
٩٤.عبد الله فهد النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، بيروت ،١٩٧٣، ص ١٦٢.
٩٥.فريق مزهر ال فرعون ،المصدر السابق ، ص ٢٨٤.
٩٦.عبد الحليم الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٠١.
٩٧.علي البازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة ، اسعد ، بغداد ، ١٩٥٤، ص ١٩٨.
٩٨.فريق مزهر الفرعون ، المصدر السابق ، ص ٤٢.
٩٩.عبد الرزاق الوهاب ، كربلاء في التاريخ ،ج٣، ، ص ١٢٧.
١٠٠.فريق مزهر الفرعون ، المصدر السابق ، ص ٣١٥.
١٠١.المصدر نفسه ، ص ٣٤٨-٣٥٠.
١٠٢.اغا بزرك الطهراني ، هدية الرازي الى الامام المجدد الشيرازي ، النجف الشرف ، ١٩٦٦، ص ٦.
١٠٣.عبد الحسين الحلي ، شيخ الشريعة –قيادته في الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ ووثائقه السياسية ، تحقيق وجمع كامل سلمان الجبوري ، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص ٢٦٦.
١٠٤.كامل سلمان الجبوري ، النجف الاشرف والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ، ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص ٢٨٥.
١٠٥.علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٥، ص ٢٨٠.
١٠٦.عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الثورة لعراقية ، ص ٣٢١.
١٠٧.حكومة عبد الرحمن النقيب شكلت في ٢٥تشرين الاول ١٩٢٠ . لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الامير العكام ، الحركة الوطنية في العراق١٩٢١-١٩٣٣، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥، ص ٢١.
١٠٨.جريدة الاستقلال ، العدد ١١، صادرة في ١٠تشرين الثاني ١٩٢٠.

المصادر والمراجع

اولا: الاطاريح والرسائل الجامعية .

١-رزاق كردي ، تاريخ كربلاء بين عامي ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد .

٢- جاسم محمد ابراهيم اليساري ، تاريخ كربلاء في العهد العثماني الاخير ١٩٦٨-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، ٢٠٠٣.

٣- عبد الستار شنين علوة الجنابي ، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة ، ١٩٧٧.

٤- علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٩١.

ثانيا : البحوث المنشورة .

١- عباس علوان الصالح ، صفحات مطوية من تاريخ ثورة العشرين ، جريدة المجتمع ، العدد ٨٠، كربلاء ، ٣تموز ١٩٧٠.

- عبد الرزاق الوهاب ، نصيب كربلاء ، مجلة رسالة الشرق ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، كربلاء، رجب ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م ،

- فيصل عبد الجبار النصيري ، المؤسسة الدينية ومقومات المرجعية والتقليد ، مجلة اهل البيت ، العدد الاول ، لسنة ٢٠٠٤، ص ٢٦٣.

ثالثا : كتب المذكرات .

١- صفحات من مذكرات عبد الامير الزاهر -احد رجالات الثورة العراقية ١٩٢٠ ، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٧.

٢- مذكرات السيد محمد كمال الدين -احد رجالات الثورة العراقية ١٩٢٠ ، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦.

رابعا -الكتب العربية والمترجمة .

١- ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين في الشعر العراقي ، بغداد ، ١٩٦٨.

٢- اغا بزرك الطهراني ، طبقات اعلام الشيعة -نقباء البشر في القرن الرابع عشر ، ج١ ، النجف، ١٩٥٤.

٣- اغا بزرك الطهراني ، هدية الرازي الى الامام المجدد الشيرازي ، النجف الشرف ، ١٩٦٦.

٤- انور علي الحبوبي ، دور المثقفين في ثورة العشرين ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة، بغداد ، ١٩٨٩.

٥-جميل موسى النجار ، النجف الاشرف حوادث ومشاهد ومواقف سياسية ١٥٠٨-١٩١٦، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥.

٦- جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين اسد ، احسان عباس ، ٢، بيروت ، ١٩٦٦.

٧- حسن الاسدي ، ثورة النجف على الانكليز او الشرارة الاولى لثورة العشرين ، دار الحرية للطباعة، بغداد ،١٩٧٥،

٨- حسن شبر ، تاريخ العراق السياسي المعاصر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، الجزء الاول ،دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٩.

٩- ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ج١ ، ترجمة وتعليق سليم

طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ، ١٩٨٨ .
١٠- سلمان هادي الطعمة ، تراث كربلاء تاريخها .عشائرها. اسرارها .اعلامها ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٦٤
١١- سليم الحسني ، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠-١٩٢٠، الغدير للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٥ ،
١٢- شكري محمود نديم ، حرب العراق ، ١٩١٤-١٩١٨، ط٨، بغداد ١٩٧٤ .
١٣- صلال الفاضل (الموح)، مذكرات الحاج صلال الفاضل (الموح) ، تقديم كامل سلمان الجبوري ، بغداد ، ١٩٨٦ .
١٤- عباس محمد كاظم ، ثورة الخامس عشر من شعبان (ثورة العشرين) ،(د، م)، ١٩٨٤م.
١٥- عبد الامير العكام ، الحركة الوطنية في العراق١٩٢١-١٩٣٣، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥ .
١٦- عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، بغداد ، ١٩٧٥ .
١٧- عبدالله الغريفي ، التشيع نشوؤه –مراحله – مقوماته ، بيروت ، ١٩٩٠
١٨- عبد الله فهد النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، بيروت ،١٩٧٣ .
١٩- عبد الحسين الحلي ، شيخ الشريعة –قيادته في الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ ووثائقه السياسية، تحقيق وجمع كامل سلمان الجبوري ، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
٢٠- عبد الحسين مهدي عواد ، الشيخ علي الشرقي حياته وادبه ، دار الرشيد للنشر ، بغداد
٢١- عبد الحليم الرهيمي ، تاريخ الحركة الاسلامية المعاصرة في العراق ، بيروت ، ١٩٨٨ .
٢٢- عبد الرحيم العقيقي البخشايشي ، كفاح علماء الاسلام في القرن العشرين ، مكتب بويد اسلام ، قم ، ١٩٩٧م.
٢٣- عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى، ط٢، مطبعة العرفان ، صيدا، ١٩٧٢ .
٢٣- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ج١، ط٦، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٣ .
٢٤- عبد الرزاق عبد الوهاب ، كربلاء في التاريخ، ج٣ ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٣٥ .
٢٥- عبد الشهيد الياسري ، البطولة في ثورة العشرين، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٦٦ .
٢٦- علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول ، ط٢، دار الكتب العراقية ، بيروت ، ٢٠١٠ .
٢٧- علي احمد البهادلي ، الحوزة العلمية في النجف وحركتها الاصلاحية ، ١٩٢٠-١٩٨٠، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٣ .
٢٨- علي البازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة ، اسعد ، بغداد ، ١٩٥٤ .
٢٩- علي الشرقي ، الاحلام ، الشركة الاهلية للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٦٣ .
٣٠- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٤، بغداد ، ١٩٧٤ .
٣١- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٥ ، القسم الاول ، مطبعة العرفان ، دار الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٣٢- غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب ،لندن ، ١٩٨٨.
٣٣- غيرترود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب (١٩١٤-١٩٢٠) ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩م.
٣٤- فريق مزهر الفرعون ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية في ١٩٢٠ ونتائجها ، ط٢ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٩٥.
٣٥- فليب ويلارد آيرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٤٩ .
٣٦- كاظم المظفر ، ثورة العراق التحررية سنة ١٩٢٠ ، مطبعة الاداب ، النجف ، ١٩٧٠م.
٣٧- كامل سلمان الجبوري ، النجف الاشرف والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٣٨- محسن الامين ، اعيان الشيعة ، ج١٠ ، حققه واخرجه حسن الامين ، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
٣٩- محمد بحر العلوم ، الاجتهاد ، اصوله ، واحكامه ، بيروت ، ١٩٧٧.
٤٠- محمد جواد مالك ، العقائد الاسلامية دراسة منهجيه في اصول الدين ، بيروت ، ١٩٩٢.
٤١- محمد حرز الدين ، معارف الرجال في تراجم العلماء والادباء ، تعليق محمد حسين حرز الدين ،ج٢، مطبعة الاداب ، النجف ، ١٩٦٤، ص٢١٦.
٤٢- محمد سعيد الطباطبائي الحكيم ، المرجعية الدينية وقضايا اخرى ، مطبعة ستارة ، (د، م) ، ١٩٩٨.
٤٣- محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري في العراق ، شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٦٠.
٤٤- مكتب منافع الثقافة الاسلامية ، كربلاء المقدسة تفجر ثورة العشرين ، الكتاب الخامس ، مطبعة الاداب ، النجف الاشرف ، ١٩٦٨،
٤٥- محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية، دار الام ، لندن ، ١٩٩٠.
٤٦- محمد هليل الجابري ، الحركة القومية العربية في العراق بين (١٩٠٨-١٩١٤) ، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٨٠.
٤٧- محمد وصفي ابو مغلى ، ايران دراسة عامة ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٥.
٤٨- مير بصري ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٩.
٤٩- نور الدين الشاهرودي ، اسرة المجدد الشيرازي ، طهران ، ١٩٩١.
٥٠- وديع ابو زيدون ، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط ، الاهلية للنشر، عمان ، ٢٠٠٣.
٥١- وميض عمر نظمي ، ثورة ١٩٢٠ ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق ، بيروت ، ١٩٨٤.

خامسا : الجرائد .

١- جريدة صدى بابل ، بغداد العدد ١٢٠في ٤شباط ١٩١٢.
٢- جريدة الفرات ، العدد الخامس ، السنة الاولى ، النجف الاشرف ، ١٨ تشرين الاول ١٩٢٠ .
٣- جريدة الاستقلال ، العدد ١١، صادرة في ١٠تشرين الثاني ١٩٢٠.